الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئيس الجمهورية: فلسفة الحكم الشمولي لم تأتِ على العراق إلا بالويلات

المرصد
AL-MARSAD
marsaddaily.com

السنة 31
الخميس
2025/02/27
No. : 7991

رؤية وطنية مسؤولة

حول الاوضاع في العراق وكردستان والمنطقة

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

- اشادات بدور وجهود رئيس الجمهورية من أجل التقريب بين الأطراف المختلفة
- الرئيس بافل: رؤيتنا حول الاوضاع السياسية في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة
- لطيف نيرويي: كلمة الرئيس بافل في بغداد رسالة قومية ووطنية
- الاتحاد الوطني يشيد بالدور الصيني الهام في اقليم كردستان
- الرئيس بافل: دور مهم ومؤثر للحكومة الهولندية في تعزيز اقتصاد الإقليم
- قوباد طالباني: كوردستان ستبقى بلد التعايش السلمي بين جميع المكونات
- تواصل الاجتماعات بين الاتحاد الوطني و الديمقراطي حول تشكيل الحكومة
- إعلام الاتحاد الوطني يعمل بمهنية ومسؤولية بعيدا عن الفوضى
- الصحافة التركمانية رافد ثري للثقافة والأدب في كركوك
- رئيس الجمهورية: فلسفة الحكم الشمولي لم تأتِ على العراق إلا بالويلات
- منتدى أربيل السنوي الثالث ينطلق بمشاركة قادة ومسؤولين من المنطقة
- رئيس الجمهورية: أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع القوى السياسية
- النتائج النهائية للتعداد العام: عدد سكان العراق 46 مليونا و118 ألف نسمة
- السوداني وروبيو يتفقان على تعميق التعاون بين بغداد وواشنطن
- توقيع اتفاق تأهيل وتطوير حقول كركوك مع BP البريطانية

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- سليمان مصطفى حسن: أهمية قانون مجلس الاتحاد للعراق
- مركز دراسات: العلاقات العراقية الامريكية في حالة توتر

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

- الحزب الكردي يؤكد اهمية نداء اوجلان
- إردوغان يؤيد الحوار مع أوجلان
- د.دلاور علاء الدين: عملية السلام التركية الكردية وتداعياتها الإقليمية
- نداء تاريخي قد يغيّر الديناميكيات الإقليمية
- إردوغان يسوق تركيا للاتحاد الأوروبي منقذاً

المرصد السوري و الملف الكردي

- الإدارة الذاتية الكردية: مؤتمر الحوار الوطني لا يمثّل الشعب السوري
- مظلوم عبدي: نطالب بحكومة لا مركزية وبحقوق الكرد
- قيادية كردية: حان وقت ضمان حقوق مكونات الشعب السوري
- واشنطن تربط تخفيف العقوبات على سوريا بحكومة أكثر شمولاً
- تفاصيل مخرجات البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري
- حسني محلي: سوريا الجديدة.. بين الانقسام والتقسيم
- خبير امريكي: مستقبل غامض..هل تستطيع سوريا البقاء؟

- **هيئة النزاهة:** وزارة العدل تحتل المركز الاول في ترسيخ مبادئ الشفافية

العدد: 7991... 27-02-2025

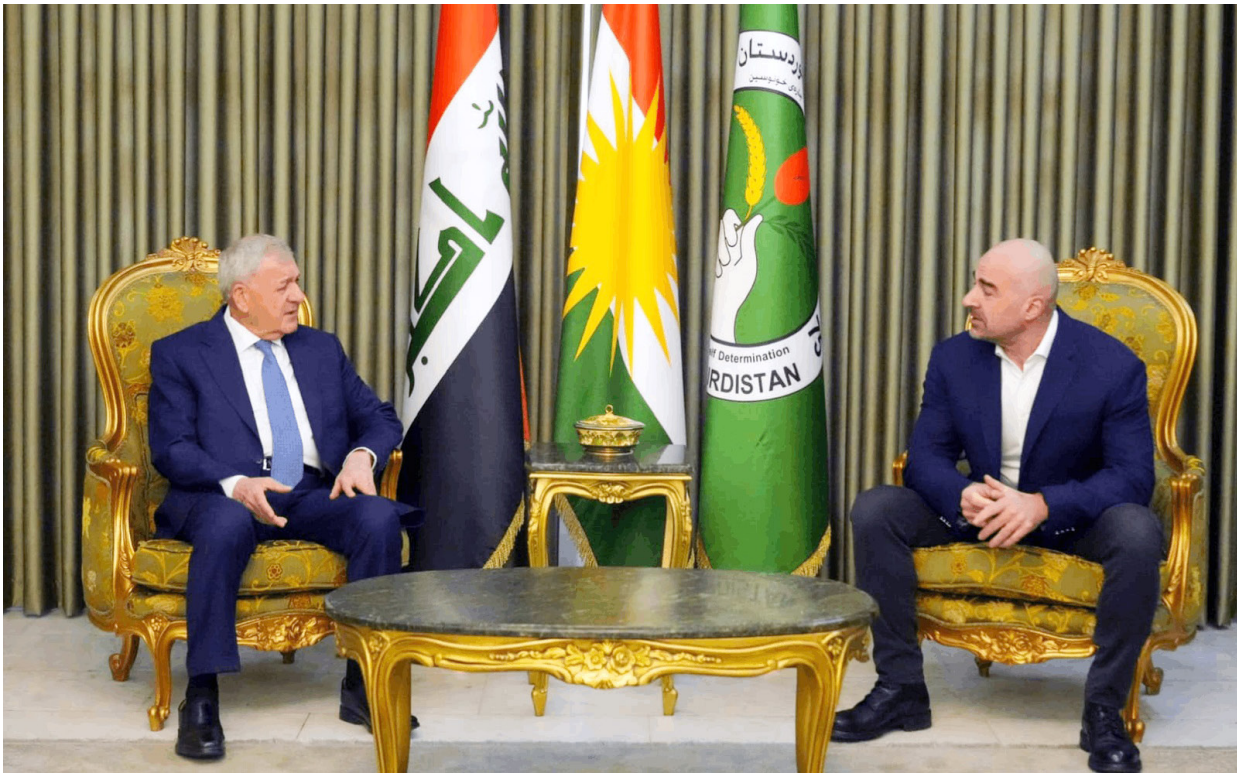

حل المشكلات وفق الدستور والتفاهمات المشتركة

اشادات بدور وجهود رئيس الجمهورية من أجل التقريب بين الأطراف المختلفة

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الاثنين ٢٠٢٥/٢/٢٤ في دباشان، الدكتور عبداللطيف جمال رشيد رئيس جمهورية العراق.

وجرى خلال اللقاء، تقييم الوضع العام في البلد، حيث تم التأكيد على مواصلة الحوار البنّاء بين جميع الأطراف، للتغلب على التحديات ورفع مستوى الخدمات للمواطنين.

وفيما يتعلق بالمشكلات بين اقليم كوردستان والعراق، أبدى الجانبان حرصهما على حل المشكلات وفق مبادئ الدستور والتفاهمات المشتركة، وبهذا الصدد قيم الرئيس بافل جلال طالباني بتقدير، دور وجهود فخامة رئيس الجمهورية، من أجل التقريب بين الأطراف المختلفة والتوصل الى حل وطني يصب في مصلحة استقرار البلاد، وقال: «يبذل الاتحاد الوطني قصارى جهوده لتحسين الوضع المعيشي لمواطني اقليم كوردستان وإبعادهم عن الصراعات السياسية، ولحسن الحظ كنا موفقين في هذا المسعى».

كما بحث الجانبان بدقة، الأزمات في المنطقة ومستجدات الشرق الأوسط، وأكد الدكتور عبداللطيف جمال رشيد قائلا: «العراق يدعم أي مسعى أو مبادرة تهدف الى إيجاد حلول سلمية وتفضي الى إحلال الأمن والنأي بالمنطقة عن الحروب والاضطرابات».

رؤيتنا حول الاوضاع السياسية في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة

أعلن بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الأحد ٢٠٢٥/٢/٢٣ خلال مشاركته مؤتمر بغداد للحوار عن رؤيته حول الاوضاع السياسية في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة واشار الى ان « الاتحاد الوطني الكوردستاني يحاول تشكل جبهة كوردستانية موحدة للمشاركة في الانتخابات النيابية المقبلة في العراق».

وقال الرئيس بافل جلال طالباني خلال المؤتمر: «ان الانتخابات الاخيرة في اقليم كوردستان جرت، ويجب علينا تشكيل حكومة قوية في اقليم كوردستان، ونحن نريد ان تكون لدينا حكومة فاعلة وقوية، ولدينا حـوارات مستمرة تشكيل الحكومة».

واوضح الرئيس بافل جلال طالباني: «نريد مشاركة حقيقة وفاعلة في الحكومة المقبلة، ويجب ان نعمل على تطوير الاوضاع المعيشية لشعبنا وتقوية علاقاتنا

مع بغداد والمجتمع الدولي وهذا هدفنا الرئيسي، وبالعمل المشترك نستطيع معالجة اغلب المشاكل التي كنا نواجهها في الماضي».

وقال: «ان موقع الكورد سيكون أفضل بالوحدة والتعاون المشترك حتى في بغداد ايضا، ونأمل ان نتوصل الى اتفاق مشترك لتشكيل الحكومة المقبلة».

نسعى الى تشكيل كتلة كوردستانية موحدة للمشاركة في الانتخابات

وفيما يتعلق بالتظاهرات التي جرت في مدينة السليمانية، بين الرئيس بافل جلال طالباني: « اذا نظرنا الى مدينة السليمانية فنرى ان المواطنين يتمتعون بحقوقهم ومن المستحيل ان نمنع المواطنين من التعبير عن آرائهم، ولا يجوز منع المواطنين من التظاهر، نحن نعمل على معالجة مشاكل المواطنين، والسبب الرئيسي الذي تسبب في التظاهر هو انعدام ثقة المواطنين بالحكومة، انا اجتمعت مع رئيس الوزراء وتحدثت معه عن موضوع توطين رواتب الموظفين، وموضوع حسابي، والفرق بينه وبين توطين الرواتب، لذا تحدثت معه واكدت ضرورة بناء نظام مصرفي يرضي المواطنين وتوزيع رواتبهم بشكل عادل، وعلينا ان نعمل معاً لخدمة المواطنين والموظفين في اقليم كوردستان».

نريد مشاركة حقيقة وفاعلة في الحكومة المقبلة

وتابع الرئيس بافل جلال طالباني: «نحن نؤكد اهمية وحدة الصف الكوردي ازاء كافة القضايا، ونؤكد ضرورة اجراء الانتخابات المقبلة في العراق، نحن نريد تشكيل كتلة كوردستانية موحدة للمشاركة في الانتخابات المقبلة في العراق، والعمل بشكل موحد لضمان حقوق الكورد، وان السلاح يجب ان يكون محصورا بيد الدولة لا بيد الجماعات المسلحة خارج اطار المؤسسات الدولة».

واكد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني ضرورة معالجة مشكلة المناطق المتنازع عليها وقال: «يجب علينا تنفيذ المادة ١٤٠ لمنع وقوع اية صراعات او نزاعات، واذا لم ننفذ هذه المادة فستبقى المشاكل قائمة، نحن نؤيد التعايش المشترك بين جميع المكونات، ويجب علينا العيش معاً والتعاون فيما بيننا، يجب معالجة مشاكل المناطق المتنازع عليها وفقا للدستور».

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: «يجب على الجميع التعامل بكل مسؤولية مع الاحداث التي وقعت في سوريا، والصورة في سوريا ليست واضحة لحد الان، ويجب على الجميع الاهتمام بالمكونات في سوريا وضمان حقوقهم، ويجب تشكيل حكومة في سوريا تمثل جميع المكونات وتقوم بخدمتهم الكورد والمسيحيين وباقي المكونات الاخرى، نحن نؤيد حماية حقوق الكورد في سوريا، هؤلاء الكورد الذين دحروا تنظيم داعش الارهابي، ويجب ان يكون حوار شامل مع الدول العظمى حول مستقبل سوريا».

من المستحيل ان نمنع المواطنين من التظاهر اوالتعبير عن آرائهم

وقال رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني: «نحن لا نعتقد بان العنف يعالج المشاكل في تركيا، وانا التقيت بمسؤولين اتراك قبل فترة اجرينا حوارات مثمرة، ان الطرق الامثل للسلام في تركيا هو الحوار الشامل والتفاهم المشترك. وهناك اشادات واسعة بمواقف الاتحاد الوطني الكوردستاني لدعمه لعملية السلام في تركيا، نحن ندعم ونساند عملية السلام في تركيا، ونستمر في حواراتنا ومفاوضاتنا لدعم عملية السلام في تركيا، وادعو جميع الدول ومن بينهم دول الجوار ادعوهم الى دعم عملية السلام في تركيا، ونحن نلعب الان دور الوسيط وتحدثنا مع الجميع وأكدنا للجميع دعمنا ومساندتنا لعملية السلام، الاتحاد الوطني الكوردستاني هو حزب كوردستاني يدعم السلام والازدهار».

نؤكد اهمية وحدة الصف الكوردي ازاء كافة القضايا

وحول طبيعة العلاقات بين الاتحاد الوطني والمكون المسيحي في الإقليم والعراق، ذكر الرئيس بافل ان: « السيد ريان كلداني هو صديق مقرب لي وقد حقق إنجازات كبيرة للمسيحيين رغم صغر عمره، ونحن قدمنا الدعم له، كما كان له دورا فعالا في مواجهة الإرهاب واستتباب الامن والاستقرار في العراق والمنطقة».

وأضاف: «ان الاتحاد الوطني يريد ان ينعم المسيحيين وسائر المكونات بالأمن والسلام وان تكون حقوقهم مصونة، ونريد رفع الحظر عن بعض الشخصيات التي فرضت عليهم الحصار، وحتى الان لا نعلم لماذا فرض الحظر على ريان الكلداني».

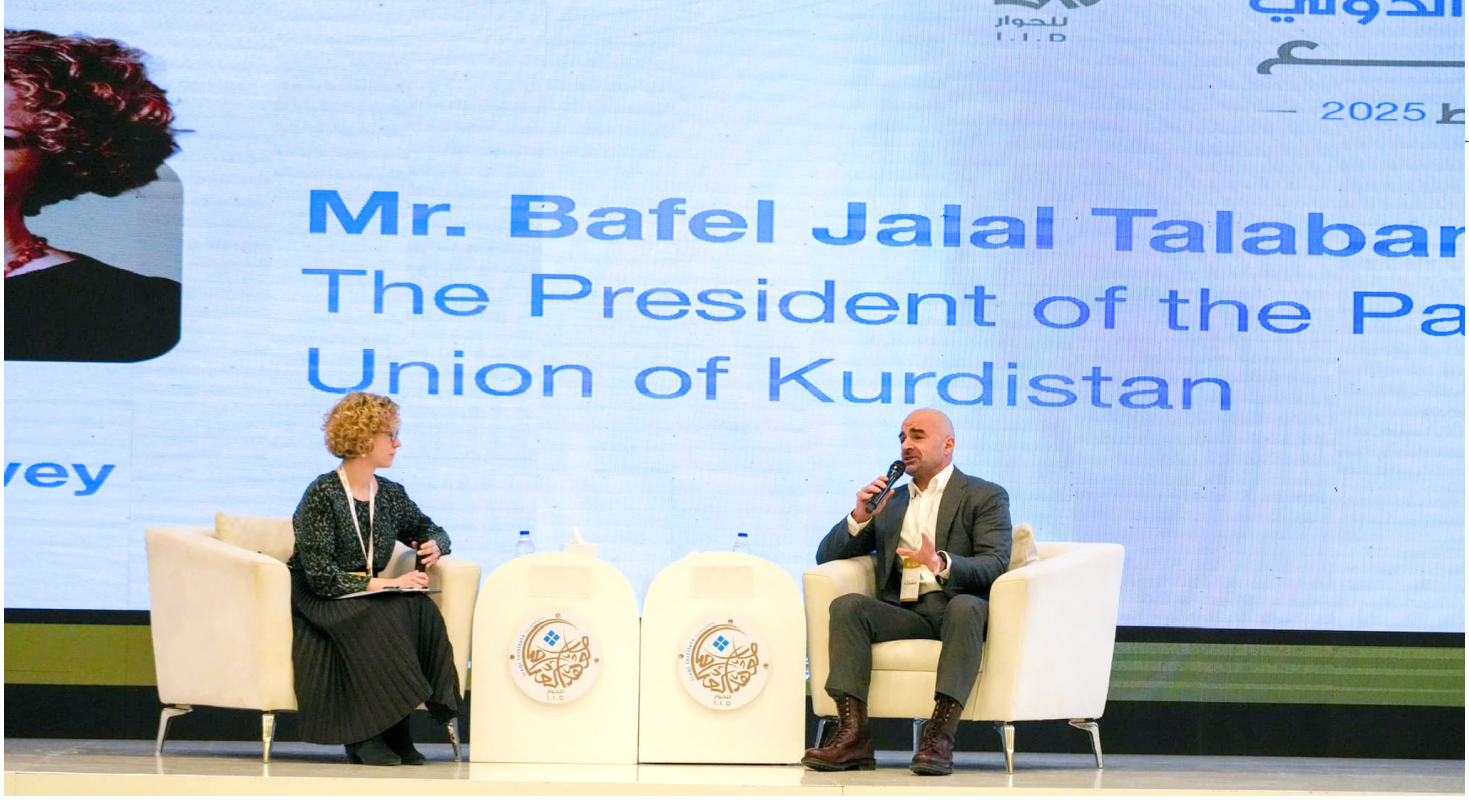

لطيف نيرويي:

كلمة الرئيس بافل في بغداد رسالة قومية ووطنية

اكد لطيف نيرويي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، ان مشاركة بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في مؤتمر حوار بغداد الدولي مهمة جداً.

وقال لطيف نيرويي خلال مقال نشر في القسم الكوردي لموقع PUKMEDIA: ان الرئيس بافل جلال طالباني طرح بكل وضوح خلال مشاركته في مؤتمر حوار بغداد، سياسة واستراتيجية الاتحاد الوطني الكوردستاني والتي تضمنت العديد من الملفات والرسائل القومية والوطنية السياسة والامنية والادارية والقانونية والعلاقات الدبلوماسية المهمة.

واضاف: حول جميع هذه الملفات كانت اجوبة الرئيس بافل جلال طالباني يظهر عليها نوع من التفاؤل وهذا يعود الى ان الحل الوحيد لمعالجة المشاكل هو طريق السلام والتعايش والحوار الجدي من اجل الوصول الى اتفاق.

وقال لطيف نيرويي: ان رسالة الرئيس بافل جلال طالباني خلال مؤتمر حوار بغداد كانت رسالة وطنية وقومية، وجهت الى اقليم كوردستان وغرب كوردستان، كما سلط الضوء على اهمية الانتخابات النيابية المقبلة في العراق، ودعا الكورد الى النضال في بغداد في اطار تحالف موحد لحماية وترسيخ الحقوق المشروعة لشعب كوردستان.

وتابع عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني: ان الرئيس بافل جلال طالباني وكما فعل في مؤتمر ميونخ لم ينسى غربي كوردستان وطرح بكل شفافية ووضوح سياسة وموقف الاتحاد الوطني الكوردستاني تجاه ملف غربي كوردستان، كما دعا الكورد في سوريا الى تشكيل تحالف موحد والتوجه الى دمشق للدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الكوردي.

واوضح: ان الذي اغنى المؤتمر هو ماطرحه الرئيس بافل جلال طالباني والموقف المتوازن للاتحاد الوطني حول الخلافات الموجودة بين الولايات المتحدة الامريكية والجمهورية الاسلامية الايرانية، حيث اكد بانه بامكان هاتين الدولتين التوصل الى اتفاق ونتائج جيدة، وطمن الولايات المتحدة الامريكية بان الجمهورية الاسلامية الايرانية لاتنوي الحصول على الاسلحة النووية، وبالمقابل طمئن الجمهورية الاسلامية الايرانية بان ادارة الرئيس ترامب لاتنوي حل المشاكل عن طرق الحرب ولغة السلاح.

الاتحاد الوطني يشيد بالدور الصيني الهام في اقليم كردستان

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٥/٢/٢٤ في دباشان، ليو جيون القنصل الصيني في اقليم كوردستان.

وخلال اللقاء، تم التاكيد على تعزيز العلاقات وتطوير آفاق التعاون بين الجانبين في جميع المجالات، بما يصب في مصلحة تقوية كيان اقليم كوردستان.

واشاد الرئيس بافل جلال طالباني بالدور المهم لجمهورية الصين الشعبية والقنصلية الصينية في اقليم كوردستان، حيث كانوا دوما متعاونين وداعمين لتمتين البنية الاقتصادية للاقليم، آملا إزدهار تلك العلاقات وتهيئة الأرضية المناسبة للشركات والمستثمرين الصينيين ليعملوا في اقليم كوردستان بفعالية أكبر، وبهذا الصدد جدد رغبة الاتحاد الوطني الكوردستاني في تقوية وتطوير العلاقات التاريخية بين الصين والاتحاد الوطني، ولاسيما على الصعد الدبلوماسية، الاقتصادية والثقافية، بشكل يكون في خدمة الشعبين والمصالح العامة.

وفي محور آخر من اللقاء، جرى التباحث حول آخر المستجدات السياسية والأمنية في المنطقة.

دور مهم ومؤثر للحكومة الهولندية في تعزيز اقتصاد الإقليم

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الاثنين ٢٠٢٥/٢/٢٤ في دباشان ادريان ايسلستاين القنصل العام الهولندي في إقليم كوردستان.

وخلال اللقاء اكد الرئيس بافل «رغبة الاتحاد الوطني في تطوير العلاقات وتعزيز التعاون المشترك مع هولندا في مختلف المجالات بما يساهم في تقديم المزيد من الخدمات وتوسيع التنسيقات بين الجانبين».

وأشار الرئيس بافل الى «دور المهم والمؤثر للحكومة والشركات الهولندية في تعزيز البنية الاقتصادية لإقليم كوردستان وأعرب عن امله في تطوير هذه العلاقات، ودعا الى تشجيع أصحاب العمل الهولنديين لاستثمار أموالهم، حيث عبر عن استعداده في تقديم جميع اشكال الدعم والمساندة من هذه الناحية».

وتطرق جانب آخر من الاجتماع الى مناقشة عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك حيث تم تبادل الآراء بشأنها.

كوردستان ستبقى بلد التعايش السلمي بين جميع المكونات

برعاية وحضور قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، انطلقت في مدينة السليمانية اعمال مؤتمر (ميد) الثاني لثورة المعلومات والتنمية الإقليمية.

وقال قوباد طالباني الاحد ٢٠٢٥/٢/٢٣ في كلمة خلال المؤتمر: ان هذا المشروع لثورة المعلومات الذي اطلقناه في العام الماضي مهم جداً لجمع المعلومات والمشاركة في معالجة المشاكل وتطوير مستوى المجتمع كما سيكون حلقة وصل بين جميع الجهات.

واضاف: انا اجد اليوم فرصة كبيرة للتذكير بان ثورة المعلومات مهمة جداً لتطوير بلدنا والعمل على معالجة جميع المشاكل الموجودة، وايجاد الحلول العلمية، ودون وجود معلومات علمية لن نتمكن من اتخاذ قرارات صحيحة.

واوضح نائب رئيس مجلس الوزراء: دون وجود معلومات علمية ودقيقة لن

نتمكن من تطوير بلدنا ومواكبة التطورات التكنلوجية الحاصلة في العالم، والحرب العالمية المقبلة لن تكون حرب اسلحة بل هي حرب معلومات، يجب علينا فهم اهمية المعلومات، انه لن يكون هناك اي حكم رشيد دون جود معلومات صحيحة ودقيقة.

مبادرة مهمة لتشخيص المشاكل ووضع الحلول السريعة

وقال: يجب علينا جمع المعلومات لتطوير القطاعات الصناعية والزراعية ويجب علينا جميعا فهم اهمية المعلومات، ان اهم الخطوات هو ان نتمكن من الحصول على المعلومات الموجودة لدى الحكومة والقطاع الخاص والجامعات والشركات الاجنبية، وعلينا صياغة قانون لحماية المعلومات وعندما نكون اصحاب ذلك القانون وحماية المعلومات وتوزيعها لتطوير بلدنا، وعند ذلك ستكون لدينا خطة محكمة لتطوير البنى التحتية.

واضاف: ان مبادرة ثورة المعلومات مهمة جدا لمعالجة وتشخيص المشاكل ووضع الحلول السريعة لها، والقرار الصائب يكون فقط عن طريق توفر الاحصائيات والمعلومات الكاملة، وعندما نكمل خطوة جمع المعلومات والاحصائيات عند ذلك نستطيع تقديم افضل الخدمات للمواطنين ومعالجة المشاكل بشكل اسرع.

مباحثات حول تعزيز العلاقات مع الحكومة اليابانية

الى ذلك استقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان اكيرا ايندو السفير الجديد لليابان لدى العراق وبحثا الية تطوير العلاقات بين اليابان وإقليم كوردستان وعدد آخر من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

وخلال اللقاء الذي جرى الأربعاء ٢٠٢٥/٢/٢٦ بحضور اراكاوا ميكيهيرو القنصل العام الياباني في الإقليم، قدم قوباد طالباني «التهاني للقنصل الجديد بمناسبة مباشرته المهام الجديد وأعرب عن امله في ان تشهد العلاقات الثنائية خلال فترة عمله المزيد من التطور»، كما شكر القنصل العام الياباني بمناسبة انتهاء مهامه في الاقليم متمنيا له النجاح في مهامه الجديد.

وأعرب نائب رئيس مجلس وزراء إقليم كوردستان عن «شكره للحكومة اليابانية لتقديمها الدعم المتواصل للاقليم لا سيما في تنفيذ مشروع ماء حلبجة ودعم متحف السليمانية حيث استعادة عدد من القطع الاثرية التاريخية الى المتحف».

كما أكد الجانبان خلال اللقاء «ضرورة تطوير العلاقات بين الإقليم واليابان في جميع المجالات»، وفي هذا الإطار طالب قوباد طالباني الحكومة اليابانية «تقديم المساعدة في مجال تنمية قدرات الإبداعية للشباب في مجال التكنولوجيا والاعمال».

اهمية تعميق روح التعايش في اقليم كوردستان

واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس مجلس وزراء اقليم كوردستان، الثلاثاء، وفداً من الجالية العراقية في الولايات المتحدة الامريكية برئاسة مارتن مننا رئيس غرفة التجارة الكلدانية- الامريكية.

وخلال الاجتماع ناقش الجانبان اوضاع المسيحيين في اقليم كوردستان والعراق، واشاد الوفد الضيف بجهود حكومة وشعب كوردستان على دعمهم المتواصل للمسيحيين وخاصة الكلدانيين.

من جانبه، اشار قوباد طالباني الى اهمية تعميق روح التعايش في اقليم كوردستان، وقال: كوردستان ستبقى كما كانت والى الابد بلد التعايش السلمي بين جميع المكونات، كما اشاد بالدور والمكانة التاريخية للمسيحيين في اقليم كوردستان.

في جانب آخر من الاجتماع، تمت مناقشة سبل تعزيز وتقوية العلاقات والتنسيق بين اقليم كوردستان والجالية العراقية في الولايات المتحدة الامريكية، وفي هذا الصدد اكد نائب رئيس مجلس الوزراء استعداده لتقديم جميع انواع التسهيلات اللازمة لعمل المستثمرين في اقليم كوردستان.

كما ناقش الجانبان خلال الاجتماع، التحديات التي تواجه عملية اعمار الموصل، واكد قوباد طالباني ان اقليم كوردستان والمستثمرين مستعدين لجميع انواع المساعدة والتنسيق مع الحكومة الاتحادية، وخاصة المستثمرين الذين يريدون المشاركة في عملية اعادة اعمار الموصل.

الشيخ مرشد الخزنوي ووالده الشهيد علمان بارزان في غربي كوردستان

كما واستقبل قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان، الثلاثاء ٢٠٢٥/٢/٢٥، الشيخ مرشد الخزنوي الشخصية الدينية البارزة في غربي كوردستان، ونجل العالم الديني الكوردي المعروف معشوق الخزنوي.

وقال قوباد طالباني، في تدوينة له على صفحته بموقع (فيسبوك): «الشيخ مرشد الخزنوي ووالده الشهيد الشيخ معشوق الخزنوي، علمان بارزان وشخصيتان دينيتان ووطنيتان مخلصتان وعزيزتان من غربي كوردستان».

وأضاف نائب رئيس الوزراء: «الشيخ معشوق استشهد من أجل أمته وها هو نجله الشيخ مرشد يواصل نهج والده".

وأوضح قائلا: «سعدتُ اليوم بلقاء الشيخ مرشد، فجهوده من أجل وحدة صف الكورد محل تقدير، وينبغي للجميع الإصغاء إليه ودعمه». مشيرا الى «أننا شددنا على دعم إخوتنا في غربي كوردستان (روجآفا) بكل ما أوتينا من قوة، ولن نألو جهدا في سبيل تحقيق وحدة صف الكورد وموقفهم".

تواصل الاجتماعات بين الاتحاد الوطني و الديمقراطي حول تشكيل الحكومة

المتحدث: اتفقنا على حل الخلافات والبيشمركة ستتوحد في أيار

عقد الوفدان المفاوضان الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، اجتماعا، الاربعاء ٢٠٢٥/٢/٢٦، لمناقشة تشكيل الحكومة الجديدة في إقليم كوردستان.

ووصل الوفد المفاوض للاتحاد الوطني الكوردستاني برئاسة قوباد طالباني الى منتجع بيرمام، حيث تم استقبال الوفد من قبل هوشيار زيباري رئيس الوفد المفاوض للحزب الديمقراطي الكوردستاني.

هذا وإجتمع الوفدان المفاوضان للاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني، يوم السبت الماضي ٢٠٢٥/٢/٢٢ في مدينة السليمانية.

وبحسب بلاغ صادر عن الاجتماع، ، فقد «عقد الوفدان المفاوضان اجتماعا إيجابيا خصص للتباحث حول تقرير اللجنة المشتركة للجانبين، والذي تضمن: الرؤية السياسية والادارية والخطوات المتعلقة بتشكيل الكابينة العاشرة لحكومة اقليم كوردستان والمؤسسات الأخرى».

وأضاف البلاغ: «فيما يخص فحوى التقرير، طرح الوفدان المفاوضان ملاحظاتهما وبحثا الآليات المناسبة لإعادة التنظيم والاتفاق حول مجمل المسائل»، مشيرا الى أنه «لهذا الغرض قرر الوفدان المفاوضان استمرار اجتماعاتهما بهدف المزيد من التفاهم وصياغة برنامج مشترك ومصادق عليه، من أجل مصلحة مواطني اقليم كوردستان».

الى ذلك صار من المؤكد أن الكابينة العاشرة من حكومة إقليم كوردستان، والتي تنشغل لجان عليا بالمفاوضات لتشكيلها، لن تختلف كثيراً عن سابقاتها، فمنذ أن قام إقليم كوردستان ككيان سياسي شبه مستقل يشترك الحزبان الرئيسيان، الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، بتشكيل حكومته.

وهذا ما ستتمخض عنه المباحثات بين الحزبين الرئيسيين حسب ما كشفه سعدي بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، واصفاً علاقة حزبه بالديمقراطي الكوردستاني «مثل زواج كاثوليكي لا طلاق فيه».

وبرهن الواقع أن وجود أحزاب سياسية كردية أخرى في الإقليم مثل: الجيل الجديد، والاتحاد الإسلامي الكوردستاني، وتيار الموقف الوطني، وجماعة العدل الكوردستانية، وجبهة الشعب، وتحالف إقليم كوردستان، والتغيير، لم يؤثر أو يغير معادلة تشكيل الحكومة بين الحزبين الرئيسيين أو في «زواجهما الكاثوليكي».

سعدي بيرة أبدا تفاؤله بقرب الإعلان عن الكابينة العاشرة لحكومة إقليم كوردستان، وقال في حديث لشبكة رووداو الإعلامية اليوم السبت، ٢٢ شباط ٢٠٢٥: «نحن متفائلون بنتائج المفاوضات التي تجري بخصوص تشكيل الكابينة العاشرة لحكومة إقليم كوردستان».

معقباً: «ما يدفعنا للتفاؤل هو أن اللجنة الخاصة بتعريف الشراكة وتوصيف المسؤوليات وتوضيح سلطات الوزارات التابعة للجنة العليا للمفاوضات اقتربت من إنجاز عملها، وهذه بادرة خير لأنه كانت هناك خلافات بين الاتحاد والديمقراطي حول صلاحيات الوزارات وبعض التوصيفات، وهذه اللجنة تعمل على التقارب».

ملقيًا اللوم على «الديمقراطي» بخصوص هذه الخلافات لأنه، حسب تصوراتنا، كان (الديمقراطي) في الآونة الأخيرة يعين أشخاصاً بوصفهم خبراء ويتخذ قرارات بدون علم الوزارة؛ هذه كانت غير مقبولة.

نناقش موضوع برلمان إقليم كوردستان كجهة رقابية وتشريعية

وقال: «نحن نناقش موضوع برلمان إقليم كوردستان كجهة رقابية وتشريعية، ويجب أن تكون هناك صلاحيات محددة لرئيس البرلمان ونائبه وسكرتاريته، وإذا لم يكن له أكثرية داخل البرلمان فسوف يتحول إلى أسير بيد نائب الرئيس والسكرتارية، لهذا علينا أن نغير النظام الداخلي للبرلمان ويجب أن يكون هناك رئيس ومسؤول عن الإدارة والمالية وكيفية اتخاذ القرارات».

وأضاف : «لا يمكن حتى في حالة وجود الأكثرية المطلقة أن يتمتع الحزب بحقوق تتجاوز الآخر؛

نعم، له الاختيار الأول، وللحزب الذي يأتي ثانياً بحكم عدد مقاعده في البرلمان يكون له حق الاختيار الثاني، لكن الديمقراطي كان يتحدث مؤخراً عن رئيس الإقليم ورئيس الوزراء والداخلية وهيئة العلاقات الخارجية ومجلس القضاء ومجلس أمن الإقليم ووزارة البلديات.. وكلها بيد الديمقراطي، هذا لا يمكن أن نسميه شراكة، بل هذه مشاركة من الاتحاد الوطني في الحكومة، نحن نريد شراكة حقيقية مع الديمقراطي وأن تُتخذ القرارات بالتوافق».

توافق على غالبية هذه النقاط

ولفت سعدي بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني: «اليوم نستطيع القول بأن هناك توافقاً على غالبية هذه النقاط وبعض الأمور ليست من صلاحية اللجنة المصغرة بل من صلاحيات كل من هوشيار زيباري، عضو المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكوردستاني، وقوباد طالباني، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، وإذا لم يتم الاتفاق على بعض النقاط الخلافية ترحل إلى القيادة العليا للحزبين».

وأكد بيرة «بالتوصل إلى اتفاق توحيد قوات البيشمركة للحزبين في هذه الكابينة»، وقال: «إن التغييرات الدولية والإقليمية ستقود حتماً إلى توحيد قوات البيشمركة، فالرئيس الأمريكي دونالد ترامب معروف عنه اهتمامه بأوضاع بلاده وأميركا أولاً، ولا يعنيه كثيراً ما يحدث هنا أو هناك. وتهمنا أن تستقر الأوضاع في سوريا بعد التغييرات الأخيرة؛ لنا على مستوى العراق وإقليم كوردستان خط حدود مشترك طويل جداً، كون لنا حدود مشتركة طويلة، والاستقرار في سوريا يعني استقرار الأوضاع في العراق عامة والإقليم خاصة، وكانت غالبية مشاكلنا حتى تأتي من سوريا»، مؤكداً بأن: «مسؤولية الجانب الأمني تقع على عاتقنا جميعاً سواء كإقليم أو حكومة اتحادية.. لهذا علينا أن نعمل ونصل إلى نتائج ونتخذ قراراتنا دون أن نتوقع تدخلات دولية أو إقليمية».

سنوحد قوات البيشمركة

وكشف سعدي بيرة، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني، قائلاً: «سنوحد قوات البيشمركة في أيار القادم، ولن تكون هناك بيشمركة ٨٠ (تابعة للديمقراطي) أو ٧٠ (تابعة للاتحاد الوطني) بل ستكون هناك بيشمركة ١٥٠، (في إشارة إلى توحيدهما)».

وخلص بيرة إلى أن: «هذه الحكومة ستكون حكومة الديمقراطي والاتحاد الوطني؛ العلاقة بين الاتحاد والديمقراطي لا علاقة لها بعدد المقاعد والمساحات، بل أن علاقة الحزبين في الحكومة مثل زواج كاثوليكي لا طلاق فيه». منبّهًا إلى أنه: «سوف يتم إسناد بعض الوزارات للمكونات في الإقليم، مسيحيين وتركمان». والجيل الجديد لم يشارك بالمفاوضات وليست لهم علاقة بمسألة الاشتراك بالكابينة العاشرة من حكومة إقليم كوردستان».

إعلام الاتحاد الوطني يعمل بمهنية ومسؤولية بعيدا عن الفوضى

استقبل عماد أحمد مسؤول مكتب الاعلام والتوعية للاتحاد الوطني الكوردستاني، الثلاثاء ٢٠٢٥/٢/٢٥، الشيخ جعفر الشيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني.

وخلال لقاء حضره لطيف نيرويي مسؤول بورد الاعلام ونجم الدين فقى مسؤول بورد التوعية، تقدم الشيخ جعفر بالشكر الى مكتب الاعلام والتوعية والكوادر الاعلامية للاتحاد الوطني، الذين أدوا مهامهم بتفان ومهنية، وقال: من دواعي سرورنا أن اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني يعمل حاليا بخطاب إعلامي موحد»، معربا عن أمله في أن «يكونوا دوما مبادرين في إيصال الحقائق والعلومات الدقيقة، وأن يخدموا الاقليم والمواطنين بعيدا عن

الأجندات السياسية الموجهة»، ومبديا دعمه ومجلس حماية المصالح العليا، لمكتب الاعلام والتوعية وجميع إعلاميي وصحفيي الاتحاد الوطني الكوردستاني.

وتحدث مسؤول مجلس حماية المصالح العليا عن سياسة الاتحاد الوطني إزاء المعادلات والمهام التنظيمية، قائلا: «الاتحاد الوطني الكوردستاني يناضل وفق ستراتيجية واضحة ومتوازنة، لضمان مستقبل مزدهر لشعبنا وجهودنا تسير بهذا الاتجاه، نريد أن تكون هناك شراكة حقيقية في إدارة الاقليم وبلاشك ستكون خدمة المواطنين من أولى أولويات عملنا، كما سيكون الاتحاد الوطني، كعهده دوما، المبادر لتحقيق وحدة الصف والأخوة».

من جانبه، تطرق عماد أحمد مسؤول مكتب الاعلام والتوعية، الى السياسة الإعلامية للاتحاد الوطني، ومسؤولية كوادره الاعلامية خلال المرحلة الراهنة، وقال: «مستجدات الأوضاع في المنطقة، تحتم على جميع الأطراف أن تكون متعاونة فيما بينها وتدعم إعادة بناء الثقة والعمل المشترك من أجل تقوية المؤسسات القانونية والإدارية وتشكيل حكومة قوية وخدمية».

وأضاف عماد أحمد: «إعلام الاتحاد الوطني يتخذ خطواته بمهنية ومسؤولية، ويوجه خطابه بعيدا عن أي فوضى إعلامية».

الشيخ جعفر: إعلام الاتحاد الوطني هو الصوت الحقيقي لشعب كوردستان

هذا وخلال زيارته الى بورد الاعلام للاتحاد الوطني، أشاد الشيخ جعفر الشيخ مصطفى بدور اعلام الاتحاد الوطني الكوردستاني في مراحل النضال المختلفة.

وقال مسؤول مجلس حماية المصالح العليا في تصريح صحفي: «إعلام الاتحاد الوطني تصرف في جميع الظروف بمسؤولية، وأنا أعتبره إعلاما قيّما وذا مصداقية، لأنه يسعى دوما لتوعية المواطنين في إطار أخلاقيات العمل الصحفي».

وأضاف: «إعلام الاتحاد الوطني كان ومازال، له دور مشهود، فمثلما كافح أيام النضال المسلح في سبيل تحرير شعب كوردستان، يمثل اليوم أيضا الصوت الحقيقي للشعب».

الصحافة التركمانية رافد ثري للثقافة والأدب في كركوك

هنأ الاتحاد الوطني الكردستاني، الاثنين، الصحفيين التركمان بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة عشرة بعد المئة لعيد الصحافة التركمانية ، معتبرا أن الصحافة التركمانية رافد ثري للثقافة والأدب في كركوك.

وقال المكتب السياسي للحزب في برقية التهنئة إنه "بمناسبة الذكرى لمرور (١١٤) عاما لبدء مسيرة الصحافة التركمانية في العراق هذه المسيرة الظافرة التي انطلقت شرارتها من صحيفة (حوادث) الكركوكية يوم (٢٥/٢/١٩١١) نهنيء أخواتنا واخوتنا التركمان اعضاء الاسرة الصحفية التركمانية والحقل الثقافي بهذه المناسبة الجليلة".

وأضاف أننا "في الاتحاد الوطني الكوردستاني سيراً على نهج الرئيس مام جلال في دعم و تعزيز التعددية الثقافية واللغوية نعد الصحافة التركمانية والمثابرين في هذا التاريخ الطويل في خدمة القلم والكتابة والانتصار للحقيقة رافداً ثريا للثقافة والادب والعمل الصحفي في كركوك كما في البلاد كله ونشد على ايادي المجاهدين في هذا المضمار".

فلسفة الحكم الشمولي لم تأتِ على العراق إلا بالويلات وتأزيم العلاقات

نص كلمة فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف رشيد في منتدى أربيل الثالث

أكد السيد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أن الحراك السياسي والأمني والعسكري المستمر في منطقة الشرق الأوسط انعكس على الخارطة السياسية في بعض البلدان ولن يكون العراق بعيدا عنها، مشيراً إلى وجوب اتخاذ إجراءات داخلية سريعة لمعالجة بعض القضايا وعلى نحو حاسم بالتشاور مع دول الجوار والمنطقة.

جاء ذلك خلال مشاركة فخامته، الأربعاء ٢٦ شباط ٢٠٢٥، في منتدى أربيل الثالث حول (القلق المتراكم حول مستقبل الشرق الأوسط) المنعقد في أربيل أيام ٢٦-٢٨ شباط ٢٠٢٥.وألقى رئيس الجمهورية كلمة هذه نصها:

«بسم الله الرحمن الرحيم

السيدات والسادة الحضور..

السلام عليكم ورحمة الله..

من دواعي السرور أن أكون معكم اليوم لتبادل الرؤى حول المستجدات التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط وموقف العراق منها والتي سيكون لها آثارها على العراق.

منذ أكثر من سنة ومنطقة الشرق الأوسط في حراك سياسي وأمني وعسكري مستمر، انعكس على الخارطة السياسية في بعض بلدان منطقة الشرق الاوسط، وراح ينذر بتهديدات أمنية ومجتمعية في بلدان أخرى، ولن يكون العراق بعيدا عنها، إن لم يتم اتخاذ إجراءات داخلية سريعة لمعالجة بعض القضايا وعلى نحو حاسم، وإجراءات تتخذ بالتشاور مع دول الجوار والمنطقة.

لقد تعرض الشعب الفلسطيني منذ سنة ونصف تقريباً الى عدوان بدأ بقطاع غزة وامتد اليوم الى الضفة الغربية أمام صمت أغلب دول العالم، تسبب بحدوث كارثة إنسانية مروعة من قتل للنساء والاطفال والشيوخ وتهجير للمدنيين العزل، وهنا نجدد التأكيد على ضرورة استمرار وقف القتال واغاثة المنكوبين وعلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني.

وفيما يخص التغيير السياسي الذي حصل في سوريا، فنحن إذ نرحب بخيارات الشعوب الديمقراطية والباحثة عن التغيير والسير قدماً لبناء منظومة حكم رشيد، نتمنى ان يلبي هذا التغيير طموحات الشعب السوري بجميع قومياته ومكوناته وطوائفه، ومن جانبنا سنعمل على إقامة علاقات ودية مع منظومة الحكم الجديدة، يسودها الاحترام والتعاون المتبادل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية، والعراق على استعداد لدعم أي جهد يساعد على تسريع الاستقرار الداخلي للشقيقة سوريا وتحقيق ما يتطلع اليه السوريون.

هدد خطر الإرهاب العالم بأسره وطال العراق على وجه الخصوص واستهدف أبناء شعبنا جميعا، كما استهدف المباني والجامعات والمناطق الأثرية فضلا عن استهداف العلماء ورجال الدين وأصحاب الشهادات العليا، وكان الهدف هو إفراغ البلد من الكفاءات، ولم يتحرر العراق من هذا الاحتلال إلا بتضحيات كبيرة من أجهزته الأمنية بكافة صنوفها وتكاتف جهود شعبنا بمكوناته وقومياته وطوائفه.

لقد سجل العراقيون ملحمة عراقية جديدة في الدفاع عن الوطن والمواطنين، وبعد كل هذه التضحيات يعود الإرهاب مرة أخرى ليهدد العراق ودول الجوار بمخطط جديد لتحقيق ما تطلع إليه والثأر من الهزيمة التي لحقت به، من هنا نرى أن توحيد الرؤية السياسية وتوحيد الجهود وتحقيق التكامل الوطني أمر لا بد منه لإفشال المخططات العدوانية الجديدة التي أصبحت تهدد بصورة جدية دول المنطقة وليس العراق فقط.

لقد عانى الشعب العراقي من سياسات النظام الديكتاتوري التي كانت تقوم على فلسفة الحكم الشمولي في التفرد بالسلطة وقمع الحريات وعدم الاعتراف بالحقوق القومية للعراقيين والتدخل بالشؤون الداخلية للدول وخاصة دول الجوار.

تلك الفلسفة التي لم تأتِ على العراق إلا بالويلات وتأزيم العلاقات وفقدان الأصدقاء والاشقاء والعزلة الدولية، من هنا نؤكد أن سياسة العراق اليوم تقوم على التعاون والتكامل مع

باقي البلدان وعلى أساس مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للبلدان واحترام خيارات الشعوب في بناء منظومات حكمها.

لقد اختار العراقيون بعد سنة ٢٠٠٣ لأنفسهم نظاماً سياسياً جديداً يقوم على الديمقراطية والعدالة والمساواة الاجتماعية وعدم التمييز بين أبناء شعبه

على أساس القومية أو الدين أو الطائفة، وعلى تقاسم السلطة بما يضمن حقوق الجميع، ومن هنا، فإن الالتزام الكامل بمبادئ الدستور، والعمل على إرساء مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء القوميات والطوائف هو ضرورة كي نحمي نظامنا الديمقراطي ولا بديل عن هذا الخيار من أجل أن ينعم الشعب بالحرية والرفاهية والاستقرار.

ان تكثيف التعاون والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان في كافة المجالات هو في صالح الجميع، فالعراق غني بشعبه وتنوع تشكيلاته القومية والاجتماعية والاثنية، وهو غني كذلك بثرواته وموارده الطبيعية، ويجب استثمار كل ذلك لتحسين الاقتصاد وتسريع وتيرة النمو وتوجيه ثروة العراق الى البناء والتطوير وخدمة المحافظات كافة.

ان سياسة العراق الجديدة تقوم على احترام سيادة الدول وخيارات الشعوب والالتزام بـإقامة عـلاقات ودية متوازنـة مع الجميـع، مع رفـض أي تدخـل في شؤون العراق الداخلية، فالعراق قادر على الرد على كل التدخلات وانتهاك حرمة حدوده واراضيه، لكننا نؤمن بالحلول الدبلوماسية والحوارات الودية والتفاهمات الثنائية ليس من باب الضعف لا سمح الله، ولكن من أجل الاحتفاظ بعلاقات ودية متوازنة ولتجنيب الشعوب ويلات الحروب.

يعيش العراق اليوم في ظل أمن واستقرار مجتمعي لم يعهده من قبل، ولم يكن لهذا الأمن أن يتحقق لولا جهود أجهزته الأمنية بكافة صنوفها فضلاً عن الاستقرار السياسي الذي انعكس على الواقع الأمني الذي نحرص على ادامته وتقويته، فالاستقرار الأمني والسياسي هو بوابة تحقيق الازدهار الاقتصادي وجذب الاستثمارات والتنمية المستدامة، ولكن وبالرغم من استقرار أسعار النفط والتوازن بين الاسعار المثبتة لبرميل النفط في الموازنة العامة والاسعار السائدة، نقف على إشكالية عدم استكمال تمويل وزارة المالية للمشاريع الخدمية والاستثمارية للوزارات والمحافظات، ما يؤخر عملية التنمية الاقتصادية والنهضة العمرانية للعراق، وهذا لم يقتصر على عدم تمويل المشاريع الاستثمارية، بل على عدم تمويل أبواب الموازنة التشغيلية كافة باستثناء باب الرواتب، الأمر الذي يدعو لوقفة جادة ومعرفة الأسباب التي تقف وراء ذلك، فمن مستلزمات الدولة الديمقراطية الشفافية والمصداقية في التعاملات خصوصا المالية منها.

أخيراً.. إن العراق بما ينعم به من أمن واستقرار وثروة وطاقات بشرية لن يكون إلا عامل استقرار بالمنطقة وصداقة بين الشعوب ومساندا لخيارات الشعوب والأوطان المتطلعة لحياة حرة كريمة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..».

منتدى أربيل السنوي الثالث ينطلق بمشاركة قادة ومسؤولين من المنطقة

انطلق اليوم منتدى أربيل السنوي الثالث ويستمر حتى ٢٨ من الشهر الحالي، بتنظيم مركز روودا للدراسات وبالشراكة مع مراكز بحثية ومؤسسات مرموقة على مستوى الشرق الأوسط والعالم.

وعقد المنتدى هذا العام تحت عنوان «القلق المتراكم حول مستقبل الشرق الأوسط»، حيث يوفر منصة للنقاش وتقديم الحلول حول قضايا سوريا، تركيا، العراق، والمنطقة، إلى جانب بحث فرص حل القضية الكوردية في الدول الأربع.

رئيس الجمهورية: العراق لن يكون بعيدا عن التطورات

وأكد رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد أن الحراك السياسي والأمني والعسكري المستمر في منطقة الشرق الأوسط انعكس على الخارطة السياسية في بعض البلدان ولن يكون العراق بعيدا عنها، مشيراً إلى وجوب اتخاذ إجراءات داخلية سريعة لمعالجة بعض القضايا وعلى نحو حاسم بالتشاور مع دول الجوار والمنطقة.وأشار إلى التغيير السياسي الذي حصل في سوريا، مشيراً إلى ترحيب العراق بخيارات الشعوب الديمقراطية، ومعرباً عن تمنياته بأن يلبي هذا التغيير طموحات الشعب السوري بجميع قومياته

ومكوناته وطوائفه، مؤكداً السعي إلى إقامة علاقات ودية مع منظومة الحكم الجديدة يسودها الاحترام والتعاون المتبادل وعدم التدخل بالشؤون الداخلية.

كما سلط رئيس الجمهورية الضوء على الإرهاب الذي هدد خطره العالم بأسره وطال العراق على وجه الخصوص واستهدف أبناء الشعب جميعا، مشيداً بالتضحيات الكبيرة التي قدمها منتسبوا أجهزته الأمنية بكافة صنوفها وتكاتف جهود أبناء الشعب بجميع مكوناته وقومياته وطوائفه.

وشدد فخامة الرئيس على ضرورة توحيد الجهود والرؤى السياسية وتحقيق التكامل الوطني لإفشال المخططات العدوانية الجديدة التي أصبحت تهدد بصورة جدية دول المنطقة، وليس العراق فقط، مشيراً إلى ماعاناه الشعب العراقي من سياسات النظام الديكتاتوري التي كانت تقوم على فلسفة الحكم الشمولي في التفرد بالسلطة وقمع الحريات وعدم الاعتراف بالحقوق القومية للعراقيين والتدخل بالشؤون الداخلية للدول وخاصة دول الجوار.

وأوضح الرئيس أن العراق يعيش اليوم في ظل أمن واستقرار مجتمعي لم يعهده من قبل، ولم يكن لهذا الأمن أن يتحقق لولا جهود أجهزته الأمنية بكافة صنوفها فضلاً عن الاستقرار السياسي الذي انعكس على الواقع الأمني الذي نحرص على ادامته وتقويته، فالاستقرار الأمني والسياسي هو بوابة تحقيق الازدهار الاقتصادي وجذب الاستثمارات والتنمية المستدامة، مؤكداً أن تكثيف التعاون والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان في كافة المجالات هو في صالح الجميع.

رئيس اقليم كردستان: العراق فيدرالي اسماً وليس مضموناً

من جهته أكد رئيس إقليم كوردستان، نيجيرفان بارزاني، أن النظام في العراق «فيدرالي اسماً»، لكن في التطبيق والمجال العملي «ما يجري في العراق يمكن أن يُطلق عليه أي تسمية، لكنه ليس اتحادياً»، وهو «غاية في المركزية».وفي حديثه خلال منتدى أربيل السنوي الثالث، أوضح أن أربيل عندما تنظر إلى بغداد «ترى أنها مركزية إلى درجة غير موجودة في أي دولة فيدرالية في العالم، وهذه هي الحقيقة، وليست طعناً في أحد».

وشدد رئيس إقليم كوردستان على أن النفط، كسلعة تجارية، يجب ألا يكون أداة سياسية، مؤكداً أن توقف تصدير نفط إقليم كوردستان كبّد العراق خسائر مالية تقدر بين ١٩ إلى ٢٠ مليار دولار.

وأضاف أن جميع الإجراءات جاهزة لاستئناف التصدير، باستثناء بعض التفاصيل التقنية، معرباً عن أمله في استئناف العملية قريباً جداً.

كما تحدث عن دور تركيا، الولايات المتحدة، وروسيا في حل هذه الأزمة، مشيراً إلى أن تركيا أعلنت دائماً استعدادها لتصدير نفط إقليم كوردستان، فيما بذلت أميركا وروسيا جهوداً كبيرة لدفع عملية استئناف التصدير إلى الأمام.

وبيّن في هذا السياق: «أميركا سعت كثيراً لاستئناف تصدير نفط إقليم كوردستان، وروسيا أيضاً بذلت جهوداً، حيث يعمل الروس في إقليم كوردستان وليس الأميركيون فقط. لكن أميركا، كشريكٍ رئيسيّ للعراق وإقليم كوردستان، كان لها دورٌ في تشجيعِ الطرفين، وكذلك أنقرة، للإسراعِ في حلّ هذه المشكلةِ».

«عزل الرواتب عن الخلافات السياسية»

فيما يتعلق بالخلافات بين أربيل وبغداد، شدد نيجيرفان بارزاني على أن قرار المحكمة الاتحادية العراقية كان واضحاً في «عزل مسألة الرواتب» عن النزاعات السياسية، وكذلك فعل رئيس الوزراء «الشيء نفسه من أجل تأمين رواتب إقليم كوردستان، ولم يقصر قدر إمكانه».

كما أكد أن حكومة إقليم كوردستان تعاملت بـ «منتهى الشفافية» مع بغداد، معرباً عن أمله في «ألا تصبح الموازنة الموضوع الرئيس» في العلاقات بين الجانبين.

«نريد معرفة مسار طريق التنمية»

بشأن مشروع طريق التنمية، شدد رئيس إقليم كوردستان على ضرورة أن يكون مشروعاً «يوحد العراق ولا يفرقه»، مشيراً إلى أهمية «معرفة المسار الذي سيسلكه هذا الطريق» ليخدم جميع مكونات إقليم كوردستان والعراق على حد سواء.وقال في هذا السياق: «نناقش المشروع بجدية، ومن الضروري أن يكون بطريقة تفيد إقليم كوردستان أيضاً. ونأمل أن تنظر بغداد إلى المشروع بطريقة تجعله سبباً لبناء الانتماء والولاء للبلد، وأن يمر بمكان يعود بالفائدة على الجميع».

«تجربة إقليم كوردستان لا يمكن استنساخها في سوريا»

بشأن الأوضاع في سوريا، أوضح أن ما حدث هناك كان «غير متوقع حتى بالنسبة لأحمد الشرع»، مشدداً على أهمية دعم العملية السياسية في سوريا لضمان تمثيل جميع مكوناتها.

وأشاد بدور تركيا «الكبير والحاسم» في حماية الكورد في حلب، مضيفاً: «نحن نشكر الدولة التركية التي كانت على تواصل معنا وقدمت ما في وسعها، خاصة في الأيام الأولى».

وأشار إلى أن جهود قيادة إقليم كوردستان المتواصلة كانت من أجل مساعدة إخوتنا هناك، قائلاً: «رسالتنا لهم كانت عليكم أن تجدوا أنفسكم في العملية السياسية، ولا تنتظروا دعوتكم، بل عليكم أن تذهبوا إلى دمشق للمشاركة في العملية السياسية في سوريا الجديدة. الكورد يجب أن يكونوا جزءاً من هذه العملية».

وتابع: «ما حدث في سوريا لم يكن مفاجئاً لنا وحدنا، وأعتقد أنه كان مفاجئاً لأحمد الشرع نفسه. ربما لم يتوقع أن يحدث بهذه السهولة. لم تكن هذه الخطة، بل كان انهياراً، كما حدث في الموصل عام ٢٠١٤. ربما كانوا يخططون لعملية محددة في حلب، لكن الانهيار بدأ، فمضوا إلى دمشق».

رئيس إقليم كوردستان شدد: «لا يمكن إدارة سوريا مركزياً بالصورة التي يريدونها. سوريا بلد متعدد القوميات والأديان. يجب اشراك الجميع. إذا لم يتم اشراك جميع الأطراف للمشاركة في العملية السياسية لسوريا الجديدة، فإن العملية بالتأكيد لن تنجح».

وأكد أن تجربة إقليم كوردستان لا يمكن استنساخها في سوريا، قائلاً: «ما فعلناه في إقليم كوردستان لا يمكن استنساخه في سوريا كما هو، فهذا مستحيل. لكننا نعتقد أنه يمكن البدء بعملية تؤدي في النهاية إلى أن تجد كل المكونات السورية نفسها في العملية السياسية، وسيكون ذلك نصراً كبيراً لسوريا وفرصة مهمة».

السوداني: نتطلع لاستكمال إجراءات تصدير النفط الخام إلى ميناء جيهان

من جهته أكد رئيس الوزراء العراقي، محمد شياع السوداني، أن انعقاد منتدى أربيل السنوي الثالث بمشاركة نخبة من الشخصيات السياسية والفكرية يعكس تعافي العراق وترسيخ الممارسة الديمقراطية.

جاء ذلك في خطاب مسجّل لرئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، تم عرضه خلال أعمال منتدى أربيل السنوي الذي تنظمه مركز روودا للدراسات وبالشراكة مع مراكز بحثية ومؤسسات مرموقة على مستوى الشرق الأوسط والعالم تحت شعار «القلق المتراكم حول مستقبل الشرق الأوسط».

وأشار السوداني إلى الجهود المبذولة لإيجاد حلول مستدامة للقضايا العالقة بين بغداد وأربيل، موضحاً أن تعديل قانون الموازنة يمهّد لاستئناف تصدير النفط عبر ميناء جيهان وضمان حقوق مواطني إقليم كوردستان. كما شدد على أهمية مشروع طريق التنمية كجسر اقتصادي يربط آسيا بأوروبا، مؤكداً استمرار العراق في تعزيز التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب بالتنسيق مع التحالف الدولي.

وفيما يخص الأوضاع الإقليمية، شدد السوداني على موقف العراق الداعم للاستقرار في المنطقة، مؤكداً رفض بلاده للحرب في غزة ولبنان، ودعمه للجهود الرامية إلى استعادة الأمن في سوريا.

واضاف :فإن انفتاح العراق على الصعيدين الإقليمي والدولي هو جزء من نهجنا المستمر في توسيع الشراكات الاقتصادية والاستفادة من الخبرات الدولية لدعم اقتصادنا الوطني، ولا تقتصر هذه الجهود على جهة بعينها، بل تشمل جميع شركائنا في المجتمع الدولي. حيث نواصل تعزيز التعاون في مختلف المجالات لضمان تحقيق التنمية المستدامة والمنفعة المتبادلة.

واوضح: المواضيع المطروحة في هذا المؤتمر سواء المتعلقة بالأمن الإقليمي أو التحديات الاقتصادية، خصوصاً في مجال الطاقة والتغيرات المناخية أو الاستقرار السياسي والعلاقات الدولية، تؤكد أهمية العمل المشترك بين جميع الفاعلين الدوليين والإقليميين لمواجهة التحديات وتعزيز التعاون لتحقيق التنمية المستدامة.

وقد عملت حكومتنا على إيجاد حلول مستدامة لما كانت تسمى بالمشاكل العالقة بين بغداد وأربيل وحولناها إلى فرص قادمة للتعاون والتكامل، وتمكنا من إخراج هذه القضايا من إطارها السياسي إلى سياقها القانوني، وبعد تمرير تعديل القانون الموازنة نتطلع الآن إلى استكمال إجراءات تصدير النفط الخام الى ميناء جيهان، وفتح صفحة جديدة مع الشركات العاملة في الإقليم بما يسهم في بناء الاقتصاد العراقي وانصاف المواطنين في إقليم كوردستان من خلال ضمان استلامهم كامل حقوقهم من رواتب ومستحقات.

المشهداني: الدورة البرلمانية الحالية هي الأسوأ على الاطلاق

ورأى رئيس مجلس النواب العراقي محمود المشهداني، أن الدورة البرلمانية الحالية هي أسوأ الدورات على الاطلاق.وقال المشهداني خلال حضوره في منتدى أربيل السنوي الثالث، الأربعاء (٢٦ شباط ٢٠٢٥) إن «العراق لايزال يعاني من التأثيرات التي حدثت عام ٢٠٠٣»، مبيناً أن «ما حدث بعد ٢٠٠٣ هو ازالة الدولة والنظام معاً».

وأوضح: «تأخرنا في النهوض (بعد ٢٠٠٣) لأننا سلمنا دولة مستباحة»، مردفاً أن «الدولة أسقطت بلمح البصر

بعد ثمانين سنة من البناء، ومن ثم بدأنا بالدستور الذي نحو ٩٥٪ منه جيد جداً».

ورأى المشهداني أنه «لم يترك لنا المجال لاعادة بناء العاق وانما فتحت علينا أبواب جهنم»، مستشهداً بما حصل لبغداد من تفجيرات يومية خلال ذلك الوقت (بعد ٢٠٠٣).وأشار المشهداني الى أن «العراق الان استقر أمنياً، وبدأ يستقر اقتصادياً واتخذ منهج عدم الانحياز فيما يجري من حوله، ونستطيع فتح أبواب الاستثمار العالمي لكي نستطيع بناء هذا العراق».ولفت الى أن «العراق يحتوي على ١٤٣٢ مادة قابلة للاستثمار والتصنيع بين طاقة ومواد أخرى، وكل امكاناتنا المستقبلية ستعتمد على ما تحت الارض».

وأردف المشهداني أن «الدولة تحتاج الى الكفاءات في بنائها، بينما الأحزاب تحتاج الى ولاءات في استمراريتها»، معتقداً أن «الولاءات تضمن في طياتها الفساد الاداري والسياسي والمالي».ونوّه الى أن «آفة الفساد تحولت خلال الانهيارات الأمنية الى ظاهرة اجتماعية»، مستدركاً أن هذه الآفة «بدأت بالانحسار مع حكومة السوداني».

كما رأى أن «هذه الدورة البرلمانية هي أسوأ الدورات على الاطلاق، حيث شهدت السنة الأولى صراعاً بين التيار الصدري والاطار التنسيقي، والسنة الثانية صراعاً داخل الأنبار، ومن ثم استغرقنا سنة لنختار رئيس للبرلمان، وهذه السنة سنة انتخابات».وأكد المشهداني حرصه على تفعيل لجنتي القانونية والنزاهة النيابيتين.

إبعاد رواتب كوردستان عن المناكفات السياسية

بخصوص مسألة رواتب موظفي اقليم كوردستان، أوضح المشهداني أن «موقفنا كان عدم ادخال رواتب اقليم كوردستان في المناكفات السياسية». وأردف أن «رئيس اقليم كوردستان (نيجيرفان بارزاني) ما جاء الى بغداد الا ووجد ما يسره»، داعياً الى أن يكون التواصل مستمراً بين بغداد وأربيل لحل المشاكل العالقة.

تشاندار: أوجلان سيطلب من (PKK) انهاء الصراع المسلح وترك أسلحتهم

من جهته رأى عضو البرلمان التركي جنكيز تشاندار، أن زعيم حزب العمال الكوردستاني عبد الله اوجلان سيطلب من الحزب انهاء الصراع المسلح وترك أسلحتهم.

وقال جنكيز تشاندار خلال استضافته في منتدى أربيل السنوي الثالث، الاربعاء (٢٦ شباط ٢٠٢٥)، إن «أصحاب القرار التركي يقولون بأن تركيا هي قوة مهمة في المنطقة، بحيث لا يستطيع طائر أن يطير فوق سماء الشرق الأوسط دون معرفة تركيا»، عاداً ذلك «نوعاً من الثقة بالنفس».

وأوضح أنه «عندما تغير النظام في سوريا من مجموعة مسلحة سنية بدأت بالتظاهرات في ادلب السنية، كانت تحت سيطرة تركيا لسبع سنوات»، مردفاً أن «تركيا حاولت وضع هؤلاء القوى بالوكالة أن يظهروا بطريقة أو بأخرى للتوجه الى دمشق وتغيير النظام».

وتابع جنكيز تشاندار أنه «عندما تبدل الوضع في سوريا، تحولت سوريا الى تركيا كما في زمن السلطان سليم الاول في القرن السادس عشر»، منوهاً الى أن «هيئة تحرير الشام كانت مدعومة من تركيا، وهي تأخذ زمام الأمور من تركيا، والان هم في دمشق».

أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع القوى السياسية

التقى فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٦ شباط ٢٠٢٥ في أربيل، رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني السيد مسعود بارزاني.

وجرى خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع في العراق عامة وإقليم كردستان خاصة وتطوراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى جانب التطورات في المنطقة والعالم، إذ تم التأكيد على أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين جميع القوى السياسية والعمل على ترسيخ الأمن والاستقرار والارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين.

كما جرى تبادل وجهات النظر حول العلاقات بين المركز والإقليم على مختلف المستويات والتحديات التي تواجه العملية السياسية والاستقرار في البلاد، حيث تمت الإشارة إلى ضرورة اعتماد مبدأ الحوار وتفعيل آليات التنسيق والعمل المشترك لحل المسائل العالقة وتعزيز العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان وبما يرتقي بالواقع الاقتصادي والتنموي ويخدم المصالح العليا لأبناء الشعب كافة.

أهمية ديمومة المرتكزات الأساسية المتمثلة بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ شباط ٢٠٢٥ في قصر بغداد، الأمين العام لمنظمة بدر السيد هادي العامري.

وجرى، خلال اللقاء، بحث الأوضاع على الصعيد المحلي وسبل تعزيز التفاهم والتشاور بين القوى الوطنية لمواجهة التطورات الإقليمية، وتوحيد الجهود لتحقيق السلام والأمان في المنطقة.

وأكد السيد الرئيس أهمية ديمومة المرتكزات الأساسية المتمثلة بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي في البلاد، والاهتمام بمطالب المواطنين واحتياجاتهم الضرورية، ورفع المستويات المعيشية والخدمية.

وأشار فخامته إلى ضرورة الحفاظ على النسيج الاجتماعي المتماسك في البلاد وبما يعزّز من الوحدة الوطنية، وترسيخ الوئام والتعايش السلمي بين مختلف المكونات العراقية.

بدوره، أشاد الأمين العام لمنظمة بدر بجهود فخامة رئيس الجمهورية في توحيد الصف والعمل الوطني المشترك

من أجل تعزيز أمن واستقرار العراق، وتحقيق تطلعات المواطنين في المجالات كافة والمضي في مسيرة الإصلاح ومكافحة الفساد.

أهمية إيصال الصورة الحقيقية للعراق إلى العالم

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ شباط ٢٠٢٥، في قصر بغداد، وفد الهيئة الاستشارية العراقية للإعمار والتطوير في لندن برئاسة الدكتور رؤوف الأنصاري.

وبحث اللقاء تطورات المشهد العام في البلاد، مع التركيز على الإنجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية، خصوصًا في الملف الأمني باعتباره حجر الأساس لتحقيق التنمية والازدهار.

وأشار السيد رئيس الجمهورية إلى أهمية إيصال الصورة الحقيقية للعراق إلى العالم، سيما فيما يتعلق بالتطورات التي يشهدها في مجالات الأمن والبناء والإعمار، مؤكدا ضرورة تكثيف الجهود لتعزيز هذه الجوانب وإبرازها دوليا.

وأكد فخامته الحرص على توفير بيئة مناسبة لترسيخ العدالة وضمان الحقوق القانونية للمواطنين، مشيرا إلى أن رئاسة الجمهورية أسهمت في إطلاق سراح أكثر من ١٥ ألف معتقل ممن انتهت فترة محكومياتهم، وذلك التزاما بتطبيق القوانين النافذة وتحقيق العدالة.

ودعا رئيس الجمهورية إلى تشجيع المنظمات العلمية والثقافية على التعاون مع مؤسسات الدولة، والعمل على تهيئة بيئة مناسبة تسهم في استقطاب الكفاءات الوطنية والاستفادة من خبراتها لدعم مشاريع الإعمار والتطوير، وتعزيز الشراكة بين هذه المؤسسات والكفاءات داخل العراق لتحقيق نهضة شاملة في القطاعات الحيوية.

من جانبهم، أعرب أعضاء الوفد عن استعدادهم لتقديم الاستشارات الهندسية والفنية لدعم جهود الإعمار والتطوير، مؤكدين التزامهم بالمساهمة في بناء الوطن والاستفادة من خبراتهم المكتسبة في الدول المتقدمة.

العراق يسعى إلى الحصول على حصة عادلة من المياه

واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٥ شباط ٢٠٢٥، في قصر بغداد، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) السيدة رولا دشتي.

وتم خلال اللقاء، التباحث حول فرص تبادل الخبرات في مجال السياسات التنموية بمختلف القطاعات، حيث أشار رئيس الجمهورية إلى أهمية المشورة الفنية التي تعرضها الإسكوا ودعمها اللوجستي.

وأكد فخامته أن العراق يسعى إلى الحصول على حصة عادلة من المياه، مشيرا إلى انخفاض التدفقات المائية عبر نهري دجلة والفرات مما تسبب في شح المياه في أغلب المدن.

وأوضح رئيس الجمهورية أهمية العمل المشترك والتنسيق الإقليمي لدعم المشاريع الاروائية واتباع الطرق الحديثة في إدارة المياه ومعرفة الخطط والمشاريع التشغيلية لدول المنبع، مبينا ضرورة توسيع آفاق التعاون بين العراق والإسكوا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن التدريب وتنمية القدرات في إدارة الموارد الطبيعية.

من جانبها أكدت السيدة رولا دشتي التزام الأمم المتحدة كشريك أساسي لدعم العراق في مسيرته نحو مستقبل أكثر ازدهارًا واستدامة، مشيرة إلى استعداد المنظمة لتقديم كافة الخبرات والمعرفة اللازمة في مختلف المجالات.

النتائج النهائية للتعداد العام:
عدد سكان العراق 46 مليونا و118 ألف نسمة

نسبة سكان اقليم كوردستان ٦ ملايين و٣٧٠ ألف نسمة

أعلنت وزاة التخطيط في الحكومة الاتحادية، الإثنين ٢٠٢٥/٢/٢٤، النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن في العراق، التي جرت في ٢٠-٢٠٢٤/١١/٢٢، مشيرا الى أن عدد سكان العراق يبلغ ٤٦ مليوناً و١١٨ ألف نسمة.

وقالت الوزارة في تقرير اعلان النتائج ان «النتائج الأساسية للتعداد العام للسكان، أظهرت أن عدد سكان العراق يبلغ ٤٦ مليوناً و١١٨ ألفا و٧٩٣ نسمة، ٦ ملايين و٣٧٠ ألفا منهم في اقليم كوردستان، بعدما ذكرت النتائج الأولية التي أُعلنت في تشرين الثاني الماضي أن عددهم يبلغ ٤٥ مليوناً و٤٠٧ آلاف نسمة».

واضافت ان «السكان توزعوا حسب البيئة بواقع ٧٠/١٧٪ في الحضر و٢٩/٨٣٪ في الريف في العراق، و٨٤/٥٧٪ في الحضر و١٥/٤٣٪ في الريف بإقليم كوردستان».

التوزيع السكاني وفق الفئة العمرية:

دون الخامسة من العمر: ١١/١٦٪

دون سن العمل (٥-١٤): ٢٤/٧٤٪

في سن العمل (١٥-٦٤): ٦٠٫٤٤٪
٦٥ سنة فأكثر: ٣٫٦٦٪

إقليم كوردستان:

دون الخامسة من العمر: ٩٫٩٢٪
دون سن العمل (٥-١٤): ٢١٫٧٦٪
في سن العمل (١٥-٦٤): ٦٣٫٩٢٪
٦٥ سنة فأكثر: ٤٫٤٪

الحالة الزوجية

ووفقاً لنتائج التعداد، يبلغ متوسط العمر عند الزواج الأول ٢٢٫٢٤ سنة، حيث يبلغ لدى الذكور ٢٤٫٠٦ سنة، ولدى الإناث ٢٠٫٧ سنة.

أما العمر الوسيط للمتزوجين فهو ٢٣ سنة للذكور، و٢٠ سنة للإناث.

توزيع السكان حسب الحالة الزوجية في العراق:

أعزب/عزباء: ٤١٫٦٪
متزوج/متزوجة: ٥٤٫٠١٪
مطلق/مطلقة: ١٫٢٨٪
أرمل/أرملة: ٢٫٨٪
منفصل/منفصلة: ٠٫٢٤٪

توزيع السكان حسب الحالة الزوجية في إقليم كردستان:

أعزب/عزباء: ٤١٪
متزوج/متزوجة: ٥٥٫٨٣٪
مطلق/مطلقة: ٠٫٦٦٪
أرمل/أرملة: ٢٫١٨٪
منفصل/منفصلة: ٠٫٣٣٪

معدلات الوفيات والخصوبة

وبيّن التعداد أن «نسبة وفيات الأمهات لكل ١٠٠ ألف من المواليد الأحياء تبلغ ٢٦٫٧٪ في العراق، وترتفع في إقليم كردستان إلى ٣٤٫٣٪».

أما معدل الخصوبة الكلي في العراق فيبلغ ٣٫٩٪، بينما ينخفض في إقليم كردستان إلى ٣٫٥٪.

الحالة الاقتصادية

كشف التعداد العام للسكان أن نسبة السكان النشطين اقتصادياً (١٥ سنة فأكثر) تبلغ ٤١٫٦١٪ في العراق، بينما تصل في إقليم كردستان إلى ٤٦٫٠٦٪.

توزيع العاملين حسب قطاع العمل:

نسبة العاملين في القطاع الحكومي والعام من إجمالي السكان النشطين اقتصادياً: ٣٨٫٢٥٪ في العراق، و٣٧٫١٨٪ في إقليم كردستان.

التعليم:

تبلغ نسبة الأمية في العراق بين السكان (عشر سنوات فأكثر) ١٥٫٣١٪، وترتفع في إقليم كوردستان إلى ١٦٫٢٣٪.

نسبة الطلاب الملتحقين بالتعليم حسب المراحل (ابتدائي، ثانوي):

الذكور: ٥١٫٥٪

الإناث: ٤٨٫٥٪

كما يبلغ معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي ٨٨٪ في العراق، ويرتفع في إقليم كوردستان إلى ٩٣٪.

وهو «معدل جيد، لكنه لا يزال يشير إلى وجود بعض الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الابتدائي أو المتسربين منه»، وفق وزارة التخطيط العراقية.

الخدمات:

وبحسب نتائج التعداد، تتوفر مياه الشرب داخل المسكن لـ ٨٧٪ من السكان في العراق، و٨٢٪ من السكان في إقليم كوردستان، وهي «نسبة جيدة، لكن لا يزال هناك ١٣٪ من السكان يحصلون عليها من مصادر أخرى».

توزيع الأسر وفق مصادر الكهرباء:

الشبكة العمومية ٩٨ بالمئة و٩٣٪ في إقليم كوردستان يعتمدون على الشبكة العمومية.

المصادر الاخرى للكهرباء: ٩٣ بالمئة في العراق و٩٣ بالمئة في إقليم كوردستان.

طرق التخلص من النفايات:

٥٨٪ من الأسر تعتمد على جامعي النفايات.

١٣٪ من الأسر تتخلص من النفايات عن طريق حرقها، «وهي من الملوثات المهددة للبيئة»، مما يشير إلى «الحاجة إلى تحسين خدمات إدارة النفايات».

بخصوص الصرف الصحي:

تعتمد ٤٩٪ من الأسر في إقليم كردستان و٤٤٪ من الأسر في العراق على شبكة الصرف الصحي للتخلص من مياه الصرف الصحي المنزلية.

الوحدات السكنية:

تشير نتائج التعداد إلى أن نسبة الأسر المالكة للوحدات السكنية تبلغ ٧٢،١٥٪ في العراق، بينما تصل في إقليم كوردستان إلى ٧٠،١٩٪.

وكان رئيس الوزراء الاتحادي، في ٢٠٢٤/١١/٢٥، أعلن عن النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن في العراق، مشيرا الى أن عدد نفوس العراق بلغ ٤٥ مليونا و٤٠٧ آلاف و ٨٩٥ نسمة.

من جهته أعلن وزير التخطيط في حكومة إقليم كوردستان في اليوم نفسه، النتائج الأولية للتعداد العام في إقليم كوردستان، مشيرا الى أن عدد سكان الإقليم بلغ ٦ ملايين و٣٧٠ ألفا و٦٨٨ نسمة، بمن فيهم سكان بعض المناطق المتنازع عليها.

التخطيط الكوردستانية: إنجاز التعداد العام للسكان في العراق نقطة تحول مفصلية

هذا وأشار وكيل وزير التخطيط في حكومة إقليم كوردستان سيروان محمد، في كلمة له خلال مؤتمر الإعلان النهائي عن نتائج التعداد العام، إلى أن إنجاز التعداد العام للسكان في العراق، شكل نقطة تحول مفصلية.

وأضاف محمد، أن «إجراء التعداد عقب ٣٧ سنة من آخر تعداد غير شامل، يمثل نقطة تحول مفصلية في وزارتي التخطيط بالحكومتين الاتحادية والإقليم».وتابع: « واجهنا تحديات كبيرة لإجراء المسح الميداني للتعداد، وفي أكثر من جانب أبرزها الفني والزمني، لكن تمكنت من تنفيذ التعداد في موعده المحدد، كان لا بد من تجاوز الحاجز النفسي الذي كان مسيطر عليه منذ ١٤ سنة، والذي كان هابطاً بسبب سياسي في وقتها».

ورأى أن تنفيذ التعداد في المناطق المتنازع عليها كان السبب الرئيسي في فشل إجرائه بعام ٢٠١٠، لكن بغداد وأربيل عملتا بشكل مشترك لتفادي وقوع ما حدث في التعداد السابق، وإزاحة العقابات أمامه كان له جانب آخر من تجاوز السنوات السابقة، وحلقة وصل مباشرة بين الحكومة الاتحادية والاقليم».

وأردف أن «النتائج المعلنه للتعداد بينت أن التقديرات السابقة للهيئة كانت قريبة جدا ولو لم تكن متطابقة، وهذا دليل على العمل الدؤوب بهيئة الإحصاء، مختتماً حديثه بالإشارة إلى أن «الغاية من التعداد ليس تنفيذه فقط، وإنما تأسيس لمرحلة البرامج المقبلة».

السوداني و روبيو يتفقان على تعميق التعاون بين بغداد وواشنطن

ينسب ما يلي إلى المتحدثة باسم وزارة الخارجية تامي بروس:

تحدث وزير الخارجية ماركو روبيو في ٢٠٢٥/٢/٢٥ مع رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني، وناقش المتحدثان الشراكة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ودولة العراق وأهمية استقرار العراق وسيادته.

وتطرق الجانبان أيضا إلى موضوع الحد من النفوذ الإيراني الخبيث ومواصلة الجهود لمنع تنظيم داعش من إعادة الظهور وزعزعة استقرار المنطقة الأوسع.

واتفق الجانبان على ضرورة أن يصبح العراق مستقلا في مجال الطاقة، وإعادة فتح خط الأنابيب بين العراق وتركيا بشكل سريع، والوفاء بالشروط التعاقدية الخاصة بالشركات الأمريكية العاملة في العراق بغرض جذب المزيد من الاستثمارات.

وأعاد الوزير روبيو التأكيد على أهمية ألا تتحول سوريا إلى ملاذ للإرهاب أو مصدر تهديد للدول المجاورة.

وأعرب المتحدثان عن التزامهما بمواصلة التشاور بشأن القضايا الإقليمية وبتعزيز الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق.

وزارة الخارجية الأمريكية

مكتب المتحدث باسم وزارة الخارجية

٢٥ شباط/فبراير ٢٠٢٥

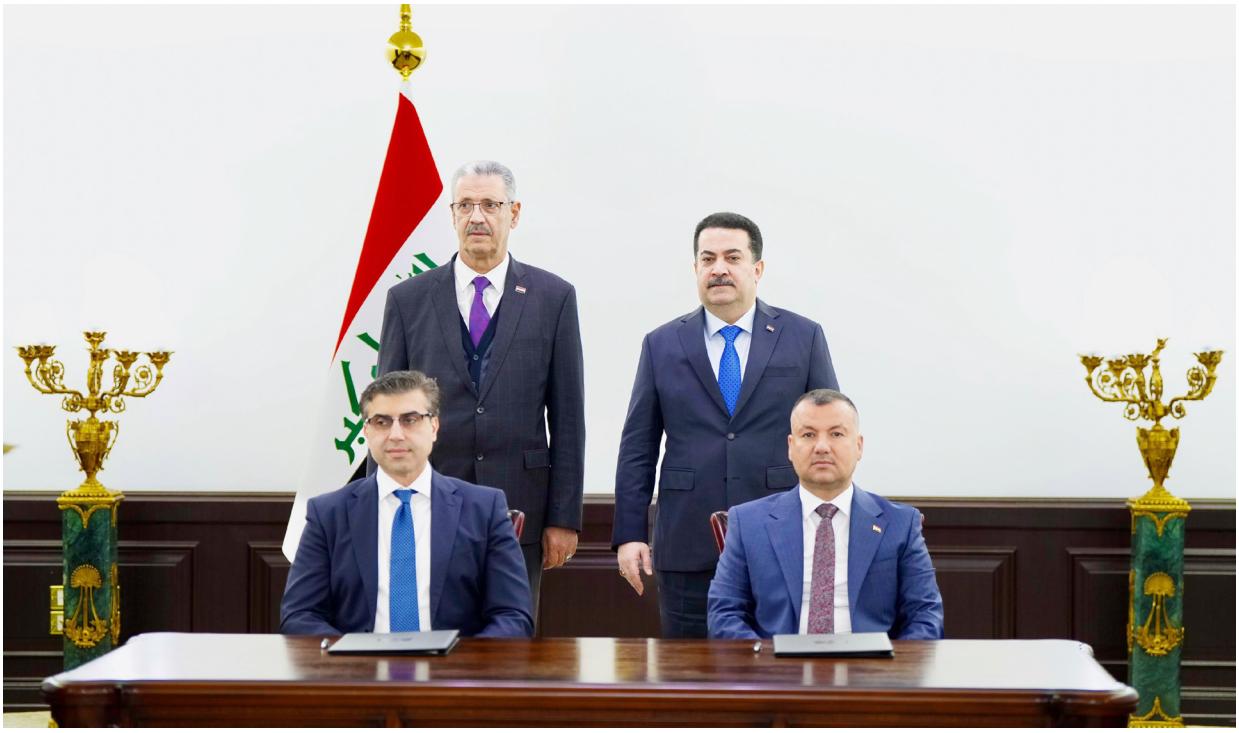

توقيع اتفاق تأهيل وتطوير حقول كركوك مع BP البريطانية

برعاية وحضور رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، جرى الثلاثاء في بغداد، توقيع اتفاق تأهيل وتطوير حقول كركوك الأربعة، بين شركة نفط الشمال التابعة لوزارة النفط، وشركة بريتش بتروليوم/BP البريطانية.

ويأتي هذا التوقيع بعد الاتفاق مع الشركة المعنية بشأن القضايا الفنية والشروط التعاقدية، بضمنها الموديل الاقتصادي للمشروع، استناداً إلى مذكرات التفاهم التي جرى توقيعها في لندن خلال الزيارة الأخيرة للسيد رئيس مجلس الوزراء إلى بريطانيا، التي استهدفت ضمان أفضل الشروط والمنافع التعاقدية للجانب العراقي، بعد مفاوضات تفصيلية مطولة مع وزارة النفط، وفق توجيه سيادته، من أجل الاستثمار الأمثل للطاقة وتوفير النفط الخام لمصافي الشمال وتقليل اعتمادها على نفط الجنوب، والاتفاق هو المرحلة الأخيرة قبيل توقيع العقد بشكل نهائي.

ويشتمل الاتفاق على تطوير حقول كركوك الأربعة الرئيسة (باي حسن، وكركوك بقبتيه(بابا وأفانا)، وجمبور، و خباز)، بما يضمن استثمار الغاز المصاحب وكذلك تأهيل وتوسعة منشآت الغاز في شركة غاز الشمال وإنشاء محطة كهرباء بطاقة ٤٠٠ ميكا واط لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المشروع الستراتيجي المتكامل.

وسيوفر هذ المشروع استيعاب الأيدي العاملة بمختلف الاختصاصات، وتشغيل الشركات المحلية، وتنفيذ مشاريع المنافع الاجتماعية، وتطوير مهارات الموارد الهندسية والفنية، المساندة لملاكات شركة نفط الشمال، وشركة غاز الشمال، ضمن رؤية الحكومة لبرامج التدريب ورفع مستوى الكفاءات في إطار ما توفره بريتش بتروليوم، بالتنسيق مع وزارة النفط.

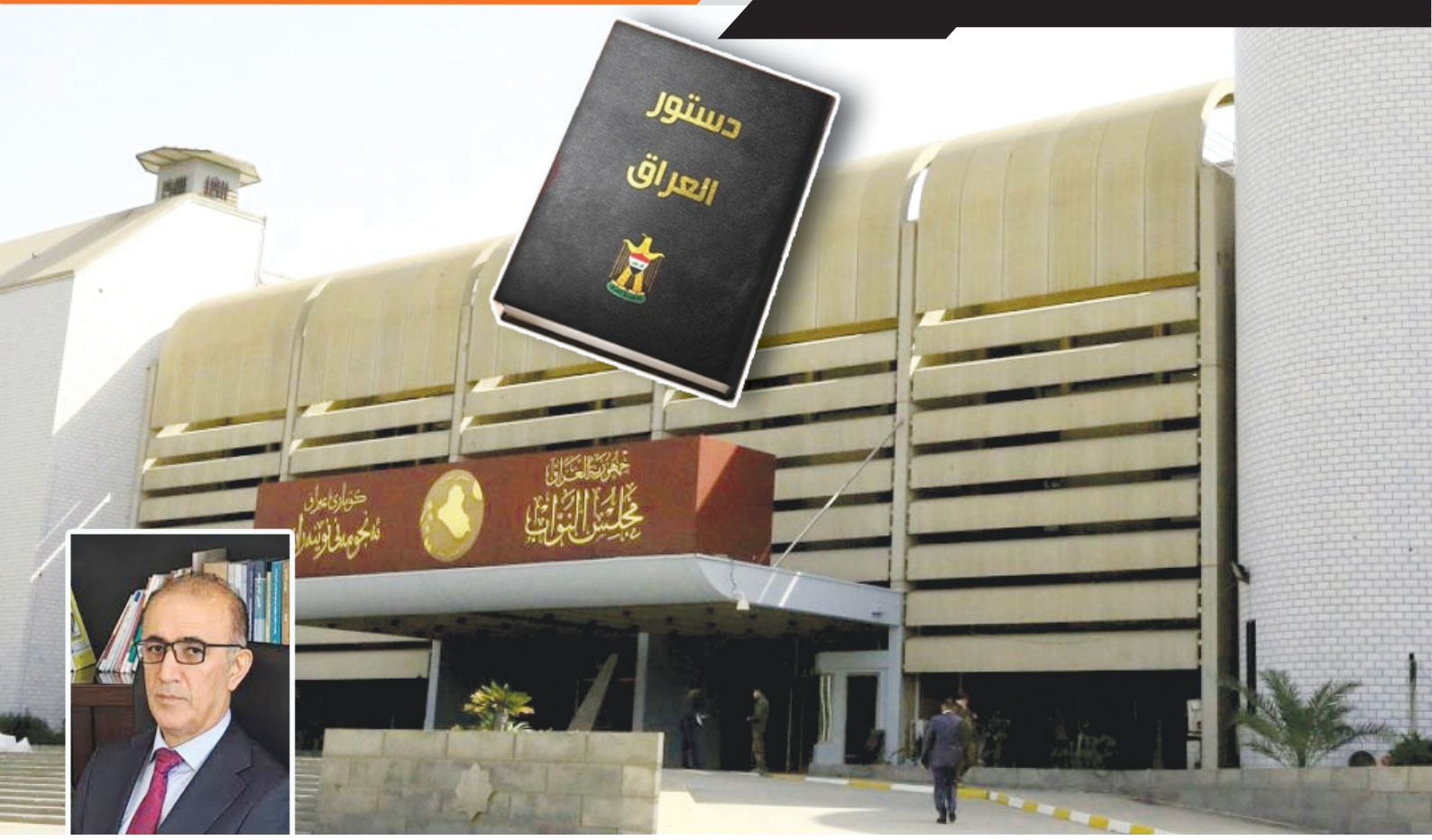

سليمان مصطفى حسن:

أهمية قانون مجلس الاتحاد للعراق

يُعد المجلس الاتحادي العراقي أحد أهم المؤسسات الدستورية التي نص عليها دستور العراق لسنة ٢٠٠٥، حيث يمثل الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم ويعمل كجزء من السلطة التشريعية جنبًا إلى جنب مجلس النواب، بالرغم من أهميته في ترسيخ النظام الاتحادي، إلا أن المجلس لم يُفعَّل حتى الآن، مما يثير تساؤلات حول أسباب تعطيله وتأثير غيابه على التوازن السياسي والتشريعي في العراق .

الإطار الدستوري للمجلس الاتحاد :

وفقا للمادة ٦٥ من الدستورالعراقى لسنة ٢٠٠٥ فإن مجلس الاتحاد العراقي يضم ممثلين عن الأقاليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم وينظم تكوينه وشروط العضوية فيه واختصاصاته وكل ما يتعلق به بقانون يُسن بأغلبية ثلثي أعضاء مجلس ، ويشكل هذان المجلسان السلطة التشريعية الاتحادية وفق المادة (٤٨) من الباب الثالث من الفصل الأول من الدستور والتي تنص « تتكون السلطة التشريعية الاتحادية من مجلس النواب ومجلس الاتحاد »،كما و يجب ايضاً مراعاة المبدا العام وفق ما جاءت به المادة (٥) من الدستور بقولها (السيادة للقانون ، والشعب مصدر السلطات و شرعيتها ، يمارسها بالاقتراع السري العام المباشر و عبر مؤسساته الدستورية) .

الفلسفة المزدوجة للسلطة التشريعية

تشكل الفلسفة المزدوجة للسلطة التشريعية أحد الركائز المهمة في النظام الفيدرالي لضمان تمثيل المكونات والاقاليم والمحافظات، وحمايتها من الهيمنة والأغلبية، وتوفير الضمانات لتعزيز مبدأ المساواة ، يعد تأسيس المجلس الاتحادي خطوة ضرورية لضمان التوازن في صناعة القرار التشريعي، و يسهم ذلك من خلال تمثيله المباشر في التشريعات الوطنية إذ يتيح وجود مجلسين لمراجعة القوانين وتعديلها بشكل أكثر دقة عبر تمكين الأقاليم والمحافظات من المشاركة في صنع القرار مما يعزز الاستقرار السياسي والتعايش بين مختلف المكونات العراقية لذلك يُعد النظام التشريعي المزدوج أحد ركائز النظام الاتحادي، كما يعزز مبدأ المساواة بين مختلف المكونات العراقية .

> **تأسيس المجلس الاتحادي خطوة ضرورية لضمان التوازن في صناعة القرار التشريعي**

لقد حاول الكورد ضمان حقوقهم الدستورية في صياغة الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، إلا أن العرب كانوا صارمين جداً ضد حق التقرير المصير للشعب الكوردى ، في حين أنه ليس سرا أن الكورد يقاتلون من أجل حقهم في تقرير المصير منذ ١٠٠ عام ، ولاشك في أنه بدون إعطاء حقوق الشعب الكوردي دون ضمانات دستورية لن يكون هناك سلام في العراق ،الشعب الكردى يريد التأكد من أنة لن يتعرض مرة اخرى للأنفال و التهجير والتعريب و .....الخ .

اهمية إقرار هذا القانون

احدى الامور المهمة في اقرار هذا القانون هو هل يكون لهذا المجلس حق صلاحية النقض على مشاريع القوانين، و كيف يتم انتخاب أعضاء المجلس، مع تمثيل محافظات والاقاليم، وكذلك كيفية اتخاذ القرارات، وما هي حقوق وصلاحيات الأعضاء في الإقليم و المحافظات ، ثم دور المجلس الاتحادي في ممارسة هذه الصلاحيات والمشاركة فيها؟ لأن المادة ٦٥ تعطي المجلس صلاحية تنظيم اختصاصات هذا المجلس وتشكيله بقانون.

صلاحيات المجلس الاتحادي

نتوقع ان تشمل اختصاصات المجلس الاتحادي ما يلي:

هل يكون لهذا المجلس حق صلاحية النقض على مشاريع القوانين؟

اولاً: الاختصاص التشريعي

تحديد صلاحيات المجلس ومدى تمتعه بحق النقض على مشاريع القوانين ، ومنع الهيمنة الاغلبية البرلمانية هي لتعزيز مبادىء الفيدرالية .

إن تحديد حقوق وصلاحيات الأقاليم والمحافظات في المجلس هي للمشاركة في سن القوانين إلى جانب مجلس النواب و لضمان التوزيع العادل للسلطة و الثروة و مراجعة القوانين المقترحة وتعديلها ، وكذلك اقتراح مشاريع قوانين جديدة ، وكذلك مشاركة المجلس في عملية انتخاب رئيس الجمهورية بالتنسيق مع مجلس النواب ويليه المشاركة فى الاختصاص في تعين اصحاب الدرجات العليا ، والمشاركة فقرارات السياسية و القانونية وفقاً للمادة (١٠٩ ، ١١٠)من الدستور واخيراً وليس اخراً المشاركة فى كافة الصلاحيات المنوحة لمجلس النواب بموجب المادة (٦١) من الدستور والمادة (٤٨) من الدستور .

ثانياً: الإشراف القضائي:

ان المشاركة في (الاختصاص الصلاحيات الرقابة و القضائي) اي المشاركة فى محاكمة رئيس الجمهورية والنواب و الرئيس الوزراء عند اتهامهم من قبل مجلس النواب.

أهمية القانون بالنسبة للكورد والشيعة والسنة والطوائف الأخرى:

عراق اليوم بعد عام ٢٠٠٥ هو العراق الذي يهيمن عليه المكون العرب الشيعة، ومن المهم أن تتعلم الأغلبية الشيعية من الماضي وتقديم الضمانات للشعب الكردي والمكونات الاخرى هذه من ناحية ، ومن ناحية أخرى، فإن من واجب المجتمع السني أن يدعم المطالب الكردية في هذه القضية لأن في نهاية المطاف ستصب في مصلحته ايضاً، وبالتالي فهي فرصة لإحياء أمل التعايش والوحدة.

إحدى الفوائد الرئيسية لوجود مجلسين تشريعيين هي توفير نوع من التوازن بين المجلسين باعتبار ان كل مجلس يمثل مصالح مختلفة ويعتمد على عمليات انتخاب منفصلة،كما ان المبدأ العام في الدول ذات النظام الفيدرالي هو المساواة بين المجلسين والحق في اقتراح مشاريع القوانين .

يمكن لقانون المجلس الاتحادي أن يضمن وحدة أراضي العراق و وحدة شعبه، وذلك من خلال إعطاء حق النقض على قوانين مجلس النواب وتنفيذها وإعطاء حق النقض لممثلي المحافظات ، لذلك فإن أغلبية الشيعية بشكل خاص والعرب بشكل عام يواجهون مسؤولية تاريخية تجاه الشعب الكردي، وإذا أعطوا هذا الحق لممثلي المحافظات فإنهم سيحظون بثقة الشعب الكردي.

كما ويجب على أصدقاء و حلفاء العراق أن يساعدوا في إقرار هذا القانون المهم بطريقة تجعله مصدر قوة وبناء الثقة في الحاضر وفي المستقبل .

لذلك اذا اقتصرت الاختصاصات ومهام المجلس

الاتحادى على مواضيع غير مهمة و تقليدية ، على سبيل المثال (اقتراح مشاريع القوانين وابداء الرأي و المناقشة و الاستيضاح و السعي لحل الخلافات و النظر فى بعض حالات و مشاركة فى اختيار بعض المناصب ، في هذه الحالة لا حاجة لاصدار وتشريع هذا القانون لانه سوف يكون مجلساً كرتونياً وتشريفياً .

ان الحكمة الثنائية للسلطة التشريعة هي اعطاء الضمان الى كافة المكونات ، مما يدل ان إصدار هذا القانون يتوافق مع ثنائية السلطة التشريعة من حيث القوة التضامنية المشاركة للمجلسين (النواب و الاتحادي) في ترسيخ الركائز الدولة فيدرالية و تحقيق الديمقراطية بما يلائم االضمانة الدستورية في تحقيق العدالة و صيانة الحقوق المحافظات والاقليم ،كما أنها تحمي الأقليات من هيمنة الأغلبية بضمانات دستورية وقانونية.

في ظل النظام السياسي العراقي القائم على المحاصصة والتوافق، نرى انه من الأفضل توزيع الصلاحيات بين المجلسين بحيث يُحال القرار الذي يحتاج إلى أغلبية إلى مجلس النواب، بينما يُحال القرار الذي يتطلب إجماعًا إلى المجلس الاتحادي.

الاستنتاج:

-يجب أن يدرك السياسيون العراقيون أن العراق يتكون من اكثر من مكون (الكورد والعرب الشيعة، والعرب السنة ومكونات اخرى)، مما يستوجب ضمان حقوق جميع المكونات.

- صـدور قانون المجلس الاتـحـادي خطوة ضرورية لمستقبل العراق الموحد، حيث إن تعزيز الصلاحيات التشريعية لهذا المجلس سيسهم في حماية حقوق الأقليات ومنع هيمنة الأغلبية، وهذا

> **على أصدقاء و حلفاء العراق أن يساعدوا في إقرار هذا القانون المهم**

ما يعزز مبادئ الديمقراطية والفيدرالية.

- المجلس الاتحادي ضرورة دستورية تهدف إلى تحقيق التوازن في صنع القرار، وتعزيز مبدأ الفيدرالية، وضمان التمثيل العادل لجميع المكونات العراقية، رغم التحديات التي تحول دون تفعيله، فإن إقراره وتحديد صلاحياته بشكل واضح سيسهم في تعزيز الديمقراطية والاستقرار في العراق.

لذلك، من الضروري أن تبذل القوى السياسية جهودًا جدية لتفعيل هذا المجلس، بما يحقق مصلحة البلاد ككل، ويضمن توزيعًا عادلاً للسلطة بين مختلف الأقاليم والمحافظات .

-وأخيراً إذا لم يُمنح هذا المجلس الصلاحيات الكاملة التي اشرنا اليها سابقاً لحماية مكونات الشعب العراقي بشكل عام والشعب الكردي بشكل خاص فمن الأفضل عدم تشكيله، لأن هذا المجلس سيكون عبئاً على كاهل الشعب العراقي وخزينة البلد.

لو كنت عربياً لأعطيت اخوتي الكورد ورقة بيضاء لكتابة وتشريع قانون المجلس الاتحادي، لأطمئنهم بان العراق الجديد مختلف تماماً عن العراق القديم لكي اعوضهم عن المعاناة و البؤس و الظلم الذي عانوه في الماضي.

***كاتب و حقوقي**

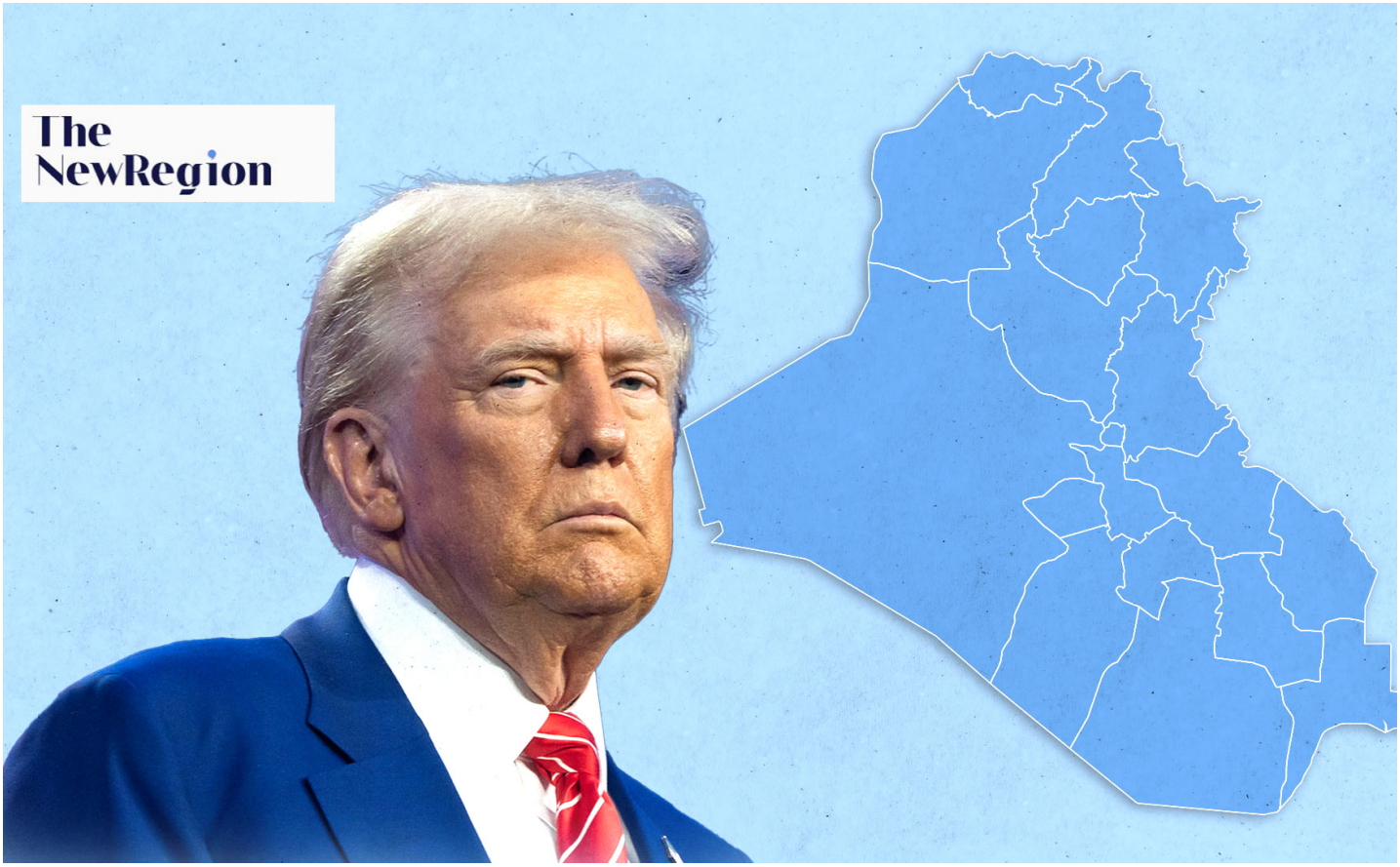

محمد أ. صالح:

العلاقات العراقية الامريكية في حالة توتر وسط ديناميكيات القوة المتغيرة

موقع (The New Region/ الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

بغداد- من المنتظر أن تواجه العلاقة بين العراق والولايات المتحدة اختبارا حاسما في ظل إدارة الرئيس الامريكي دونالد ترامب، مع تحول ديناميكيات القوة الإقليمية بسرعة.

وكان أحد المظاهر المبكرة الرئيسية لهذا هو قرار البنك المركزي العراقي بمنع خمسة بنوك عراقية من الانخراط في معاملات بالدولار الامريكي بناء على طلب وزارة الخزانة الامريكية وبنك الاحتياطي الفيدرالي.

ويبدو أن بغداد تدرك جيدا التحديات الناشئة، وخاصة في ظل تشكيل فريق السياسة الخارجية والأمن القومي تحت إدارة ترامب.

وردا على ذلك، أبدت بغداد تخوفها من خلال الامتثال للمطالب الامريكية الرئيسية. وفي حين أن حظر البنوك هو أحدث خطوة من هذا القبيل، فإن التعديل الأخير الذي أجراه البرلمان العراقي على قانون الميزانية لتعديل رسوم الإنتاج والنقل لشركات النفط العالمية يعكس

أيضا محاولة للتوافق مع توقعات الولايات المتحدة، وفقا للنائب العراقي البارز المؤيد لإيران عدي عواد.

ومع ذلك، إذا كانت التصريحات السابقة والحالية للمسؤولين الامريكيين مؤشراً، فإن هذه التدابير قد تكون مجرد غيض من فيض. إن مذكرة الرابع من فبراير التي أصدرها ترامب بشأن فرض أقصى قدر من الضغط على إيران تذكر صراحة منع طهران من «استغلال» «النظام المالي» العراقي. كما هدد النائب الجمهوري جو ويلسون علناً بفرض عقوبات وتصنيف الكيانات الموالية لإيران في العراق على أنها إرهابية، من كبار المسؤولين القضائيين إلى الجماعات السياسية المسلحة مثل منظمة بدر وبنك الرافدين المملوك للدولة .

ويشارك العديد من الشخصيات الرئيسية في إدارة ترامب هذا الموقف الصارم. فقد أكد وزير الخارجية ماركو روبيو، خلال زيارته إلى القدس في ١٦ فبراير/شباط، أن الميليشيات المدعومة من إيران تزعزع استقرار العراق. وهذا من شأنه أن يغذي التكهنات حول النوايا الأمريكية المزعومة للدفع إما نحو تفكيك الفصائل المسلحة الموالية لإيران أو إخضاعها لسيطرة الحكومة بشكل أكثر حزما.

وكان مرشح روبيو لمنصب مساعد وزير الخارجية لسياسة الشرق الأدنى، جويل رايبورن، يعارض منذ فترة طويلة دور إيران في العراق ويدعو إلى دعم الولايات المتحدة القوي لاستقرار إقليم كردستان ووضعه الدستوري. كما كان مستشار الأمن القومي مايك والتز صريحا بشأن ما أسماه «شبكة السيطرة» الإيرانية في العراق، وخاصة من خلال القضاء.

ولكن ما إذا كان هؤلاء المسؤولون سينفذون مواقفهم المعلنة ــ أو ما إذا كانت واشنطن تتمتع بالقدرة السياسية الكافية لإعطاء الأولوية للعراق في خضم الأزمات العالمية الأخرى ــ لا يزال يتعين علينا أن ننتظر لنرى.

ومع ذلك، هناك مخاوف بين حلفاء الولايات المتحدة في العراق، وخاصة الكرد، بشأن تأثير التدابير الامريكية،

> **استقرار العراق يستلزم تجديد الالتزام بتقاسم السلطة واحترام الحكم الذاتي المحلي**

إذا ما ترجمت مثل هذه التصريحات إلى سياسات. وهم يخشون أن يؤثر النهج الواسع النطاق والعشوائي ــ الذي يجمع حلفاء الولايات المتحدة وخصومها تحت مظلة سياسة «العراق الموحد» الشاملة ــ على البلاد بأكملها وليس فقط على الأهداف المقصودة.

وبشكل عام، من الواضح أن الثقة في بغداد داخل الإدارة الامريكية الحالية أقل كثيراً مما كانت عليه في عهد سلفها الديمقراطي. والرأي السائد في واشنطن ينظر إلى العراق من خلال عدسة علاقاته بإيران.

وبالتالي، ينصب التركيز على إبعاد العراق عن النفوذ الإيراني، وهو الهدف الذي شجعته الانتكاسات الأخيرة التي تعرضت لها إيران وحلفاؤها الإقليميون في غزة ولبنان وسوريا.

ولكن الوضع في العراق معقد بشكل فريد فقد اعتمد التحالف الشيعي الحاكم في بغداد لفترة طويلة على إيران للحصول على الدعم السياسي. ورغم أن مصالحهما لا تتوافق دائما، فإن صعود الهيمنة السياسية الشيعية في العراق ــ وخاصة بين الفصائل الموالية لإيران ــ كان موازيا إلى حد كبير للهيمنة الإقليمية الإيرانية واستفاد منها.

وتشير هذه الديناميكيات إلى أن العراق يواجه نقطة تحول حرجة ويحتاج إلى تصحيح المسار بشكل عاجل.

فبغداد تمر الآن بواحدة من أضعف نقاطها في العقد الماضي، حيث أصبحت محاصرة بين تحالفها الرسمي مع الولايات المتحدة ونفوذ الميليشيات المدعومة من إيران،

> تصحيح مسار العراق ينبغي أن يكون عبر هيكل حكم أكثر توازناً وشمولاً

والتي يشكل بعضها رسميًا جزءًا من جهاز الأمن العراقي تحت مظلة قوات الحشد الشعبي.

ولكن على النقيض من السنوات الماضية، فإن مساحة المناورة بين هذين القطبين تتقلص بسرعة. ومن غير المرجح أن تتسامح واشنطن مع سيناريو حيث تستمر الجماعات المتحالفة مع «محور المقاومة» الإيراني في تلقي التمويل والأسلحة من الحكومة العراقية مع الحفاظ على العلاقات مع طهران – والأسوأ من ذلك، شن هجمات على الولايات المتحدة أو حلفائها – رغم أنه من المسلم به أن هناك تسامحًا أكبر مع الأخير. علاوة على ذلك، هناك أيضًا صبر آخذ في التضاؤل تجاه إساءة استخدام النظام المالي العراقي وشبكات التجارة لدعم إيران. يتعين على بغداد أن تجد طريقة للتغلب على هذه التناقضات من خلال تدابير ملموسة.

إن العنصر الحاسم الآخر في تصحيح مسار العراق ينبغي أن يكون هيكل حكم أكثر توازناً وشمولاً.

ويتضمن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ نظاماً فيدرالياً يقوم على تقاسم السلطة بين العرب الشيعة والكرد والعرب السنة.

ومع ذلك، لم يتحقق هذا التوازن بالكامل قط، وتدهور أكثر منذ عام ٢٠١٧، مع تضاؤل النفوذ الكردي في صنع القرار الفيدرالي، مما أدى إلى هيمنة شيعية شبه كاملة على العراق. وجزء من السبب وراء وجود الدولة في مرمى نيران واشنطن هو تأثير هذا الافتقار إلى التوازن الداخلي على عملية صنع القرار.

إن ضمان استقرار العراق وسلامه وازدهاره يتطلب تجديد الالتزام بتقاسم السلطة واحترام الحكم الذاتي المحلي. ومثل هذا التوازن ضروري ليس فقط لتحقيق التماسك الداخلي، بل وأيضاً لوضع العراق كفاعل إقليمي بناء وليس مصدراً لعدم الاستقرار. ويتعين على الفصائل الشيعية الحاكمة أن تدرك خطورة اللحظة الراهنة وأن تعمل على منع دورة أخرى من الأزمات.

هناك اعتراف متزايد في بغداد بأن العراق على أعتاب فترة حرجة. تكشف المحادثات مع مصادر في كل من العراق وواشنطن عن شعور ملموس بالقلق – بل وحتى الذعر – بين صناع القرار العراقيين. وقد يدفع هذا بغداد إلى إعادة النظر في خططها للانسحاب التدريجي للقوات الأمريكية في أواخر عام ٢٠٢٥ وعام ٢٠٢٦، وهو جدول زمني متفق عليه مسبقًا بين واشنطن وبغداد.

ومع تزايد الضغوط الإقليمية والمحلية، ومع مواجهة طهران نفسها لضغوط غير مسبوقة، فإن استمرار وجود القوات الامريكية قد يثبت أنه عامل استقرار حاسم للعراق. وقد أكد رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني على هذه النقطة في مقابلة مع بلومبرج خلال مؤتمر ميونيخ للأمن في ١٦ فبراير/شباط، مشدداً على أهمية الحفاظ على الدعم العسكري الامريكي.

في الأشهر المقبلة، سوف تضطر العراق إلى التعامل مع مشهد محفوف بالمخاطر على نحو متزايد. فهل تتمكن من إيجاد توازن مستدام بين علاقاتها مع الولايات المتحدة وإيران أم أنها سوف تنجرف إلى فلك أحدهما على حساب الآخر؟

*محمد صالح : زميل أول غير مقيم في معهد أبحاث السياسة الخارجية في فيلادلفيا وباحث ومستشار مستقل. حصل على درجة الدكتوراه من جامعة بنسلفانيا وكتب على نطاق واسع عن الشؤون العراقية والكردية والإقليمية لوسائل الإعلام الدولية البارزة ومراكز الفكر لمدة تقرب من عقدين من الزمن.

الحزب الكردي يؤكد اهمية نداء اوجلان

أنقرة (زمان التركية) – أعلنت المتحدثة باسم حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب الكردي، عائشة جول دوغان، أن الحزب تقدم بطلب لوزارة العدل التركية لزيارة زعيم تنظيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، للمرة الثالثة في السجن المغلق بجزيرة إمرالي.

وأوضحت دوغان أنهم يترقبون إجراء الزيارة في غضون عدة أيام، مفيدة أن الحزب يرى أن توجيه أوجلان خطابا للتنظيم برسالة مصورة سيكون جيدا من نواحي عدة.

وأكدت دوغان أن الحزب يترقب الإعلان التاريخي الذي سيصدر عن أوجلان، قائلة: "نحن على مشارف حياة جديدة".وهذا الشهر أجرى الوفد الكردي زيارة إلى

> أوجلان سيوجه دعوته إلى الحزب قريبا

إقليم كردستان العراق، وأعلن نقل رسالة من أوجلان إلى زعماء الإقليم، الذي يختبئ في أراضيه قادة وعناصر تنظيم العمال الكردستاني.

هل اقترب موعد إعلان أوجلان حل العمال الكردستاني؟

لذلك تشير الخطوات المتسارعة في ملف المصالحة الكردية إلى احتمال قرب إعلان زعيم تنظيم العمال الكردستاني، عبد الله أوجـلان، حل التنظيم وإلقاء السلاح.

وبعد لقاء هذا الأسبوع للحزب الكردي مع قادة إقليم كردستان، أعلنت المتحدثة باسم حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب، عائشة جول دوغان، أن الحزب الكردي تقدم بطلب لزيارة أوجلان في محبسه بجزيرة إمرالي للمرة الثالثة.وكان الحزب الكردي عقد جولة مشاورات مع الأحزاب السياسية في تركيا، لمناقشة مسألة حل الأزمة الكردية.ومن المنتظر أن يتوجه وفد الحزب إلى إمرالي للقاء أوجلان بعدما أعلنت وزارة العدل التركية في وقت سابق قبول الطلب المقدم.

وأعلنت مصادر بالحزب الكردي أنه تم استدعاء نواب الحزب إلى العاصمة، أنقرة، يوم الجمعة القادم، حيث سيصدر الحزب في ذلك اليوم بيانا شاملا بشأن الزيارة.

هذا وسيضم وفد الحزب هذه المرة سبعة أشخاص ألا وهم أحد ترك وبرفين بولدان وسري ثرية أوندر وتولاي حامد أوغولاري وتونجر بكرهان وجنكيز شيشك وفائق أوزجور أورال.

جدير بالذكر أن وفد الحزب ضم خلال الزيارات السابقة شخصين فقط ألا وهما برفين بولدان وسري ثرية أوندر.

من جانبه، ذكر مراسل قناة خبرترك في أنقرة، فوزي شاكر، أن أوجلان سيوجه دعوته إلى الحزب لإلقاء سلاحه في غضون يومين أو ثلاثة، مفيدا أنه كان من المنتظر أن يوجه أوجلان دعوته برسالة مصورة لتصل إلى قطاعات أوسع غير أن الدعوة ستتم عبر بيان مكتوب.

وأضاف شاكر أن البيان تم الانتهاء منه بالفعل ومن المتوقع أن يكشف عنه وفد الحزب الكردي عقب زيارته الثالثة.

وأوضح شاكر أن هذه الدعوة، التي وصفها بالخطوة التاريخية، لن تقدم الدولة مقابلها أية تنازلات للتنظيم، وأن هذه الدعوة موجة للتنظيم للتخلي عن سلاحه.

هذا ويترقب الشارع التركي موقف التنظيم تجاه الدعوة المنتظرة، لإنهاء الصراع الدائر منذ أكثر من ثلاثين عامًا.

إردوغان يؤيد الحوار مع أوجلان

جدَّد الرئيس التركي رجب طيب إردوغان عزمه وضع دستور جديد للبلاد، وأعطى، من جهة أخرى، إشارة إلى المُضي قدماً في الحوار مع زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان.

وقال إردوغان إنه سيجري هدم جدار الإرهاب من خلال اتحاد الأتراك والكرد والعرب، معرباً عن أمله في أن ينتهي الإرهاب والعنف بشكل كامل في تركيا، والمنطقة برُمتها قريباً.

وأضاف أن «تركيا بحاجة للتخلص من مشاكلها، وخاصة آفة الإرهاب، بينما يجري إنشاء عالم جديد، وسنتوحد أتراكاً وكرداً وعرباً ونهدم جدار الإرهاب المشيَّد على دماء أبنائنا منذ ٤٠ عاماً».

وشدد إردوغـان، في خطاب، خلال المؤتمر العام العادي الثامن لحزب «العدالة والتنمية» الحاكم، الذي أقيم في صالة الألعاب الرئاسية بأنقرة، الأحد، على أنه لا يمكن لأي دولة ديمقراطية أن تتسامح مع أسلحة الإرهاب أو تنظيماته السياسية أو امتداداته التي تظهر تحت ستار مجتمع مدني، ولا يمكن للإرهاب والسياسة، أو الإرهاب والديمقراطية أن يتعايشا معاً.

دعم الحوار مع أوجلان

وقال إردوغان إن مبدأ «تركيا خالية من الإرهاب»

اردوغان يؤكد المضي نحو دستور جديد لتركيا

هو تعبير عن إجماع وطني واسع النطاق يحظى بدعم كامل من المواطنين.

وأثنى على المبادرة التي أطلقها حليفه رئيس حزب «الحركة القومية»، شريك حزب «العدالة والتنمية» في «تحالف الشعب»، دولت بهشلي، للحوار مع أوجلان، المسجون مدى الحياة في تركيا، ودعوته إلى إصدار نداء لحل الحزب وإلقاء أسلحته، وإعلان انتهاء مشكلة الإرهاب في تركيا.

وأضاف إردوغان: «لقد كتب حزب (الحركة القومية) والسيد بهشلي، تحت سقف (تحالف الشعب)، اسميهما في التاريخ السياسي التركي بمواقفهما الرائدة في حل المشاكل المزمنة في بلدنا»، لافتا إلى أنه بمجرد القضاء على مشكلة الإرهاب، ستفتح أبواب عصر جديد، من الديمقراطية إلى التنمية، ومن الأخوة إلى التكامل الإقليمي.

وقال إن حزب «العدالة والتنمية» نجح، على مدى أكثر من ٢٣ عاماً من حكمه للبلاد، في جعل جميع الفئات؛ من السنة المحافظين إلى العلويين، ومن الكرد إلى الغجر، وكل المجموعات التي كانت مهمّشة في تركيا بالأمس، جزءاً لا يتجزأ من تركيا العظيمة والقوية.

الدستور الجديد

وتطرَّق إردغان، مجدداً، إلى مسألة وضع دستور جديد لتركيا، قائلاً: «إننا نحافظ على هدفنا المتمثل في تتويج ديمقراطيتنا بدستور جديد مدني وشامل».

وسبَقَ أن أكد إردوغان، أكثر من مرة كذلك عقب إعادة انتخابه رئيساً لتركيا في مايو (أيار) ٢٠٢٣، أن تركيا بحاجة إلى دستور مدني ليبرالي ديمقراطي شامل يخلصها من دساتير الانقلاب.

وفي المقابل، تقول المعارضة ومنتقدو إردوغان إن هدفه من وضع دستور جديد هو فتح الطريق أمامه الترشح لرئاسة البلاد، بعدما أصبح لا يحقُّ له، بموجب الدستور الحالي، الترشح مجدداً.

وكان بهشلي، الحليف الأوثق لإردوغان حالياً، قد أكد، في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، صراحةً، أنه سيجري وضع دستور جديد لتركيا، وأن هدفه سيكون فتح الطريق لإردوغان للبقاء رئيساً في ظل النظام الرئاسي الذي طُبّق عام ٢٠١٨.

هجوم على المعارضة

ولـم يخلُ خطاب إردوغــان من الهجوم على المعارضة، واتهامها بالتعاون مع المنظمات الإرهابية والقوى الخارجية من أجل الوصول إلى السلطة، قائلاً إن ذلك وضع البلاد، وجهاً لوجه، مع مشكلة «الديمقراطية السامة»، التي واجهناها، بشكل خطير، خاصة في الانتخابات الأخيرة (مايو ٢٠٢٣).

> لم يخل خطاب إردوغان من الهجوم على المعارضة

وعَدَّ إردوغان أن حزبه، الذي وصفه بأنه منظمة سياسية تمكنت من التجديد والتغيير والتطوير والارتقاء باستمرار منذ تأسيسها قبل ٢٤ عاماً، كان هو الحل لكل قضية تواجه تركيا وشعبها، وأن الحزب و«تحالف الشعب» (أحـزاب «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية» و«الوحدة الكبرى» و«هدى بار»)، ونظام الحكم الرئاسي، الذي طُبّق عام ٢٠١٨ ويواجه انتقادات حادة بوصفه سبباً للمشاكل التي تواجهها تركيا، وخاصة المشاكل الاقتصادية، تشكل العقبة الكبرى أمام الوصاية وعدم الاستقرار السياسي والديمقراطية السامة.

تجديد «العدالة والتنمية»

ولفت إردوغـان إلى استمرار التجديد في حزب «العدالة والتنمية»، عبر تغيير ٣ أرباع رؤساء فروعه في الولايات، ونحو ثلثيْ رؤساء الفرع في المناطق خلال المؤتمر العادي الثامن، الذي أعيد فيه تنصيبه رئيساً للحزب لأنه كان المرشح الوحيد لرئاسته.

وشهد المؤتمر أيضاً تغييراً واسعاً في المجلس التنفيذي المركزي للحزب، بإضافة ٣٩ عضواً جديداً؛ بينهم لاعب كرة القدم المشهور، الألماني من أصل تركي، مسعود أوزيل، والذي لعب بقميص منتخب ألمانيا حتى اعتزاله.

ولمح إردوغـان إلـى وضـع استراتيجية لحزب «العدالة والتنمية» حتى عام ٢٠٧١، مطالباً فرعَي النساء والشباب بالحزب بالعمل على حشد الشعب التركي وراء «رؤية ٢٠٥٣» أولاً، ثم ٢٠٧١.

ووجّه حزب «العدالة والتنمية» الدعوة إلى ٩ أحزاب لحضور المؤتمر العام، وهي الأحزاب المشارِكة معه في «تحالف الشعب» (الحركة القومية والوحدة الكبرى وهدى بار)، إلى جانب ٦ أحزاب معارضة هي: «الشعب الجمهوري»، و«الجيد»، و«السعادة»؛ وهي من أحزاب البرلمان، و«الرفاه من جديد»، و«اليسار الديمقراطي»، و«الوطن»، وهي من الأحـزاب غير الممثلة بالبرلمان.

ولم يوجه الحزب الدعوة إلى حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، المؤيِّد للكرد، وهو ثالث أكبر أحزاب البرلمان، وحزبَي «الديمقراطية والتقدم» برئاسة على باباجان، و«المستقبل» برئاسة أحمد داود أوغلو، وهما من رفاق درب إردوغان منذ تأسيس حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في ٢٠٠١، قبل الانشقاق عنه بعد نحو ٢٠ عاماً؛ لاختلافهما مع إردوغان في أسلوب إدارته للحزب والبلاد.

حضر المؤتمر ممثلون عن ٩٨ سفارة، من أصل ١٣٩ سفارة في تركيا، وكان ٦٢ من المشاركين سفراء، و٣٤ ممثلين للبعثات الأجنبية.

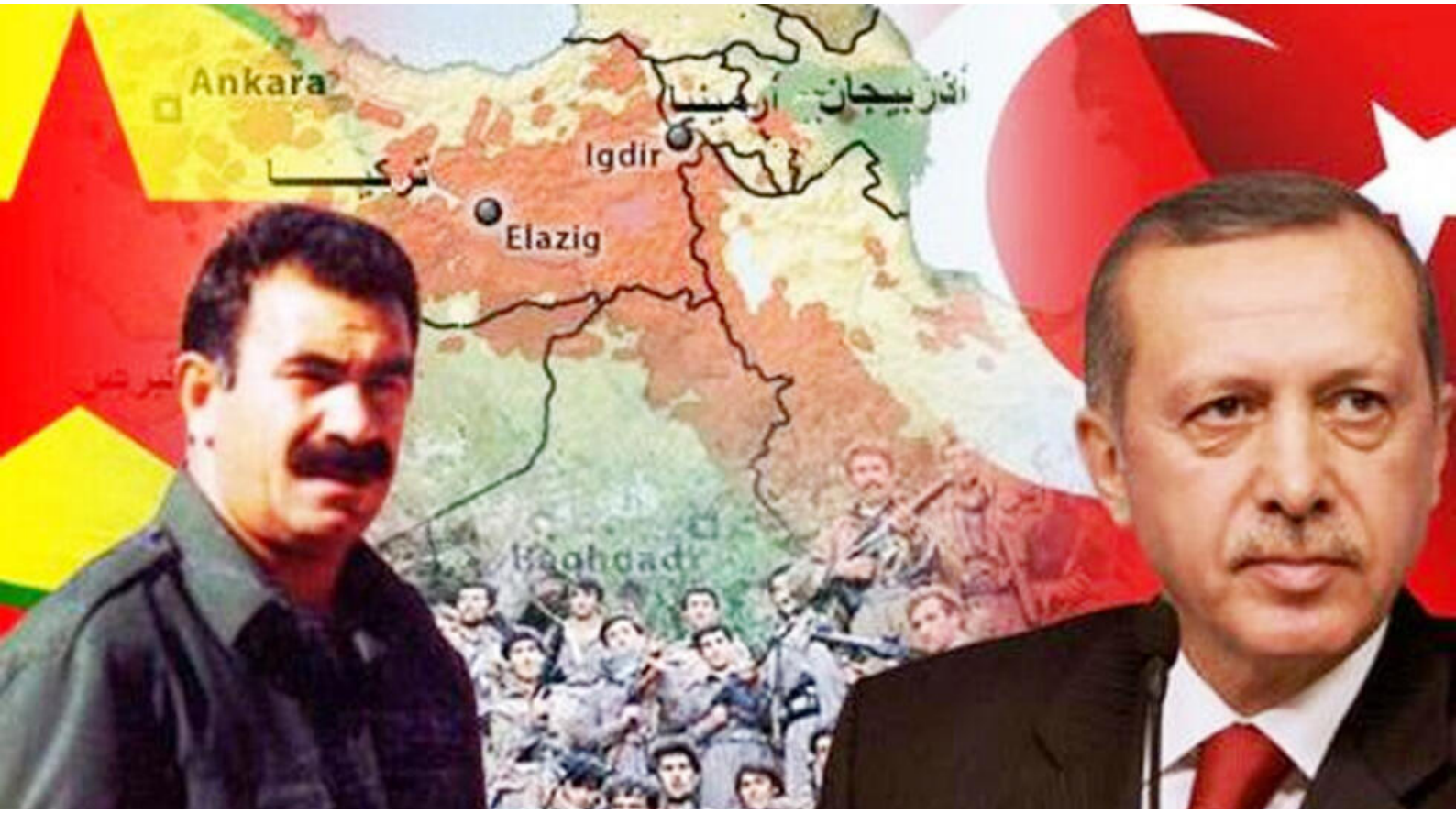

د.دلاور علاء الدين:

عملية السلام التركية الكردية وتداعياتها الإقليمية

مبادرة إردوغان وأوجلان الجديدة لإنهاء صراع دام خمسة عقود في تركيا تبدو جادة، وإذا نجحت فإنَّها قد تؤدي إلى إعادة تشكيل الديناميكيات الإقليمية برمتها والهدف الذي يسعى إليه القادة الأتراك واضح: نزع سلاح حزب العمال الكردستاني، وإزالـة الطابع الأمني على علاقات تركيا مع جيرانها الجنوبيين، وتعزيز التعافي الاقتصادي، وتحسين العلاقات مع الغرب، ويأتي كل هذا في وقت مناسب قبل الانتخابات العامة المقبلة في البلاد.

وفي حين وضع القادة الأتراك أنفسهم في موقف يسمح لهم بالخروج منتصرين، فإنَّ العراقيين والسوريين والدول العربية والغرب جميعاً لديهم مصلحة في ضمان التوصل إلى حل ودي ومستدام.

تركيا موطن لأكثر من نصف الكرد البالغ عددهم أكثر من ٤٠ مليون نسمة، فضلاً عن ملايين غير الأتراك الآخرين، بمَن فيهم العرب. ولكن الدولة تحكم باعتبارها دولة قومية للأتراك وحدهم، مع القليل من استيعاب غير الأتراك، ويعتبر ذلك جذور المظالم المستمرة والصراعات الداخلية التي لا تنتهي.

ومنذ انهيار عملية السلام السابقة في عام ٢٠١٥، كان القادة الأتراك متعمدين في استخدام التفوق العسكري لإضعاف حزب العمال الكردستاني، قبل إعادة إشراك

القادة الكرد في المفاوضات. لقد احتفظوا بـ«بطاقة أوجلان» - نفوذ زعيم حزب العمال الكردستاني المسجون عبد الله أوجلان - حتى شعروا بالثقة في قدرتهم على إملاء شروط العملية.

وبعد رسالة أوجلان المتوقعة في وقت لاحق من هذا الشهر، من المتوقع أن يتعاون أعضاء حزب العمال الكردستاني المنهكون من الحرب وينتقلوا إلى العملية السياسية التركية من خلال الأحزاب السياسية الشرعية، كحزب المساواة والديمقراطية الشعبية (اليسار الأخضر) المؤيد للكرد. ومن المرجح أن تدفع تركيا بعد ذلك من أجل العفو التشريعي عن أوجلان وحزب العمال الكردستاني، يليه تخفيف تدريجي للقبضة الاستبدادية على المدن ذات الأغلبية الكردية في تركيا.

بالنسبة للعراق والكرد العراقيين، فإنَّ المخاطر عالية وهم على استعداد للاستفادة كثيراً من السلام. لقد أنشأت كل من القوات المسلحة التركية وحزب العمال الكردستاني قواعد عسكرية قوية في كردستان العراق، وحوّلت بعض المناطق الجبلية الأكثر جاذبية إلى مناطق قتال.

غزت تركيا العراق مرات عدة على مدى العقود وعسكرت علاقاتها مع كل من بغداد وأربيل، مع الحفاظ على مصالح اقتصادية كبيرة في تطوير الطاقة والتجارة والبنية التحتية في البلاد.

يراقب القادة في كردستان العراق الأحداث باهتمام شديد ويشاركون بشكل كبير في المناقشات متعددة الأطراف عبر الحدود.

إنهم يعرفون أن إنهاء الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني يعني منطقة أكثر استقراراً للكرد وعلاقة أكثر صحة بين العراق وتركيا.

لقد تأثر الكرد السوريون والإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا (المعروفة باسم روج آفا) بشكل أكبر بالصراع داخل تركيا وهم على استعداد للاستفادة أكثر من عملية السلام.

ومن المرجح أن يدعو أوجلان مقاتلي حزب العمال الكردستاني في سوريا إلى الانسحاب، وترك الزعماء الكرد السوريين يتفاوضون على مستقبلهم مع مواطنيهم في دمشق، بعيداً عن أي تأثير خارجي أو تهديدات تركية بالغزو. وقد ترد تركيا بالمثل، وتكبح جماح وكلائها وتمتنع عن مهاجمة «روج آفا» بشكل مباشر.

> **نجاح العملية قد تؤدي إلى إعادة تشكيل الديناميكيات الإقليمية برمتها**

لقد عانى الكرد والسكان غير الكرد في شمال سوريا وشرقها لفترة طويلة من العزلة والإهمال. وعلى مدى العقد الماضي، اكتسبوا اعترافاً دولياً من خلال كفاحهم من أجل البقاء في مواجهة «داعش».

والآن، يكافحون من أجل الحصول على حقوق المواطنة السورية الكاملة وضمان حقوقهم الإنسانية والسياسية والثقافية. إنَّهم لا يرغبون في الاندماج مرة أخرى داخل دولة قومية عربية صرفة.

يدرك القادة الكرد السوريون أنَّ أنقرة ولا دمشق لن تقبلا نظاماً فيدرالياً أو أي شكل آخر من أشكال الحكم الذاتي غير المتكافئ الخاص لـ«روج آفا»، وبالتالي يهدفون إلى صياغة نظام لا مركزي إداري متناظر مقبول لجميع مناطق سوريا. لحسن الحظ، تعامل القادة السوريون الجدد حتى الآن مع الكرد بنبرة معتدلة.

ومع ذلك، لم يقدموا توضيحاً بشأن كيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الحقوق الكردية داخل سوريا الموحدة. لقد بدأوا يدركون أن سوريا الجديدة لا يمكن إعادة توحيدها من خلال إنشاء نسخة جديدة من نظام الحكم الاستبدادي والمركزي للغاية. سيكون الاتفاق على نموذج موثوق للحكم الذاتي الإداري الإقليمي في جميع المحافظات أمراً ضرورياً لبناء الثقة وتعزيز المصالحة والحفاظ على الوحدة الوطنية.

إنَّ الدول العربية متعاطفة إلى حد كبير مع القضية الكردية وتنظر إلى النفوذ التركي المتزايد في المنطقة بحذر. وفي حين عارضت هيمنة إيران في سوريا، فإنَّها لا ترغب في رؤية البلاد دولة تابعة لتركيا.

ومن الأهمية بمكان أن تبدي الدول العربية اهتمامها بعملية السلام التركية الكردية، وأن تضغط على القادة الأتراك لنزع الطابع الأمني عن علاقاتهم مع جيرانهم الجنوبيين، خاصة السوريين.

ومن خلال الدعوة إلى حقوق الكرد داخل سوريا الموحدة، ينبغي للدول العربية أن تساعد دمشق والكرد السوريين على المشاركة بشكل بناء والتفاوض على مستقبلهم فيما بينهم. وهذا من شأنه أن يعجل باستعادة سوريا لسيادتها ويسهم في استقرار المنطقة.

إنَّ عملية السلام الشاملة مع الكرد من شأنها أن تزيد من مكانة تركيا في الغرب أيضاً. إنَّ الأوروبيين والولايات المتحدة لديهم جميعاً مصلحة في استقرار منطقتنا، وعلى مرّ السنين، قدموا رأس مال سياسياً ومالياً وعسكرياً ضخماً للجوار.

إنَّ السلام الدائم بين الأتراك والكرد من شأنه أن يفك ديناميكيات الأمن المعقدة بين شبكة الجهات الفاعلة في المنطقة، في حين يقلل من الصراعات عبر الحدود، والتطرف العنيف، ونزوح السكان (بمَن فيهم اللاجئون) والحواجز أمام الشراكة الاقتصادية. هذا هو ما يبحث عنه الغرب.

وفي المقابل، يمكن للغرب أن يؤثر إيجاباً من خلال استخدام نفوذه المتعدد لتعزيز الحوار الأعمق والأكثر مؤسسية بين أصحاب المصلحة الإقليميين. ومن حسن الحظ، أن الإدارة الامريكية الجديدة تحت قيادة الرئيس ترمب كانت تدعو إلى السلام والشراكة الاقتصادية في منطقتنا، ومن المرجح أن ترحب بعملية السلام الكردية التركية، التي يمكن أن تمهد الطريق في نهاية المطاف للحد من الوجود العسكري الامريكي في سوريا.

> **الدول العربية تنظر إلى النفوذ التركي المتزايد في المنطقة بحذر**

تشكّل عملية السلام التركية الكردية فرصة فريدة للقادة الأتراك لتبنّي سياسات شاملة لمعالجة القضية الكردية الأكبر والأوسع نطاقاً، سواء داخل تركيا أو خارجها؛ ويمكن لقادة الكرد في مختلف أنحاء المنطقة أن يتبنّوا هذه المبادرة ويحولوها إلى خريطة طريق للسلام الدائم. ويتعيّن على الأتراك والكرد أن يكونوا منفتحين على دعوة الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية الأخرى للعب أدوار بناءة والاستثمار في السلام والازدهار الإقليمي الأوسع.

*رئيس مؤسسة الشرق الأوسط للبحوث – أربيل – العراق
*الشرق الاوسط، مجلة (ذا ناشيونال)

نداء تاريخي قد يغيّر الديناميكيات الإقليمية

*موقع عرب دايجست

أنقرة – تشهد القضية الكردية في تركيا مرحلة جديدة على طريق حلها، وهذه المرة عبر مساعٍ لإقناع زعيم حزب العمال الكردستاني المعتقل منذ ١٩٩٩، عبدالله أوجلان، بدعوة مقاتلي حزبه إلى إلقاء السلاح، في مدخل للدفع نحو إيجاد حل للصراع المتواصل منذ سنوات طويلة بين أنقرة وهذا الحزب الذي تحظره وتحاربه في تركيا والعراق وسوريا.

ومن المتوقع أن يصدر قريبا إعلان أوجلان الداعي إلى نزع السلاح ضمن مفاوضات السلام التي انطلقت في أبريل الماضي بينه وبين قادة حزب العمال الكردستاني والمسؤولين الأتراك.

وفي المقابل سيتقرر إطلاق سراحه من السجن، حيث كان محتجزا منذ ١٩٩٩، وغالبا في زنزانة انفرادية. وسيكون بذلك قادرا على قيادة المناقشات الرامية إلى منح الكرد الأتراك قدرا من الحكم الذاتي. وذكرحزب اليسار الأخضر المؤيد للكرد في تركيا في مطلع فبراير أن أوجلان سيقدم قريبا خطة للسلام.

وجاء في تقرير نشره موقع عرب دايجست أن توقيت هذه المحادثات يفيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على مستوى خططه في الداخل، حيث يهدف إلى إطالة أمد قيادته إلى ما بعد ٢٠٢٨. ويمتد تأثيرها إلى المستوى الدولي، بما يتماشى مع إستراتيجيات سياسته الخارجية.

ويسعى أردوغـان في سوريا، جارة تركيا الجنوبية، باستمرار إلى تقليص النفوذ الكردي في الشمال الشرقي الغني بالنفط، الذي تهيمن عليه قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الكرد.

وتحتفظ قوات سوريا الديمقراطية بعلاقات وثيقة مع حزب العمال الكردستاني. وكان أوجلان ومقاتلوه قد أسسوا قاعدة في سوريا خلال حكم حافظ الأسد الذي استغل الجماعة للضغط على تركيا. ومن المتوقع أن تدفع المفاوضات الجارية بين أوجلان وأردوغان حزب العمال الكردستاني إلى سحب قواته من سوريا، بما سيعالج قضية أمنية مهمة لأنقرة على طول حدودها.

وظلت قوات سوريا الديمقراطية ذات قيمة بالنسبة إلى واشنطن وحلفائها في محاربة تنظيم الدولة الإسلامية

أردوغان آخر أو أوجلان مختلف أم تغيير كامل في اللعبة الإقليمية

(داعش) إلى أن عاد الرئيس الامريكي دونالد ترامب إلى السلطة.

وكان داعش قد خسر معقله الإقليمي الأخير في ٢٠١٩ خلال فترة ولاية ترامب الأولى. وتواصل قوات سوريا الديمقراطية مراقبة الآلاف من مقاتلي داعش المحتجزين وعائلاتهم رغم الانتكاسات المؤقتة بسبب توقف الإنفاق الخارجي الامريكي، وذلك بفضل التنازل عن تجميد التمويل.

ويأمل أردوغان أن تسحب إدارة ترامب، التي تخلت سابقا عن الكرد في شمال شرق سوريا، جميع القوات الامريكية من المنطقة وتقطع العلاقات التي تجمعها مع قوات سوريا الديمقراطية.

وتتوقع أنقرة، إن حدث ذلك، أن بإمكانها أن تعوض قوات سوريا الديمقراطية باعتبارها القوة الأساسية المناهضة لتنظيم داعش في سوريا، وبالتالي تقليل الدعم الدولي للجماعات الكردية العلمانية.

ويعتزم أردوغان استعدادا لهذا استضافة قمة لمكافحة الإرهاب مع الأردن والعراق، ما يوفر لترامب فرصة لصرف الانتقادات من المؤيدين القلقين من عودة تنظيم داعش الذي يستهدف المصالح الامريكية. وفي مثل هذا الوضع من المرجح ألا يكون أمام الدول الأوروبية بديل سوى دعم مبادرة أردوغان.

كما يمكن أن تزيد مفاوضات السلام مع أوجلان الضغوط على قوات سوريا الديمقراطية في سوريا، حيث تكافح القوات الكردية بالفعل في المناقشات مع الحكومة السورية المؤقتة بقيادة الرئيس الانتقالي أحمد الشرع.

ويسعى الشرع إلى دمج قوات سوريا الديمقراطية في الجيش الوطني وتعزيز سيطرته على سوريا ما بعد الأسد. ويشتبه الكرد السوريون في أن أردوغان، الذي يخشى أن يثير حصول الكرد على الحكم الذاتي في سوريا اضطرابات بين السكان الكرد في تركيا، سوف يعتمد على الشرع في الحيلولة دون ذلك.

ويعمل مقاتلو حزب العمال الكردستاني كذلك من العراق، وخاصة في جبل قنديل، متهربين من المحاولات التركية لتفكيك وجودهم.

وكان أردوغان يعمل على تعزيز العلاقات مع القادة السياسيين في بغداد، خاصة وأن إيران (راعية العراق الأجنبية الرئيسية) تواجه تحديات بعد أن أنهكتها صراعاتها المتواصلة مع إسرائيل والولايات المتحدة.

وستشمل محادثات السلام المرتقبة مسألة ملاذ حزب العمال الكردستاني في العراق، وهو ما سيستفيد منه الحزب الديمقراطي الكردستاني، بقيادة عشيرة البارزاني، إذ أن الحزب هو حليف مهم لأردوغان والكيان في حكومة إقليم كردستان العراق.

ومن شأن التوصل إلى اتفاق يكبح حزب العمال الكردستاني أن يعزز الحزب الديمقراطي الكردستاني، وخاصة ضد منافسه، الاتحاد الوطني الكردستاني الذي تتهمه تركيا بدعم حزب العمال الكردستاني.

ومن الممكن أيضا أن تنجح المفاوضات بين تركيا وحزب العمال الكردستاني في الحد من عدم الاستقرار في العراق، بما قد سيساهم في تعزيز النمو الاقتصادي الإقليمي.

وأدى أردوغان زيارة إلى بغداد في يونيو ٢٠٢٤، وهي الأولى من نوعها منذ ١٣ عاما. وشمل تركيزها مشروع طريق التنمية، المبادرة واسعة النطاق التي تهدف إلى إنشاء طريق تجاري يربط البصرة في جنوب العراق بتركيا ثم أوروبا عبر شبكات السكك الحديد والطرق السريعة.

لكن نجاح هذا المشروع الطموح يتطلب إزالة حزب العمال الكردستاني من شمال العراق.

وأعلنت الحكومة المركزية العراقية في ٢٠٢٤ حزب العمال الكردستاني منظمة غير قانونية لأول مرة، ما يعكس التوقعات بأن يحقق مشروع طريق التنمية مزايا اقتصادية كبيرة للقادة في بغداد وأربيل.

وتواصل الحكومات الأجنبية تقييم دور تركيا في السقوط المفاجئ لنظام بشار الأسد في نهاية ٢٠٢٤.

ويجب أن تنظر في الآثار المترتبة على التوصل إلى اتفاق مع حزب العمال الكردستاني، خصم أنقرة اللدود، والكيفية التي من الممكن أن يؤدي بها مثل هذا الاتفاق إلى تعزيز خطط أردوغان لإعادة تشكيل بلاده وتوسيع نفوذه في جميع أنحاء المنطقة.

ويعتقد بعض المراقبين في وجود هدف سياسي واقعي وراء المبادرة الحالية ألا وهو تمكين أردوغان من الترشح لولاية جديدة في منصبه بعد عام ٢٠٢٨، وهو أمر مستحيل بموجب الدستور الحالي.

ومن الناحية الفنية هناك احتمالان أمام أردوغان للترشح مرة أخرى: فإما أن يتم تعديل الدستور أو أن يقرر البرلمان إجراء انتخابات مبكرة.

والنقطة الشائكة هي أن التحالف الحاكم ينقصه ٤٥ مقعدًا لاتخاذ قرار من هذا النوع. ولدى الحزب الديمقراطي ما مجموعه ٥٧ نائبًا في البرلمان، وبمساعدتهم يمكن الدعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة.

ويرى أستاذ العلوم السياسية بيرك إيسن، من جامعة سابانجي في إسطنبول، خلفية أخرى محتملة؛ وهي أنه لم يعد بإمكان حزب العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات لأنه يفتقر إلى الأصوات الكردية.

ويقول إيسن "نظام أردوغـان في أزمـة سياسية واقتصادية كبيرة. وقد رأينا ذلك في الانتخابات المحلية في ربيع ٢٠٢٣. وفي ظل الظروف الحالية، يفضل الناخبون الكرد التصويت لمرشحي المعارضة،" وهو اتجاه

"مراقبون :هناك هدف سياسي واقعي وراء المبادرة الحالية لاردوغان"

يريد أردوغان عكسه.

ووفقاً لتقديرات مختلفة، يشكل الكرد حوالي ١٥ إلى ٢٠ في المئة من سكان تركيا. وحسب إيسن، كان على التحالف الحاكم أن يفعل شيئاً لوقف الاتجاه التنازلي لشعبيته.

وبالإضافة إلى ذلك تلعب التطورات الخارجية دورا في تمسك الائتلاف الحاكم بمسار المصالحة؛ وذلك في ظل مخاوف أنقرة من تداعيات طوفان الأقصى وحرب لبنان واحتمال استهداف إيران على المنطقة، والحاجة إلى تمتين الجبهة الداخلية، وقطع الطريق على محاولات إسرائيل لاستخدام الورقة الكردية كخنجر في خاصرة الدولة التركية، خاصة عقب سقوط نظام الأسد وما يعنيه ذلك من تحول سوريا إلى ساحة تنافس تركي – إسرائيلي مباشر للمرة الأولى.

وبالرغم من أهداف أردوغان التي يسعى لتحقيقها من المصالحة مع الكرد، والفرص التي تحلق في أفق تلك المصالحة، فإن بعض التحديات لا تزال قائمة أمام إتمام المصالحة.

وقد يمثل تراجع تأثير أوجلان داخل حزب العمال الكردستاني أحد التحديات التي يمكن أن تقف كحجر عثرة في طريق المصالحة التركية مع الكرد، لاسيما وأن سيطرة أوجلان على الحزب بكامل هيئاته وفروعه لم تعد كما كانت في السابق رغم زعامته التاريخية المسلم بها؛ خاصة وأنه لا يزال معتقلاً ولا يملك كامل الأهلية والصلاحية لاتخاذ قرار إستراتيجي للحزب.

إردوغان يسوّق تركيا للاتحاد الأوروبي منقذاً

أنقرة: سعيد عبد الرازق:سعى الرئيس التركي رجب طيب إردوغـان إلى تذكير الاتحاد الأوروبي بأهمية ضم بلاده إلى عضويته واستئناف المفاوضات المجمدة معها على مدى أكثر من ١٠ سنوات. وعد إردوغان، مجدداً، أن عضوية بلاده ستنقذ الاتحاد الأوروبي في ظل التطورات الجيوسياسية وصعود اليمين المتطرف، قائلاً إن «الديمقراطية الليبرالية» دخلت في أزمة خطيرة.

ولفت إلى أنه حذر منذ فترة من صعود الحركات اليمينية المتطرفة المناهضة للهجرة والإسلام في الدول الغربية، لا سيما في أوروبا، وأن نتائج العديد من الانتخابات الأخيرة التي جرت في هذه الدول أظهرت صحة مخاوفه، وأن الحركات اليمينية المتطرفة أصبحت هي اللاعب الحاسم في السياسة في أوروبا.

وذكر إردوغـان، الذي حاول في الفترة الأخيرة إصلاح مسار العلاقات مع الاتحاد الأوروبي الذي يردد مسؤولوه دائماً أن تركيا باتت تبتعد أكثر وأكثر عن عضوية التكتل، أن الانتخابات الأخيرة في ألمانيا أثبتت أن الفراغ الذي نشأ في الديمقراطيات الأوروبية يملؤه اليمين المتطرف.

ولفت إردوغـان، الذي كان يتحدث في مؤتمر صحافي ليل الاثنين – الثلاثاء عقب ترؤسه اجتماع حكومته في أنقرة، إلى أن فشل السياسة المركزية

> محللون رأوها محاولة لاستغلال اختلال «معايير كوبنهاغن»

الأوروبية في قراءة روح العصر بشكل صحيح هو أحد الأسباب الرئيسية لذلك، إلى جانب العوامل الاقتصادية.

صعود اليمين المتطرف

وقال: «كما رأينا في الانتخابات الأخيرة، فإن الديماغوجيين اليمينيين المتطرفين يملأون الفراغ الذي نشأ في الديمقراطيات الأوروبية، وبطبيعة الحال، يتعين علينا أن نضيف إلى هذا الموقف المتناقض الذي يتبناه الغرب تجاه الإبادة الجماعية التي استمرت ٤٧١ يوماً في غزة، فلقد أصبح مفهوماً مرة أخرى، بخاصة في هذه العملية، أن القيم الغربية، التي قدمت مثالاً للعالم لسنوات، ليس لها هدف مشترك لتحقيق المنفعة للإنسانية».

ورأى أن «الديمقراطية الليبرالية التي كانت تمثل الآيديولوجية الأكثر جاذبيةً في القرن الماضي دخلت في أزمة خطيرة وفقدت قوتها وسمعتها ونفوذها السابق، بعد أن كان يُنظر إليها في وقت ما على أنها الدواء الشافي لجميع المشاكل».

وعد أن التطورات في سوريا والمناقشات الجارية بشأن حرب روسيا وأوكرانيا، أكدت مجدداً حاجة أوروبا إلى تركيا، وقال إن عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي هي الوحيدة القادرة على إنقاذه من المأزق الذي وقع فيه بدءاً من الاقتصاد والدفاع، وصولاً إلى السياسة والسمعة الدولية، وستمنح الحياة لأوروبـا، التي يعاني اقتصادها وبنيتها الديموغرافية من الشيخوخة السريعة.

انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي

وجاءت تصريحات إردوغان مباشرة بعدما قال وزير خارجيته، هاكان فيدان، في مؤتمر صحافي مع نظيره الروسي سيرغي لافروف في أنقرة الاثنين، إن مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي مجمدة بسبب عدم ارتياح الاتحاد لاستقبال دولة مسلمة كبيرة بسبب سياساته التي تقوم على الهوية، لكن لا أحد يقول ذلك صراحة.

ولفت إردوغان إلى أن الزخم القديم في الاتصالات بين تركيا والاتحاد الأوروبـي بدأ يعود، وأن على الاتحاد الأوروبي والدول التي تقوده التخلي عن الإصرار على الأخطاء، وأنه إذا تم إظهار الإرادة اللازمة في هذه المسألة، فمن الممكن تحقيق نتائج في وقت قصير.

وفي محاولة لتحريك مسار المفاوضات المجمدة، التقى إردوغان رئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين، في أنقرة في ١٧ ديسمبر (كانون الأول) الماضي، ثم الرئيس الألماني، فرانك والتر

> إردوغان يحتاج إلى إنقاذ الاقتصاد التركي قبل إنقاذ الاتحاد الأوروبي

شتاينماير، في ٥ فبراير (شباط) الحالي. وقال إردوغان، عقب لقاء شتاينماير، إن زيارته لبلادنا كانت ذات مغزى بالنسبة لنا، وإنهما تشاورا بالتفصيل حول القضايا الثنائية والإقليمية والدولية قبل أسبوعين من الانتخابات الألمانية.

تباين تركي أوروبي

وعلى الرغم مما يعتقده إردوغان عن عودة الزخم السابق في العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي، قال مقرر شؤون تركيا في البرلمان الأوروبي، ناتشو سانشيز أمور، في مقابلة مع إحدى القنوات التركية، إن «الفكرة القائلة بأنه لم يعد هناك شيء يمكن الحديث عنه مع تركيا تنتشر في بروكسل».

لكن المحلل السياسي الكاتب التركي المتخصص في الشؤون الخارجية، مراد يتكين، يعتقد أن حقيقة عدم ذكر فون دير لاين، خلال لقائها مع إردوغـان، كلمة واحدة عن الاعتقالات أو المحاكمات للمعارضين في تركيا، فيما وعدت بتخصيص مليار يورو آخر لدعم أنقرة لمواجهة أعباء اللاجئين السوريين ووقف الهجرة إلى أوروبا، تدحض ما قاله أمور.

ورأى يتكين أن إردوغـان يحتاج إلى إنقاذ الاقتصاد التركي قبل إنقاذ الاتحاد الأوروبي، لافتاً إلى أن قطاعات كبيرة من المجتمع التركي تخضع لبيئة من الضغوط المتزايدة تحت اسم «تعزيز الجبهة الداخلية»، كما اتسعت الفجوة مع المعايير السياسية والقانونية للاتحاد الأوروبي.

وذهب إلى أن إردوغان يحاول أن يقول إن الأمر متروك لتركيا لإنقاذ الاتحاد الأوروبي، الذي أبقاها في غرفة الانتظار لأكثر من ٦٠ عاماً، لافتاً إلى أنه في عالم اليوم، حيث تفتتت ديناميكيات السياسة الدولية والاقتصاد، ودخلت في عملية إعادة تشكيل بعد وصول دونالد ترمب إلى السلطة في امريكا، يتطلب الأمر تقييم العوامل والجهات الفاعلة بعيداً عن المعايير القديمة.

وأضـاف: «من ناحية أخرى، ذهب ترمب إلى حد استخدام (قانون الأقوياء) الجديد إلى أقصى حدوده، وفي تركيا، لا يفعل إردوغان، في الواقع، أي شيء مختلف من خلال اقتراح سد الفجوة بين الغرب والديمقراطية وسيادة القانون من خلال ثقله الجيوسياسي المتزايد في الغرب، بينما ما يحدث للشعب التركي هو تآكل وضعه الاقتصادي والديمقراطي، وتضرر حقه في إسماع صوته بسبب الضغوط على وسائل الإعلام والمعارضة».

*الشرق الاوسط/حصاد وقضايا

الإدارة الذاتية الكردية:

مؤتمر الحوار الوطني لا يمثّل الشعب السوري

*المرصد/فريق الرصد والمتابعة

قالت الإدارة الذاتية الكردية لشمال وشرق سوريا إن مؤتمر الحوار الوطني الذي عُقد، الثلاثاء، لا يمثّل الشعب السوري، وطالبت بعقد «حوار وطني حقيقي لا يقصي أحداً ولا يهمش أحداً».

وأضافت الإدارة الكردية، التي تُسيطر على شمال وشرق وسوريا، في بيان: «نتحفظ على مؤتمر الحوار الوطني السوري شكلاً ومضموناً، ولن نكون جزءاً من تطبيق مخرجاته».وهذا نص البيان:

بيان الى الراي العام

مُنذ سقوط النظام البعثي في سوريا، وعموم الشعب السوري بكلِّ مكوناته يتطلَّعون إلى بناء سوريا موحدة

لكلِّ السوريين دون إقصاءٍ أو تهميش، ولعلَّ المؤتمر الوطني كان أحد مطالب الشعب السوري لتحقيق أهداف ثورته التي مرَّ عليها أكثرُ من ١٤ عامًا، ومُنذ بدايةِ سقوط النظام البائد، وكافةُ السوريين يُناقشون ويتطلَّعون إلى المؤتمر الوطني السوري وإلى الخطوات العملية لمرحلة بناء الدولة إلا أنَّ هذه الخطوات التي تخطوها إدارةُ تصريف الأعمال في سوريا، فيما يخصُّ موضوع الحوار والتشاركية، كانت مخيِّبةً للآمال، فمُنذ البدايةِ، كانَ يتوجَّبُ تشكيل لجنة متكاملة للإعدادِ لهذا الحوار والتحضير له، ومن ثمَّ مناقشةُ تمثيلِ الذينَ سيحضرونه، وبعد ذلك يتمُّ عقد مؤتمر حوار وطني جامع، ولكنَّ كلَّ ما حدث - ويحدثُ الآن - بعيدٌ كلَّ البعدِ عن ما طمحَ إليهِ السوريون ويطمحون لهُ.

فاللجنةُ التي شُكِّلَت للتحضير للمؤتمر لا تمثِّلُ مكونات الشعبِ السوري، حتى إنَّ تصريحاتهم كانت بعيدةً عن لغةِ الحوار وتقريب وجهاتِ النظر، ومن ثمَّ، تمَّ عقد سلسلة اجتماعات في عددٍ من المحافظاتِ السورية، تحت اسم التحضير للحوار الوطني، ولكنَّ هذه الاجتماعات لم تكن سوى تجسيدٍ للسياسات التي ناضلَ الشعبُ السوري من أجلِ القضاء عليها.

واليوم، وعقبَ تلك الاجتماعات التي لم يشارك فيها الممثِّلون الحقيقيونَ للشعب، وكان من الواضحِ أنَّها أقربُ إلى الإقصاءِ والتهميش، وعدم أخذ فسيفساء الشعب السوري بعين الحسبانِ، يُعقَدُ في العاصمة دمشق المؤتمر الذي تمَّ تسميتُه بالحوار الوطني، نحنُ في الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا، في الوقتِ الذي كُنَّا ولا نزالُ نؤكِّدُ فيه على أنَّ الشعب السوري قادرٌ على أن يلملمَ جِراحَهُ، ويبني سوريا ديمقراطية تعددية من خلال الحوار الوطني الحقيقي بين مكوِّناتِ وأطياف الشعب السوري.

نعلنُ أنَّ هذا المؤتمر لا يمثِّلُ الشعب السوري، ونحنُ، كجزءٍ من سوريا، ولم يتمَّ تمثيلُنا، نتحفَّظُ على هذا المؤتمر شكلاً ومضمونًا، ولن نكونَ جزءًا من تطبيقِ مُخرجاتِه.

كما أنَّنا، مرَّةً أخرى، نقولُ بأنَّنا، كسوريين، هدفُنا الأوَّلُ والأخير، مُنذ انطلاقةِ الثورة السورية، هو تحرير المجتمع السوري من الظلم والعدوان وسياساتِ الإقصاءِ والتهميش، وقد كانت لنا مبادراتٌ مُهمَّةٌ في هذا السياق، واليومَ أيضًا نجددُ مطالبَنا بأن يتمَّ عقدُ مؤتمر حوار وطني حقيقي، يُمثِّلُ كافَّةَ السوريينَ، ولا يُقصي أحدًا، ولا يُهمِّشُ أحدًا.

ونُهيبُ بشعبِنا السوري بأنَّنا مُستمرون في عملِنا لتحقيق أهداف ثورتِنا، لنكونَ جديرين بالتضحيات التي قدَّمناها، لِنحقِّقَ آمال وطموحات شعبِنا.

الإدارة الذاتية الديمقراطية لإقليم شمال وشرق سوريا.

٢٥ شباط ٢٠٢٥.

اعتماد السلطة في دمشق على الاساليب القديمة الفاشلة

واصدر مجلس سوريا الديمقراطية بيانا ايضا هذا نصه:

بيان للراي العام

تابع مجلس سوريا الديمقراطية مجريات ما يسمى "مؤتمر الحوار الوطني" الذي عُقد في دمشق يوم الثلاثاء

٢٥ شباط/ فبراير ٢٠٢٥.

لقد سبق وان عبّر المجلس في بيان له عن عدم موافقته على شكل تمثيل اللجنة التحضيرية، وعلى توجهاتها وتصريحاتها، وجاء عقد المؤتمر استكمالاً لنهج الاقصاء والتهميش الذي لطالما حكم المشهد السياسي للبلاد على مدى عقود من الزمن.

ان غياب التمثيل العادل للمكونات السورية، القومية والمجتمعية، والسياسية، والاستعجال في عقد المؤتمر دون توفير اسس شفافة وضمانات حقيقية، يؤكد على انّ هذا اللقاء لم ياخذ القضايا المصيرية ومستقبل سوريا على محمل الجِّد، وهو لم يكن سوى اجراء شكلي لا يخدم الحلول المطلوبة والشراكة الوطنية في بناء سوريا.

ان اعتماد السلطة في دمشق على الاساليب القديمة الفاشلة التي كان يتّبعها نظام الاسد، عبر احتكار القرار السياسي واقصاء المكونات والقوى الوطنية الفاعلة، لن يؤدي الا الى تعميق الانقسام وتعطيل اي فرصة لنجاح العملية الانتقالية. وما يتطلب هو، العدول عن هذه الاساليب التي اتّبعها نظام الاستبداد، واجراء حوار مُجدي وحقيقي وشامل يؤسس لمرحلة انتقالية متوازنة تعكس ارادة الشعب السوري بعيدا عن الاستئثار السياسي واحتكار القرار، وبناء دولة ديمقراطية تعددية لامركزية قائمة على المواطنة المتساوية.

مجلس سوريا الديمقراطية
٢٦ شباط/فبراير ٢٠٢٥

حركة المجتمع الديمقراطي تدعو لسوريا ديمقراطية لا مركزية

وأعلنت حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM خلال بيان رفضها القاطع لمؤتمر الحوار الوطني الذي عقد في دمشق مؤخراً، واصفة إياه بأنه "غير ممثل لإرادة الشعب السوري".وجاء في مستهل البيان ما يلي:

بيان الى الرأي العام شعبنا السوري بكل اطيافه ومكوناته

أن سوريا التي عانت خلال السنوات الماضية منذ خروج الشعب السوري بكل اطيافه منادين بالحرية ، المعاناة والحروب والتهجير والتدخلات الخارجية ، قد دخل اليوم في مرحلة مصيرية وخاصة بعد سقوط النظام الدكتاتوري في دمشق ..حيث يتسائل الشعب عن نوعية وشكل النظام في سوريا ما بعد الاسد وكله أمل في بناء الوطن من جديد متجاوز سنوات الحروب والتهجير وإعادة اللحمة الوطنية بين اطياف المجتمع السوري ومكوناته ..غير أن هيئة تحرير الشام الذي دخل دمشق في ٨ كانون الاول ٢٠٢٤ ورغم وعوده ببناء سوريا تعددية ودستور وطني جامع وانتخابات حرة ونذيهة وعقد مؤتمر وطني جامع لمناقشة مستقبل سوريا ..لم تستطع حتى الان من الوفاء بتعهداتها في وقت بات كل ذلك ضرورة تاريخية للشعب السوري ..وفي الاونة الاخيرة تم تشكيل لجنة للتحضير للمؤتمر الوطني وتبين بان الهدف والغاية لم تكن وضع سوريا على سكة الحل وتحقيق ما يصبو اليه كل المكونات والطوائف وعموم الشعب السوري وذلك من خلال شكل ونوعية

المدعويين للمؤتمر ونوعية اللجنة التي تشكلت من طرف وجهة وذهنية وحيدة طغى عليها الانكار والاقصاء والسعي من خلالها لمخرجات اشبه بمؤتمر النصر الذي فرض اجندات واهداف لا تمثل سوى القائمين على المؤتمر وايهام الرأي العام السوري والاقليمي والعالمي بأنهم يعملون وفقا لارادة الشعب ومن المهم جدا التذكير بخلو المؤتمر من الممثلين الحقيقيين عن الشعب بمختلف ثقافاته ومكوناته واطيافه وخاصة المرأة وإرادتها الحرة .

نحن في حركة المجتمع الديمقراطي TEV-DEM ومنذ بداية الثورة السورية وتحولها الى أزمة وحرب اهلية ..عملنا على بناء مجتمع ديمقراطي حر ..وحرية المرأة وفئات الشعب ومن ثمار هذا النضال وتضحيات شعوب شمال وشرق سوريا تم الاعلان عن نظام الادارة الذاتية الديمقراطية التي احتضنت بشكل ديمقراطي كل الثقافات والمكونات وحققت التعددية والحرية لكل الثقافات وخاصة كانت ولا تذال للمرأة الدور الريادي في كل ما تحقق من مكتسبات ..ونحن مؤمنيين بان كل الشعب السوري يستحقون الديمقراطية والحرية والمساواة بعد كل سنوات القمع والتدمير والتهجير ..ولا يمكن من خلال التهميش والاقصاء والمؤتمرات والوعود الشكلية من تحقيق كل ذلك.

لذلك نؤكد بأن ما يسمى بالمؤتمر الوطني الذي عقد في دمشق لا يمثل الشعب السوري انما يعبر عن ذهنية القائمين عليها وهي ذهنية لا تختلف عن ذهنية النظام السابق انكار ثقافة وحقوق باقي المكونات ضمن الدولة السورية..كما نؤكد على مواصلة النضال لبناء سوريا تعددية لا مركزية لائقة بتضحيات شعبنا وعموم الشعب السوري ..تكون للمرأة فيها الدور الريادي والاساسي

لا لتهميش حقوق الشعوب السورية

لا لسياسات الاقصاء والانكار والتسلط

نعم لسوريا حرة ديمقراطية لا مركزية

حركة المجتمع الديمقراطي

TEV-DEM

صالح مسلم: ما صدر عن المؤتمر الوطني لا يفرض علينا الالتزام به

وفي مشاركة تلفزيونية على "قناة الغد" حول المؤتمر الوطني في سوريا والمقررات الصادرة عنه، قيَّمَ عضو الهيئة الرئاسية لحزب الاتحاد الديمقراطي PYD "صالح مسلم" المؤتمر في جملة من النقاط الهامة:

*لا جدوى من المؤتمر لأنه لم يضم ممثلي فسيفساء الشعب السوري

*يقع على عاتقنا إصلاح العطب الذي أصاب المؤتمر ولهذا لن نلتزم بالقرارات الصادرة عنه

*سياستنا واضحة وهي أن نكون شركاء في بناء سوريا الجديدة من جميع الجوانب "في القرارات، في الحكومة، في الدستور، في المجالس"

*هناك أطراف تحاول إقصاءنا عن بناء سوريا الجديدة

*تركيا متورطة حتى العنق في إبعادنا عن بناء سوريا الجديدة، وهي إلى الآن تهاجمنا بطيرانها ومسيَّراتها ومدافعها في سد تشرين وجسر قرقوزاق

*إذا كانت تركيا ذات مصداقية بأنها تريد الخير للشعب السوري، فعليها ألاَّ تتدخل في مفاصل بناء سوريا، وأن تغادر المناطق التي تحتلها

*ما صدر عن المؤتمر لا يفرض علينا الالتزام به مطلقاً

*مَن حضَرَ المؤتمر "من الكُرد" لا يمثلون حتى عائلاتهم

انعقاد المؤتمر الوطني بشكله الحالي يعيد إلى الأذهان سلطة الأنظمة المركزية

وفي تصريح خاص، للموقع الالكتروني لصحيفة الاتحاد الديمقراطي، حول ما يسمَّى بـ (المؤتمر الوطني) الذي انعقد في دمشق اليوم. قالت الرئيسة المشتركة لمكتب العلاقات العامة لـ PYD:

**منذ استلام السلطات الجديدة إدارة دمشق كان أغلب حديثها عن انعقاد مؤتمر وطني شامل لا يُقصي أحداً، لكن ما يجري اليوم هو العكس تماماً.

**خطوة تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر "من لون واحد ومن ذهنية واحدة" كانت وما زالت محل انتقادات كل المراقبين والسياسيين والقوى السياسية

**لا تستطيع أية جهةٍ سياسية واحدة تمثيل الطيف السوري الواسع ولا أن تُلبي طموحات وتطلعات الفسيفساء السوري العريق.

**انعقاد المؤتمر الوطني بشكله الحالي يطرح أسئلة مصيرية كثيرة

**المؤتمر مضى في انعقاده "رغم الانتقادات" من دون ممثلي المكونات ــ الأحزاب والقوى والحركات والكيانات السياسية.

**الواقع السوري الراهن يشي بمحاولات ترسيخ السلطة المركزية التي عانت منها جميع السوريين وقدَّموا مئات الآلاف من التضحيات لإسقاطه.

**الشعب السوري بتضحياته الجسيمة يستحق حريته وبناء هويته السورية ودولة المواطنة والمساواة التي تسودها العدالة.

**محاولات بناء سوريا مركزية لا يُعتبر حلاً بل سيعيدنا إلى المربع الأول من الحالة التي عانينا منها جميعاً.

**الطوائف والمكونات السورية بأمسّ الحاجة إلى مؤتمر وطني شامل لكل السوريين والحوار فيما بينهم دون إقصاء أحد من الأحزاب والحركات والكيانات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى سوريا جديدة لكل السوريين.

**سوريا الجديدة يجب أن تكون ديمقراطية تضمن حقوق جميع المكونات وترسخ المساواة بين الجنسين دون تمييز وتأخذ المرأة فيها دورها الريادي.

مظلوم عبدي: نطالب بحكومة لا مركزية وبحقوق الكرد

بي بي سي: قال مظلوم عبدي قائد ما يعرف بقوات سوريا الديمقراطية إن سوريا لن تجد السلام بدون حل القضية الكردية مطالبا بإقامة سلطة لا مركزية في سوريا والاعتراف بحقوق الأمة الكردية القومية والثقافية والسياسية في الدستور السوري الجديد. وأضاف عبدي أنَّ الجانب الكردي يسعى لأن يكون جزءا من الحكم الجديد في دمشق مشيراً إلى تواصل الحوار بين الطرفين. وأوضح قائد قوات سوريا الديمقراطية أنَّ هناك تنسيقاً أمنياً بينهم وبين السلطة الجديدة في دمشق من أجل تجنب وقوع صراعات بينهما.

وأعرب القائد الكردي عن اعتقاده أنَّ السلطة الجديدة في سوريا تتعرض لضغوط من جانب تركيا بهدف اتخاذ خطوات ضد المناطق التي تخضع لسيطرة قوات سوريا الديمقراطية في شمال وشمال شرق سوريا. وأشار مظلوم عبدي إلى أنَّ قواته هي في الواقع في حالة حرب مع تركيا داعياً إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين، الأمر الذي ترفضه تركيا على حد تعبيره. وأوضح مظلوم عبدي أنه جرى التوصل إلى وقف لإطلاق نار مؤقت في منطقة منبج بوساطة أمريكية غير أن الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا قامت بانتهاكه على حد وصفه.

وقال مظلوم عبدي قائد ما يعرف بقوات سوريا الديمقراطية إنَّ الجانب الكردي على تواصل مع الإدارة الأمريكية الجديدة مشيراً إلى أنَّ سوريا دولة استراتيجية ومهمة ويمكن لواشنطن أن تلعب دوراً في تشكيل مستقبلها. وكشف مظلوم عبدي أنه تلقى توضيحات من الجيش الأمريكي في المنطقة بإنه ليس هناك خطط في الوقت الراهن لانسحاب القوات الأمريكية من مناطق تمركزها في المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات سوريا الديمقراطية في شمال وشمال شرق سوريا. ورداً على سؤال حول علاقات تنظيمه بإسرائيل، أكد مظلوم عبدي ترحيبه بكل من يقدم الدعم لهم مشيراً إلى أنَّ إسرائيل دولة لها تأثير في أمريكا والغرب والمنطقة.

قيادية كردية: حان وقت ضمان حقوق مكونات الشعب السوري

قالت رئيسة الشؤون الخارجية بـ«الإدارة الذاتية»، القيادية الكردية إلهام أحمد، إن الكرد جزء لا يتجزأ من النسيج السوري وقدموا الكثير من التضحيات، على حد وصفها، وذكرت، في تصريحات لـ«الشرق الأوسط»، أن مسألة إشراك جميع السوريين في الحوار الوطني «مسألة ضرورية لا بد منها»، لبناء قاعدة شاملة للإصلاح «وتهيئة أرضية للحلول السياسية المستدامة بعيداً عن الصراعات العسكرية والتقسيمات الجغرافية».

تصريحات إلهام أحمد جاءت بعد إعلان قيادة «قوات سوريا الديمقراطية»، مساء (الاثنين) الماضي، دمج المؤسسات العسكرية والأمنية التابعة لها مع المؤسسات الأمنية لـ«الإدارة الذاتية»، تمهيداً للدخول في هيكلية الجيش السوري، وذلك في تطور لافت لتقريب وجهات النظر بين «شمال شرقي» سوريا ودمشق.

وأفضى اجتماع ثلاثي ضم قيادة «قسد» و«مجلس سوريا الديمقراطية» جناحها السياسي و«الإدارة الذاتية» إلى وضع خريطة طريق للدخول في مفاوضات جدية مع الإدارة السورية، ورؤيتهم حول مستقبل البلاد والموقف من القضايا الوطنية ومسألة حل الفصائل وتوحيد الجيش وتفعيل مؤسسات الدولة.

وأوضحت إلهام أحمد، التي ستقود الوفد المحاور مع دمشق، أن تحقيق السلام والاستقرار بين الإدارة السورية

والإدارة الذاتية «لن يتم إلا من خلال التزام جميع الأطراف بالحلول السياسية، وضمان عودة كل مهجر إلى منزله وممتلكاته، واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان».

وتعهدت القيادية الكردية بالعمل مع كل الشركاء المحليين والقوى الديمقراطية وحلفائهم الدوليين لتحقيق هذا الهدف، «بما يخدم مصلحة الشعب السوري بجميع أطيافه في بناء مستقبل آمن وعادل، حيث لن يكون هناك طفل بلا منزل، أو أسرة بلا وطن».

وأفضى الاجتماع الثلاثي إلى دمج المؤسسات العسكرية والأمنية التابعة لـ«قسد» والمؤسسات الأمنية التابعة للإدارة الذاتية، ضمن هيكلية الجيش السوري، وإعادة تفعيل المؤسسات المدنية والخدمية التابعة للدولة السورية في شمال شرقي البلاد، وانسحاب المقاتلين الأجانب من غير السوريين من صفوف «قسد»، والخروج من مناطق سيطرتها؛ كخطوة لتعزيز السيادة الوطنية والاستقرار.

وشددت إلهام على أن الكرد قدموا خلال السنوات الماضية الكثير من التضحيات في سبيل حماية الشعب السوري ووحدتهم، «مع استعدادنا لتقديم المزيد، لقد حان الوقت لضمان حقوق جميع مكونات الشعب السوري، لا سيما الشعب الكردي»، ودعت إلى أهمية أن تكون الحوارات بين السوريين شفافة تشمل قيم الحرية والكرامة والمواطنة والعدالة، «علينا كتابة دستور يعبر عن تطلعات كل الشعب السوري دون تمييز أو إقصاء».

وبحسب رئيسة الشؤون الخارجية بـ«الإدارة الذاتية» تشكل مخرجات الاجتماع الثلاثي رؤية داخلية لهذه الجهات، وأساساً لبدء مفاوضات حقيقية مع الحكومة السورية، والعمل على تطبيقها وفق آليات يتفق عليها الجانبان.

وأردفت إلهام أحمد: «إن قوات (قسد) ومجلس (مسد) و(الإدارة الذاتية) سعت لتعزيز ثقافة الحوار، وعلى مدار أعوام نظمت العديد من المؤتمرات الداخلية

> **إلهام أحمد رحبت بزيارة الشرع لعفرين ذات الغالبية الكردية**

والخارجية والجلسات التشاورية، بين السوريين، بهدف إيجاد حلول سياسية تضمن حقوق الجميع وتكفل مشاركة كل المكونات».

وتبسط قوات «قسد» سيطرتها على حوالي ٢٥ في المائة من مساحة البلاد مدعومة من تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة وتتلقى الأسلحة منها، وتدير سلطة مدنية في الشؤون اليومية في أربع محافظات هي كامل الحسكة ومركز الرقة وقسم من ريفها وريفا دير الزور الشمالي والشرقي، ومدينة عين العرب (كوباني) بريف حلب الشرقي وحيا الشيخ مقصود والأشرفية داخل حلب، وأجزاء من مدن الخفسة ودير حافر بذات المنطقة.

ورحبت أحمد بزيارة الرئيس السوري أحمد الشرع لمدينة عفرين ذات الغالبية الكردية والواقعة بالريف الشمالي لمدينة حلب في ١٦ من الشهر الحالي، واعتبرتها خطوة إيجابية نحو تعزيز ثقة النازحين والمهجرين للعودة الآمنة الطوعية.

وتابعت قائلة: «أهلنا بعفرين الذين هجروا من منطقتهم بشكل قسري، يستحقون عودة كريمة آمنة، علاوة على الدلالات التي حملتها الزيارة لفتح مسارات عملية ووضع خطة لإعادة كل اللاجئين والنازحين».

وشددت على ضرورة تحقيق المصالحة المجتمعية وإعادة الاستقرار التي تحتاج إليها هذه المنطقة، «لأن سكان عفرين وغيرها من المدن السورية التي ما زالت محتلة خلال سنوات الحرب، تعرضوا لأقسى أشكال التهجير القسري والعنف الممنهج»، على حد قولها.

"وول ستريت جورنال":

واشنطن تربط تخفيف العقوبات على سوريا بحكومة أكثر شمولاً

أفـادت صحيفة "وول ستريت جورنال" نقلاً عن مسؤولين امريكيين بأن إدارة الرئيس دونالد ترامب توقّفت عن اتخاذ أيّ خطوات لتخفيف القيود المفروضة على سوريا.

وأوضحت الصحيفة أنّ إدارة ترامب تتعامل بحذر شديد مع أيّ تقليص للعقوبات الاقتصادية على سوريا، مشيرة إلى أن "أيّ تخفيف للضغوط الاقتصادية يجب أن يكون مشروطاً بتشكيل حكومة أكثر شمولاً من الحكومة الحالية في دمشق".

يأتي هذا الموقف في وقت تحرّك فيه الاتحاد الأوروبي لتخفيف بعض القيود الاقتصادية على سوريا، في خطوة تهدف إلى إنهاء عزلتها الاقتصادية. وكان الاتحاد الأوروبي يعدّ الشريك التجاري الأكبر لسوريا قبل الحرب، والآن، ومع انتهاء الحرب، تواجه البلاد تحدّيات كبيرة في إعادة بناء نفسها ودفع رواتب موظفي الحكومة.

ومن بين التحرّكات الأوروبية، يعتزم الاتحاد تخفيف بعض العقوبات المفروضة على قطاعي الطاقة والبنوك في سوريا، على الرغم من أنّ إدارة ترامب أوقفت التحرّكات الامريكية لتخفيف هذه العقوبات.

ووفقاً للمصادر، ترى إدارة ترامب أنّ "السماح للنظام السوري بالاستفادة من أيّ تخفيف للعقوبات من دون إصلاحات سياسية حقيقية قد يعزّز سلطة الحكومة الحالية، والتي تهيمن عليها جبهة تحرير الشام وفصائل متحالفة معها، بدلاً من دفع البلاد نحو حلّ سياسي مستدام".

وبينما خفّفت إدارة بايدن قبل مغادرتها السلطة بعض القيود على المدفوعات المتعلّقة بالمساعدات الإنسانية، أوقفت إدارة ترامب أيّ خطوات إضافية في هذا الاتجاه، وفق الصحيفة.

وذكـرت الصحيفة أنه على الرغم من العقوبات الامريكية، فإنّ المسؤولين الأوروبيين واثقون من أنّ تحرّكاتهم ستدفع بعض الشركات ووكالات الإغاثة إلى استئناف عملها في سوريا.

وفي هذا السياق، ذكرت الصحيفة أنّ الاتحاد الأوروبي "يسعى للحفاظ على نفوذه على الحكومة السورية من خلال خطوات تدريجية لتخفيف القيود الاقتصادية الأخرى خلال الأشهر المقبلة".

ومع ذلك، أكّد الاتحاد بحسب الصحيفة أنه "سيحافظ على حظر الأسلحة المفروض على سوريا، وكذلك على العقوبات التي تستهدف كبار المسؤولين في نظام الأسد".

وأشارت إلى أنه "مع استمرار العقوبات الامريكية، فإنّ الشركات الأجنبية ستظلّ تواجه تحدّيات كبيرة في إقامة علاقات اقتصادية مع سوريا، وسط المخاوف من الوقوع في فخّ العقوبات الامريكية".

تفاصيل مخرجات البيان الختامي لمؤتمر الحوار الوطني السوري

دعا مؤتمر الحوار الوطني السوري، في بيانه الختامي يوم الثلاثاء ٢٥ فبراير/ شباط، إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي التي توغلت فيها بعد سقوط نظام الرئيس السوري السابق بشار الأسد، مندداً بهذا التوغل.

وذكر البيان الصادر عن المؤتمر أن المشاركين توزعوا على قاعات الحوار، وبدأوا عملية نقاش «شفافة وشاملة» حول مختلف القضايا المصيرية.

وأوضح البيان أن المؤتمر خلص إلى اعتماد عدد من المخرجات منها:

١- الحفاظ على وحدة الجمهورية العربية السورية وسيادتها على كامل أراضيها، ورفض أي شكل من أشكال التجزئة والتقسيم أو التنازل عن أي جزء من أرض الوطن.

٢- إدانة التوغل الإسرائيلي في الأراضي السورية «باعتباره انتهاكاً صارخاً لسيادة الدولة السورية والمطالبة بانسحابه الفوري وغير المشروط ورفض التصريحات الاستفزازية من رئيس الوزراء الإسرائيلي، ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية إلى تحمل مسؤولياتها تجاه الشعب السوري، والضغط لوقف العدوان والانتهاكات».

٣- حصر السلاح بيد الدولة، وبناء جيش وطني احترافي، واعتبار أي تشكيلات مسلحة خارج المؤسسات الرسمية جماعات خارجة عن القانون.

٤- الإسراع بإعلان دستوري مؤقت يتناسب مع متطلبات المرحلة الانتقالية، ويضمن سد الفراغ الدستوري، بما يسرع عمل أجهزة الدولة السورية.

٥- ضرورة الإسراع بتشكيل المجلس التشريعي المؤقت الذي سيضطلع بمهام السلطة التشريعية وفق معايير الكفاءة والتمثيل العادل.

٦- تشكيل لجنة دستورية لإعداد مسودة دستور دائم للبلاد يحقق التوازن بين السلطات ويرسخ قيم العدالة والحرية والمساواة ويؤسس لدولة القانون والمؤسسات.

٧- تعزيز الحرية كقيمة عليا في المجتمع باعتبارها مكسباً غالياً دفع الشعب السوري ثمنه من دمائه ، وضمان حرية الرأي والتعبير.

٨- احترام حقوق الإنسان، ودعم دور المرأة في كافة المجالات، وحماية حقوق الطفل، ورعاية ذوي الاحتياجات

الخاصة، وتفعيل دور الشباب في الدولة والمجتمع.

٩- ترسيخ مبدأ المواطنة، ونبذ كافة أشكال التمييز على أساس العرق أو الدين أو المذهب، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بعيداً عن المحاصصة العرقية والدينية.

١٠- تحقيق العدالة الانتقالية من خلال محاسبة المسؤولين عن الجرائم والانتهاكات، وإصلاح المنظومة القضائية، وسن التشريعات اللازمة والآليات المناسبة لضمان تحقيق العدالة، واستعادة الحقوق.

١١- ترسيخ مبدأ التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب السوري، ونبذ كافة أشكال العنف والتحريض والانتقام بما يعزز الاستقرار المجتمعي والسلم الأهلي.

١٢- تحقيق التنمية السياسية وفق أسس تضمن مشاركة كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية، واستصدار القوانين المناسبة لذلك، والتأكيد على إجراءات العزل السياسي وفق أسس ومعايير عادلة.

١٣- إطلاق عجلة التنمية الاقتصادية، وتطوير قطاعات الزراعة والصناعة عبر تبني سياسات اقتصادية تحفيزية تعزز النمو وتشجع على الاستثمار وحماية المستثمر، وتستجيب لاحتياجات الشعب وتدعم ازدهار البلاد.

١٤- الدعوة إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، والتي باتت بعد إسقاط النظام تشكل عبئاً مباشراً على الشعب السوري، مما يزيد من معاناته ويعيق عملية إعادة الإعمار، وعودة المهجرين واللاجئين.

١٥- إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها والبدء بعملية التحول الرقمي، بما يعزز كفاءة المؤسسات ويزيد فاعليتها ويساعد على مكافحة الفساد والترهل الإداري، والنظر في معايير التوظيف على أساس الوطنية والنزاهة والكفاءة.

١٦- ضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في دعم المجتمع، وتفعيل دور الجمعيات الأهلية لمساندة الجهود الحكومية في إعادة الإعمار، ودعم الدولة لمنظمات المجتمع المدني بما يضمن لها دوراً فاعلاً في تحقيق التنمية والاستقرار.

١٧- تطوير النظام التعليمي وإصلاح المناهج، ووضع خطط تستهدف سد الفجوات التعليمية، وضمان التعليم النوعي، والاهتمام بالتعليم المهني لخلق فرص عمل جديدة، وربط التعليم بالتكنولوجيا لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

١٨- تعزيز ثقافة الحوار في المجتمع السوري، والاستمرار في الحوارات على مختلف الأصعدة والمستويات، وإيجاد الآليات المناسبة لذلك، والتزاماً بمبدأ الشفافية سوف يصدر تقرير تفصيلي من اللجنة التحضيرية يعرض مشاركات وآراء الحضور في مؤتمر الحوار الوطني.

الشرع في افتتاح مؤتمر الحوار الوطني: سوريا لا تقبل القسمة

وأكد الرئيس السوري أحمد الشرع، اليوم (الثلاثاء)، ضرورة ألا تتحول سوريا إلى «حقل تجارب لتحقيق أحلام سياسية غير مناسبة»، مشدداً على وحدة سوريا ووحدة السلاح و«احتكاره» بيد الدولة. وقال الشرع إن سوريا «لا تقبل القسمة».

وأضاف الشرع، في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الحوار الوطني بقصر الشعب في دمشق، اليوم (الثلاثاء)، أنه ينبغي عدم «استيراد» أنظمة لا تتلاءم مع وضع سوريا.

وأشار الشرع إلى أن السلطات الجديدة عليها «اتخاذ قرارات مؤلمة وصادمة»، داعياً السوريين إلى «التحلي بالصبر».

وأضاف، في كلمته اليوم: «سوريا حررت نفسها بنفسها، ويليق بها أن تبني نفسها بنفسها». وأضاف: «اليوم فرصة استثنائية تاريخية نادرة، علينا استغلال كل لحظة فيها لما يخدم مصالح شعبنا وأمتنا». وشدد الشرع على ضرورة توحيد مختلف الفصائل تحت قيادة عسكرية واحدة، قائلاً إن «سوريا لا تقبل القسمة، فهي كل متكامل، وقوتها في وحدتها».

من جانبه، انتقد وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، العقوبات الدولية التي لا تزال سارية، وقال إنها تستخدم بصفتها «وسيلة للضغط على إرادة الشعب السوري».

وانطلقت، الثلاثاء، أعمال مؤتمر الحوار الوطني، على ما أفادت وكالة الأنباء السورية الرسمية (سانا)، في إطار مساعي السلطات الجديدة لإدارة المرحلة الانتقالية بعد إطاحة بشار الأسد.

الاتحاد الأوروبي: خيار النظام السياسي في سوريا في أيدي السوريين

ورحّب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى سوريا، ميخائيل أونماخت، بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني السوري، اليوم (الثلاثاء)، ووصفه بأنه «خطوة مهمة وإيجابية يجب الاستفادة منها».

وأضاف أونماخت في مقابلة مع تلفزيون سوريا: «من المهم استمرار الجهود السياسية التي تسمح بمشاركة جميع السوريين»، معتبراً أن خيار النظام السياسي في سوريا في أيدي السوريين.

وأشار إلى أن مؤتمر بروكسل المنتظر عقده في مارس (آذار) المقبل سيبحث كل الملفات المتعلقة بسوريا، بما في ذلك الملفات السياسية والإغاثية وإعادة الإعمار، وقال إن وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني سيشارك في المؤتمر.

وتابع المسؤول الأوروبي يقول: «الموقف الأوروبي لم يتغير تجاه سوريا ونحن نعطي فرصة للإدارة الجديدة، نحن على اتصال بالسلطات الجديدة، ونريد نجاح الفترة الانتقالية».

ورداً على سؤال حول قرار الاتحاد الأوروبـي تعليق بعض العقوبات المفروضة على سوريا، قال أونماخت إن هذا سيفيد في تدفق المساعدات إلى سوريا ويساعد في دعم الاقتصاد. وأضاف: «تعليق العقوبات خطوة مهمة لإعادة الإعمار في سوريا».

«التعاون الخليجي» يؤكد دعمه الانتقال السياسي الشامل في سوريا

وأكد مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مواقف دول المجلس الواردة في البيان الصادر عن الاجتماع الاستثنائي الـ٤٦ للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون، الذي شدد على احترام سيادة سوريا واستقلالها، ودعم الانتقال السياسي الشامل الذي يلبي تطلعات الشعب السوري، بالإضافة إلى التأكيد على المصالحة الوطنية ركيزة لإعادة بناء الدولة واستقرارها.

ورحب جاسم البديوي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بانعقاد مؤتمر الحوار الوطني السوري، معتبرًا إياه خطوة جادة وقيمة للإسهام في تحقيق تطلعات الشعب السوري الشقيق نحو الأمن والاستقرار والازدهار.

وأعرب البديوي، عن تطلعه إلى أن يساهم انعقاد المؤتمر في رسم الخطوط العريضة لحل سياسي شامل يشمل جميع أطياف الشعب السوري، يستند إلى حكم القانون والمواطنة المتساوية، وبما يحفظ وحدة سوريا وسيادتها.

وأشاد بما جاء في البيان الختامي للمؤتمر، الذي عبّر عن الرغبة الصادقة للمشاركين في التوصل إلى حلول سياسية شاملة، مشيراً إلى أهمية استمرار مثل هذه الحوارات لتعزيز التوافق الوطني السوري.

حسني محلي:

سوريا الجديدة.. بين الانقسام والتقسيم

جاءت تصريحات نتنياهو الأخيرة عن الجنوب السوري وحماية الـدروز في المنطقة لتعكس جدية الحسابات الإسرائيلية، ليس فقط في سوريا بل لبنان أيضاً حيث لـ»تل أبيب» حسابات مماثلة. وجاءت هذه التصريحات عقب أحاديثه السابقة عن ترحيل الفلسطينيين إلى الصحراء السعودية الواسعة، هذا في حال فشلت مساعي الرئيس ترامب في ترحيلهم إلى مصر والأردن.

في الوقت الـذي يستمر فيه الإعـلام الإسرائيلي بالحديث عن ترحيل الفلسطينيين إلى الجنوب السوري ليكرر التاريخ نفسه عندما تم طرد الفلسطينيين إلى سوريا ولبنان بعد النكبة الأولى إثر قيام كيان الاحتلال على أرض فلسطين عام ١٩٤٨.

وجاء التحالف بين ترامب ونتنياهو ليعيد إلى الأذهان تأييد الأول لقرارات الكيان بضم الجولان والضفة الغربية، وهو ما سيحيي مشاعر الصهاينة في «دولـة إسرائيل الكبرى» وعلى حساب الدويلات المصطنعة التي كانت وما زالت هدف ما يسمى بـ»الربيع العربي» الذي انتهى، على الأقل حتى الآن، بإطاحة الرئيس الأسد وبشكل يرضي «إسرائيل» وحلفاءها في المنطقة، كما ساهم في تقسيم السودان وجزّ الشعب الليبي للاقتتال بين شرق وغرب مع دور تركي مباشر هناك، كما هي الحال في العراق والصومال.

فبعد يوم من وقف إطلاق النار في لبنان في ٢٧

> النظام الجديد غير مبالٍ بالاحتلال الإسرائيلي للجنوب السوري

ديسمبر/كانون الأول الماضي، وتهديدات نتنياهو للرئيس الأسد في اليوم نفسه، لم يتأخر الكيان الصهيوني في استهدافه لكل المطارات والموانئ والمصانع والمؤسسات والأهداف العسكرية السورية التي تم تدميرها بالكامل كخطوة استباقية لمنع أي عمل عسكري سوري محتمل ضد الدروز في الجنوب والكرد في الشرق، والذين يوليهم الرئيس ترامب اهتماماً خاصاً ومعه فريق عمله ومعروف عنهم تضامنهم السري والعلني مع «وحدات حماية الشعب الكردية» شرق الفرات، والتي تعدها أنقرة امتداداً لـ«حزب العمال الكردستاني» التركي.

وتسيطر هذه الوحدات التي تشكل العمود الفقري لما يسمى بـ «قوات سوريا الديمقراطية» منذ عام ٢٠١٥ على منطقة شرق الفرات، وهي نحو ٢٠٪ من مساحة سوريا الكلية، وفيها أهم مواقع الغاز والبترول، بالإضافة إلى المحاصيل الزراعية المهمة كالقمح والشعير.

وكانت السنوات العشر الماضية بالنسبة إلى هذه الوحدات وغطائها السياسي، أي حزب «الاتحاد الديمقراطي الكردستاني»، كافية لترسيخ كيان كردي شبه مستقل وبدعم مباشر من القوات الامريكية التي جاءت المنطقة بحجة مكافحة الإرهاب الداعشي.

ولم تتأخر العديد من العواصم الأوروبية وفي مقدمتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا في إرسال مستشاريها إلى المنطقة لتدريب مسلحي الميليشيات الكردية على استخدام جميع أنواع الأسلحة والمعدات العسكرية الثقيلة التي حصلت عليها من هذه العواصم، وأكدت معاً ومعها واشنطن بل وحتى «تل أبيب» التي أعلنت بعد سقوط النظام في دمشق أنها لن تسمح لأحد المساس بالكرد شرق الفرات بعد أن تحولوا إلى قوة لا يستهان بها.

ويبدو أن النظام الجديد في دمشق غير مبال بالاحتلال الإسرائيلي للجنوب السوري، ولا يملك مقوّمات القوة ضد «إسرائيل» بعد أن تم تدمير الجيش السوري فور سقوط النظام السوري ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٤. وقد يدفع كل ذلك حكام دمشق الجدد إلى الاستنجاد بأنقرة التي تبذل ما بوسعها لتحقيق المصالحة بين «قسد» والنظام الجديد في سوريا، ومن دون أن تهمل احتمالات القيام بعمل عسكري شامل شرق الفرات بعد انسحاب الامريكيين وحلفائهم من المنطقة.

وتفسر هذه المعطيات مساعي أنقرة لتحقيق المصالحة مع «حزب العمال الكردستاني» وإخراج زعيمه عبد الله أوجلان من السجن مقابل إعلانه عن وقف القتال ضد تركيا وترك السلاح، ليساعدها كل ذلك على تقوية موقفها في سوريا والمنطقة وعبر الورقة الكردية التي ستساوم بها الجميع، خصوصاً أنها تسيطر على نحو ١٠٪ من مساحة سوريا منذ أن سمح الرئيس بوتين للجيش التركي بالتوغل داخل سوريا في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦.

واستغلت أنقرة ذلك لبسط سيطرتها على الشريط الحدودي غرب وشرق الفرات حيث استنفرت كل إمكانياتها العسكرية والاستخبارية والاقتصادية والمالية والثقافية والدينية لتتريك المنطقة، وكل ذلك بالتنسيق والتعاون مع «هيئة تحرير الشام» والفصائل الحليفة، وإلى جانبها قوات الجيش الوطني السوري الذي تأسس صيف ٢٠١٩ ليحل محل ما يسمى بـ«الجيش السوري الحر» الذي تأسس في تركيا أيضاً صيف ٢٠١١.

ودفعت هذه المعطيات الأوساط القومية التركية بمن فيهم رئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو إلى الحديث عن حقوق التركمان في الشمال السوري وضرورة الاعتراف لهم بهذه الحقوق في سوريا الجديدة مع التذكير بأحاديث الرئيس إردوغان المتكررة بعد ٢٠١١ عن خريطة الميثاق الوطني لعام ١٩٢٠، والتي كانت ترى في الشمال السوري

والعراقي من إدلب غرباً إلى السليمانية شرقاً جزءاً من الجغرافيا التركية الحالية.

وهو ما تحقق لأنقرة بفضل سياساتها الذكية منذ ٢٠١٦ والتي جعلت منها اللاعب الرئيسي في المنطقة بغياب الموقف العربي الموحد تجاه الوضع في سوريا ومن قبله في فلسطين ولبنان والعراق وليبيا والصومال حيث تجاهلت العديد من الأنظمة العربية كل المؤامرات التي استهدفت الدول المذكورة.

وتواطأ بعض من هذه الأنظمة مع الكيان الصهيوني سراً كان أم علناً بهدف إسقاط نظام الأسد وإيصال الفصائل المسلحة المصنفة بالإرهاب إلى السلطة وبدعم تركي مباشر وضوء أخضر من واشنطن و «تل أبيب».

ويبدو واضحاً أنهما تخططان معاً لترتيب أمور المنطقة برؤية مشتركة ستدعم المشاريع الصهيونية ليس فقط سياسياً وعسكرياً بل أيضاً عقائدياً، والتي ترى في سوريا ولبنان جزءاً من الخريطة الدينية ليهود العالم والذين لا يخفون أطماعهم في كل الجغرافيا من النيل إلى الفرات بما في ذلك الجنوب التركي أيضاً.

وربما لهذا السبب تحدث المسؤولون الأتراك وأكثر من مرة عن أهمية الشمال السوري وقالوا إنه يمثل عمقاً استراتيجياً للدفاع عن الأمن القومي التركي، ويبدو أنه امتد ليصل إلى دمشق بحكامها الجدد الذين وصلوا إلى السلطة بدعم من تركيا وهم الآن غير مبالين بكل ما قامت وستقوم به «إسرائيل» في الجنوب السوري.

كل ذلك وسط الحديث عن سيناريوهات مختلفة عن تقسيم سوريا إلى دوليات وأياً كانت تسميتها ولأن المهم هو إخراج سوريا من معادلات المنطقة بعد أن كانت الخندق الأمامي والأساسي للدفاع عن قضايا المنطقة وفي مقدمتها فلسطين.

وباتت الآن في مهب الرياح الإقليمية والدولية بعد الحرب في غزة ولبنان وإسقاط النظام في سوريا وإضعاف الدور الإيراني في المنطقة، والتي باتت تفتح شهية العديد من الدول الإقليمية والدولية التي كان وما زال لديها العديد من الحسابات التاريخية القومية والدينية والطائفية.

> **يبقى الرهان على يقظة الشعب السوري في التزامها بوحدة المصير**

ويبقى الرهان في نهاية المطاف على يقظة الشعب السوري بكل فئاته الدينية والطائفية والعرقية التي عليها أن تثبت في حواراتها الداخلية الصادقة وطنيتها والتزامها بوحدة المصير، بعيداً من أي انقسام داخلي يتيح المجال لسيناريوهات التقسيم.

وعلى الأنظمة العربية، ولو لمرة واحدة، اتخاذ موقف مشترك لتعود الأمور إلى مجراها الطبيعي وفق المصالح المشتركة في الحد الأدنى للدول العربية وشعوبها، ويعرف الجميع أن غالبيتها الساحقة ضد كل المخططات الصهيونية وغير الصهيونية في الجغرافيا العربية.

وبات واضحاً أن مستقبلها مهدد بالدمار الشامل وبكل المعاني إذا استمر التجاهل وأحياناً التواطؤ حيال ما يجري في فلسطين ولبنان والآن في سوريا.

وباستمرار الوضع فيها كما هي الحال الآن وفي المستقبل القريب فالمسؤولية الدينية والقومية والوطنية ستقع على عاتق من تبقى من شرفاء الأمة، وهم دائماً وكما كانوا في الماضي على قدر المسؤولية لمواجهة كل المؤامرات الخطيرة التي ستستمر ما دامت روح الصمود والتصدي والمقاومة حية، وهو ما رأه الجميع خلال مراسم تشييع سيد الشهداء حسن نصر الله ورفيق دربه هاشم صفي الدين، والتي شارك فيها الملايين ليس فقط في لبنان بل في عدد كبير من دول العالم.

*باحث علاقات دولية ومختص بالشأن التركي

سيث فرانتزمان:

مستقبل غامض..هل تستطيع سوريا البقاء؟

موقع(19FortyFive)الامريكي/الترجمة والتحرير: محمد شيخ عثمان

في الخامس والعشرين من فبراير/شباط، عقدت سوريا مؤتمراً للحوار الوطني، من المفترض أن يساعد في توحيد البلاد بعد سنوات من الحرب الأهلية وإسقاط نظام الأسد .

وتحدث الرئيس السوري الجديد أحمد الشرع في المؤتمر وحذر من أن سوريا لاتقبل القسمة.

وقال إن «التاريخ السوري مر بتحديات وتحولات كثيرة على مدى قرن من الزمان، من الحقبة الاستعمارية إلى الفوضى السياسية، مروراً بالدولة العربية المتحدة ثم حزب البعث، وصولاً إلى حكم الأسدين» . واليوم يواجه الشرع وإدارته تحدي محاولة توحيد سوريا دون أن ينتهي به الأمر إلى أزمات متعددة في مناطق مختلفة.

الصراعات الجديدة في سوريا

يريد الشرع إعادة بناء سوريا وقد بذل جهوداً كبيرة لتحقيق النتائج. على سبيل المثال، زار المملكة العربية السعودية وتركيا، وهما قوتان مهمتان تشكلان ركائز أساسية في المنطقة. وكلا البلدين شريكان للولايات المتحدة، تركيا عبر حلف شمال الأطلسي ، والمملكة العربية السعودية من خلال صداقة تاريخية تعود إلى قرن من الزمان. وعلى هذا النحو، تسعى سوريا إلى التقرب من الغرب والأصدقاء الغربيين في المنطقة.

تمتلك تركيا القوة الاقتصادية والخبرة للاستثمار في البنية التحتية وإعادة الإعمار في سوريا. والمملكة العربية السعودية لديها الموارد المالية اللازمة لمساعدة هذا الاستثمار ولكن التحدي الذي تواجهه دمشق في الوقت الحالي أكثر تعقيداً من إقناع الدول بالاستثمار.

على سبيل المثال، تحتاج سوريا إلى إقناع الدول الأوروبية والولايات المتحدة بإنهاء العقوبات. وتعمل أوروبا على تخفيف العقوبات المفروضة على سوريا.

وذكرت وكالة أسوشيتد برس أن «الاتحاد الأوروبي بدأ يوم الاثنين تخفيف العقوبات المفروضة على الطاقة

والنقل والقيود المصرفية المفروضة على سوريا، بهدف المساعدة في بث الحياة في اقتصاد البلاد التي مزقتها الصراعات إذا عمل قادتها الجدد نحو مستقبل سلمي « .

يبدو هذا بمثابة خبر جيد بالنسبة لدمشق. ولكن هذا الخبر يستند بشكل صحيح إلى «مستقبل سلمي».

تحاول سوريا إقامة حوار مع مختلف الاطياف في البلاد للوصول إلى مستقبل سلمي.

ويقول الشرع إنه يريد من الناس «أن يقفوا معًا، متحدين ومتعاونين». والتحدي الذي يواجه الوحدة الآن هو حقيقة أن سوريا لا تزال منقسمة على مستويات متعددة.

على سبيل المثال، في شرق سوريا، تسيطر قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة على المنطقة وترتبط هذه المجموعة بالإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، السلطة المدنية.

تتمتع شرق سوريا بهذا الحكم الذاتي منذ عام ٢٠١٥، عندما تم إنشاء قوات سوريا الديمقراطية وبدأت في دحر داعش من المدن في الشرق.

في عام ٢٠١٩، بلغت عمليات قوات سوريا الديمقراطية ضد داعش ذروتها على طول نهر الفرات بالقرب من الباغوز ولا يزال عشرات الآلاف من أعضاء داعش وعائلاتهم محتجزين في معسكرات وسجون مختلفة في شرق سوريا بمخيم الهول.

مستقبل غامض

إن مستقبل شرق سوريا غامض وغير واضح و إن قوات سوريا الديمقراطية قوية، لكنها تعتمد أيضًا على دعم الولايات المتحدة لبعض ما تسعى إلى تحقيقه.

وقد تحدت تركيا هذا، حيث تدعم مجموعة تسمى الجيش الوطني السوري تسيطر هذه المجموعة على مناطق في شمال سوريا وكانت تهاجم قوات سوريا الديمقراطية طوال معظم العقد الماضي.

> **تحتاج سوريا إلى إقناع الدول الأوروبية والولايات المتحدة بإنهاء العقوبات**

تدعم تركيا الجيش الوطني السوري ليس فقط كوسيلة ليكون لها وكيل لسوريا ولكن أيضًا لأن أنقرة تنظر إلى قوات سوريا الديمقراطية على أنها مرتبطة بحزب العمال الكردستاني، الذي تعتبره أنقرة جماعة إرهابية. وعلى هذا النحو، تتهم أنقرة شرق سوريا بأنه تحت إدارة «إرهابيين».

نصائح وحيل

إن تركيا قريبة من الحكام الجدد في دمشق لأن الشرع أدار محافظة إدلب لسنوات عديدة بالقرب من تركيا عندما كان الشرع رئيسًا لهيئة تحرير الشام ودخلت هيئة تحرير الشام إلى دمشق دون معارضة في ٨ ديسمبر ٢٠٢٤، عندما انهار نظام الأسد بعد أن شنت هيئة تحرير الشام هجومًا مفاجئًا على حلب في أواخر نوفمبر ٢٠٢٤.

إن المشكلة التي تواجه الشرع هي أن أي مصالحة مع شرق سوريا ومحاولة دمج قوات سوريا الديمقراطية في قوة أمنية شاملة من المرجح أن تعارضها تركيا.

والطريقة الوحيدة التي قد لا يحدث بها هذا هي إذا وافقت أنقرة على صفقة مع حزب العمال الكردستاني يتخلى بموجبها الحزب عن سلاحه.

وهناك تحد آخر يواجه دمشق فيما يتعلق بأنقرة يتمثل في محاولة جعل قواتها الأمنية الجديدة تدير الشؤون في المناطق التي يهيمن عليها الجيش الوطني السوري.

وقد أرسلت دمشق قوات إلى عفرين في شمال سوريا

> **شمال وشرق سوريا ليست العقبة الوحيدة أمام الحكام في دمشق**

لكنها واجهت صعوبة في إبرام صفقة مع الجيش الوطني السوري في مناطق أخرى.

التحدي أكثر تعقيدًا

لا تشكل شمال وشرق سوريا العقبة الوحيدة أمام الحكام الجدد في دمشق. ففي جنوب سوريا، تريد الأقلية الدرزية المقيمة في السويداء وحولها أيضًا صوتًا أكبر في الحكومة الجديدة. ويبدو أنهم يريدون أيضًا مزيدًا من الحكم الذاتي.

وفي الشهر الماضي، لم تتمكن دمشق من إيجاد تسوية. وفي غضون ذلك، طالبت إسرائيل بنزع السلاح من جنوب سوريا . وانتقد وزير الخارجية الإسرائيلي الشرع، مدعيًا أنه وصل إلى السلطة عبر «جماعة إرهابية إسلامية جهادية من إدلب، استولت على دمشق بالقوة». لا تشير هذه التطورات إلى أي نوع من المشاركة الإيجابية بين القدس ودمشق.

لذلك، أصبح التحدي في جنوب سوريا أكثر تعقيدًا بالنسبة للشرع. ليس عليه فقط محاولة معرفة كيفية استيعاب الأقلية الدرزية، بل عليه أيضًا التعامل مع سياسة إسرائيل المتزايدة الحزم. إلى الشمال من السويداء توجد قوات أمريكية في حامية التنف. هذه القوات هي بقايا الحرب على داعش عندما كانت الولايات المتحدة تعمل مع الجماعات المتمردة السورية لمحاربة داعش . القوات الأمريكية موجودة بالقرب من الحدود الأردنية والعراقية. ومع ذلك، فإنها لا تزال في سوريا، وتدعم مجموعة تسمى الجيش السوري الحر. تضم هذه المجموعة مئات المقاتلين ولديها علاقات إيجابية مع الشرع والحكومة الجديدة.

ولكن السؤال المطروح على دمشق هو كيف تريد العمل مع القوات الامريكية في سوريا. فالولايات المتحدة تواصل تنفيذ العمليات. وعلى مدى الشهرين الماضيين، نفذت القيادة المركزية الامريكية ثلاث ضربات على الأقل في شمال سوريا استهدفت جماعة تسمى حراس الدين، وهي جماعة مرتبطة بتنظيم القاعدة.

ومن المرجح أن يرحب الشرع بقيام الولايات المتحدة بالقضاء على الجماعات المتطرفة التي قد تسبب له صداعاً. ولكن تسليط الضوء على التدخل الامريكي قد يؤدي إلى تساؤلات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة تنوي البقاء في سوريا أو مغادرتها.

إن كل هذه العمليات تؤدي إلى مفترق طرق جديد في سوريا. وسوف تحتاج دمشق إلى إيجاد طريقة للعمل مع قوات سوريا الديمقراطية.

ولم تشرك الأحزاب الكردية في مؤتمر الحوار الأخير، الأمر الذي يثير تساؤلات حول ما إذا كانت تنوي احترام السلطات في شرق سوريا.

فضلاً عن ذلك، سوف يحتاج الشرع إلى المصالحة مع الأقليات الأخرى مثل الدروز. وإذا كان معتدلاً، فسوف يعمل على تمكين بعض أشكال الحكم الذاتي. ولكن إذا اقتنع بأن هذه المجموعات «تقسم» سوريا، فقد يؤدي هذا إلى الصراع .

***سيث فرانتزمان هو مؤلف كتاب «حرب السابع من أكتوبر: معركة إسرائيل من أجل الأمن في غزة» (٢٠٢٤)، وزميل مساعد في مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات. وهو محلل أول لشؤون الشرق الأوسط في صحيفة جيروزالم بوست. يعمل سيث الآن محررًا مساهمًا في ١٩FortyFive.**

www.marsaddaily.com

هيئة النزاهة الاتحادية:

وزارة العدل تحتل المركز الاول في ترسيخ مبادئ الشفافية

حصدت وزارة العدل درع التميّز والمركز الأول في المبادرات المؤسسية بين الوزارات والهيئات والمؤسسات غير الحكومية بما تؤدي من الدور الريادي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد.

وفي إنجاز جديد يعكس التزامها بمكافحة الفساد وترسيخ مبادئ الشفافية، حصدت وزارة العدل درع التميّز من هيئة النزاهة الاتحادية، وذلك تقديرًا لدورها الريادي في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد (٢٠٢١ – ٢٠٢٤). وجاء هذا التقدير نتيجة للمبادرات المؤسسية المبتكرة التي تبنّتها الوزارة، والتي أسهمت بشكل مباشر في الحد من ظواهر الفساد وتعزيز النزاهة في مختلف دوائرها، لتحقق بذلك المركز الأول بين الوزارات والهيئات والمؤسسات غير الحكومية.

وخلال حفل التكريم، أكدت مدير عام دائرة التخطيط العدلي السيدة منى متى بيثون أن هذا الإنجاز هو ثمرة الدعم المتواصل من معالي الوزير، وحرصه على تطبيق أعلى معايير النزاهة والشفافية في الأداء المؤسسي.

كما شدّدت على أن الوزارة ستواصل جهودها لتعزيز بيئة عدلية نزيهة تدعم ثقة المواطنين بالمؤسسات العدلية وتسهم في تحقيق المصلحة العامة.

ويعود هذا النجاح إلى المتابعة الحثيثة من وزير العدل الدكتور خالد شواني، الذي أشرف بشكل مباشر على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية، مما مكّن الوزارة من تحقيق نسبة ١٠٠٪ في تطبيقها، متفوقة على نظيراتها من المؤسسات الحكومية. كما سجلت الوزارة أداءً استثنائيًا في تطوير استراتيجيات مؤسسية لمكافحة الفساد، وتقديم نموذج إداري تنافسي على مستوى الوزارات والهيئات.